مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

السنة الثامنة - العدد السادس عشر، (رجب ١٤٤٤هـ)، (فبراير ٢٠٢٣م).

السياسة اللغوية للرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية:
مرئيات المستفيدين والممارسين الصحيين حيال استخدام اللغة العربية.

قانون اللغات الرسمية في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م
بين البعد السياسي والبعد اللغوي.

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي.

مراجعة كتاب:
اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي.

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

المشرف العام على المجلة:
أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

رئيس التحرير:
أ.د. محمود إسماعيل صالح

مدير التحرير:
أ.د. محمود بن عبد الله المحمود

هيئة التحرير:
أ.د. صالح بن حمد السحيباني
د. أمل عبد الله الراشد

أمين المجلة:
د. محمد بن مفلح الشهراني

الهيئة الاستشارية:
أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان
أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد
أ.د. صالح بلعيد
أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي
أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب
أ.د. محمد خطابي

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
السنة الثامنة - العدد السادس عشر،
(رجب ١٤٤٤هـ)، (فبراير ٢٠٢٣م).
(ردمد) : ٧٤١٣ - ١٦٥٨

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم نسعد بتواصلكم من خلال:
البريد الإلكتروني لمجلة التخطيط والسياسة اللغوية
mtsl@ksaa.gov.sa
ص.ب. ٨٨٨٢٢ الرياض ١١٦٧٢
المملكة العربية السعودية
www.ksaa.gov.sa

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

من أهداف المجلة:

- إثراء المحتوى العلمي العربي في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.
- تنمية الثقافة والممارسة البحثية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وتشجيع المهتمين والمتخصصين للبحث والاهتمام بهذا المجال.
- التوعية بمستجدات تخصص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتعريف بالإنتاج الأكاديمي المميز باللغات الأخرى.
- التعريف بالمبادرات والمراكز ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي خصوصا، ودول العالم المختلفة بوجه عام.

المجالات البحثية للمجلة:

ينطلق اهتمام المجلة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.
- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في خطواته كافة، وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية APA .
- أن تكون عدد كلمات البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠،٠٠٠ كلمة.
- ألا يكون قد سبق نشر البحث في أي وعاء علمي.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- تحتفظ المجلة بحقوق النشر، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في وعاء أكاديمي آخر، بشرط مضي سنة على نشر البحث في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والإشارة إليه.
- يمنح كل مشارك في المجلة مكافأة رمزية، كما ترسل للباحث نسخة إلكترونية من العدد الذي نشر فيه البحث، ومستلة إلكترونية من البحث.

معامل تأثير المجلة:

١,٩٢(وفقا لمعامل التأثير العربي، التابع لاتحاد الجامعات العربية، للعام ٢٠٢٠). كما حصلت على ٠,١٥٧٩ (وفقا لمعامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي "أرسيف Arcif"، للعام ٢٠٢١).

كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة وفق الضوابط المتاحة في صفحة المجلة في موقع مجمع الملك سلمان:
www.ksaa.gov.sa

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجمع، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

محتويات العدد السادس عشر

١١
السياسة اللغوية للرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية: مرئيات المستفيدين والممارسين الصحيين حيال استخدام اللغة العربية
أ.د. محمود بن عبد الله المحمود

٦٢
قانون اللّغات الرسميّة في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م
بين البعد السياسيّ والبعد اللُّغويّ
د. أحمد جواد العتابيّ

٨٣
السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي
أ. أحمد الحسن

١٣٠
عرض كتاب:
اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي
د. محمد بن مفلح الشهراني

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

كلمة التحرير

يسعدنا في هذا العدد تقديم ثلاث دراسات تعالج قضايا في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، ومالي، إضافة إلى مراجعة لكتاب مهم في هذين المجالين.

تعالج الدراسة الأولى موضوعًا قَلَّ التطرق إليه في الأدبيات المعروفة، ألا وهو السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية، (أو ربما في أي بلد عربي آخر) في المجال الطبي ومشكلات تطبيقها العملية. ولا شك أن قضية تعريب الطب وتعليم علومه في المؤسسات التعليمية العربية، حظيت في العقود القريبة باهتمام واسع من الباحثين الذين تطرقوا إلى أهميته، وتاريخه. ولكن هناك جانب مهم في السياسة اللغوية في مجال الممارسة الفعلية خاصة في المؤسسات الصحية، لم يلق العناية اللازمة. من هنا تأتي أهمية الدراسة التي يقدمها الدكتور محمود المحمود في هذا الحقل المهم، حيث تتناول الدراسة السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية في ميدان استخدامات اللغة العربية في المجال الصحي من جوانبها النظرية والتنظيمية، ثم الجوانب العملية من حيث أهميتها وتطبيقاتها في الميدان العملي. فنقرأ عن الأنظمة العامة والخاصة المتعلقة باستعمال اللغة العربية، سواء من حيث التشريعات العامة للدولة، أو الأنظمة واللوائح الصادرة من وزارة الصحة.

ولا شك أن قضية اللغة العربية واستعمالها من قِبَل الأطباء ومعاونيهم من هيئة التمريض أو الأقسام الطبية الأخرى خاصة مع المرضى وأسرهم، إضافة

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

إلى مقدمي الأدوية والعلاجات الأخرى، لها أهمية قصوى في تقديم الرعاية الصحية. فاللغة العربية هي أداة التواصل التي لا غنى عنها في البيئات العربية.

ويعرض لنا الباحث من واقع العمل الميداني، وباستخدام الاستبانات والمقابلات الشخصية، أهم المعوقات التي تحول دون استخدام اللغة العربية في مناسبات عديدة في المنشآت الصحية، لأسباب لعل من أهمها نسبة العاملين في المجال الصحي من غير العرب، خاصة في دول الخليج العربي، ومنها المملكة العربية السعودية، حيث وسيلة التواصل السائدة لديهم اللغة الإنجليزية.

يقول الباحث: «أظهرت الدراسة إقرار المشاركين بوجود عوائق لغوية، من أبرزها: استخدام لغة أجنبية، استخدام اللغة الهجين، استخدام اللغة التخصصية... .

«ونتيجة لتلك العوائق اللغوية، تظهر بيانات الدراسة وجود بعض الانعكاسات السلبية الخطيرة من وجهة نظر المشاركين، ومن أبرزها: فقدان التواصل الفاعل بين المرضى والممارسين الصحيين؛ مما يؤثر على التشخيص الدقيق، وعلى قدرة المريض على إيصال شكواه الطبية، واستجابته لتعليمات الممارسين الصحيين، كما أظهرت الدراسة وجود آثار نفسية ناتجة عن تلك العوائق اللغوية لدى الفئتين (المرضى، والعاملين في الرعاية الصحية)، ومن أبرز الآثار النفسية: ضعف الثقة، والتوتر النفسي، والضغط النفسي، وزيادة التكاليف المادية على المرضى، وعدم الرضى عن الذات بالنسبة للممارسين الصحيين».

وقد اقترح الدكتور المحمود عددًا من المبادرات العملية التي لقيت تأييدًا كبيرًا من الممارسين الصحيين، ولعلها تجد طريقها إلى التنفيذ والتطبيق العملي.

في الدراسة الثانية، يلقي الباحث الضوء على موضوع حيوي آخر لم يلقَ العناية الكافية من الباحثين العرب، ألا وهو الوضع اللغوي في العراق، تحت عنوان «قانون اللغات الرسمية في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م: بين البعد السياسي والبعد اللغوي»

للدكتور أحمد جواد العتابي، حيث يعرض الباحث «ثلاثة قوانين لغوية صدرت في العراق تخص الوضع اللغوي... وهذه القوانين ثلاثتها، تقوم على مبدأ التعدد اللغويّ القائم على ترسيم لغات الأقليات بحسب حدودها الإداريّة، واللغويّة، والكثافة السكانيّة. ويذكر الدكتور العتابي أن «البحث يعرض أيضًا لما كان عليه الوضع اللغوي في العراق قبل ٢٠٠٣م وما آل إليه بعد ٢٠٠٣م من خلال قراءة وصفيّة، تحليليّة، مقارنة لمواد القانونين رقم (٧)، ورقم (٦) لسنة ٢٠١٤م».

يذكر الباحث أن التعدد اللغوي في العراق له جذور تاريخية قديمة، حيث يقول: «إنّ التعدد اللغويّ في العراق (بلاد ما بين النهرين) ليست أمرًا طارئًا، بل إنّه يمتد بجذوره إلى عمق تاريخيّ سحيق، بسبب عوامل تاريخيّة، وأطوار حضاريّة، وتتابع سلالات وأقوام متنوعة، تركت آثارها وبصماتها على التراب العراقيّ منذ أيام السومريين والآشوريين والبابليين، مرورًا بالفتح العربيّ الإسلامي الذي أثبت عروبة العراق أمام كل الادعاءات الأخرى ولاسيما الفارسيّة منها».

ويشير الباحث إلى أن (قانون اللغات المحلية في العراق رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١م) عالج أجزاء من شمال العراق، وحدد لغتين غير العربية، هما: الكردية والتركية. «ولم يتطرق القانون إلى لغات الأقليات الأخرى كالسريانية والأرمنية والمندائية».

أما القانون الثاني حسب الباحث، فكان (قانون سلامة اللغة العربية والحفاظ عليه ذي الرقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م الذي كان شاملًا لجميع مجالات الحياة «ابتداء من الاسم التجاري للمحال، والشركات، والأسواق، وإلى التعليم، والإعلام، والمراسلات الداخلية والخارجية». وقد استمر تطبيق هذا القانون شكليًا على الأقل حتى سنة ٢٠٠٣م.

كما يتطرق الباحث إلى وضع اللغة الإنجليزية التي زاد انتشارها ليس على مستوى التعليم العالي فحسب، بل وفي الحياة العامة كذلك.

ويعرض لنا الباحث بشيء من التفصيل والتحليل (قانون اللغات الرسميّة في العراق

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م)، والذي يرى أنه يعاني كثيرًا من الغموض في المفاهيم، والارتباك في التشريعات. ويضرب مثالًا على الغموض والارتباك في القانون المذكور بمثال من المادة الثامنة، حيث يقول: «أمّا المادّة الثامنة فتنصّ على أنّه (يجوز فتح المدارس لجميع المراحل للتدريس باللغة العربية، أو الكردية، أو التركمانية، أو السريانية، أو الأرمينية، أو المندائية في المؤسسات التعليميّة الحكوميّة، أو بـ(أيّ لغة أخرى) في المؤسسات التعليميّة الخاصّة، وفقًا للضوابط التربوية)». ومثال آخر يشير إليه الباحث: «أمَّا المادّة الحادية عشرة، فتنصُّ على أنَّ (لكلّ إقليم أو محافظة اتّخاذ أيّة لغة محليّة أخرى لغةً رسميّةً إضافيّةً إذا أقرّتْ غالبيةُ سكّانها ذلك باستفتاء عامّ)».

أما القانون الثالث الذي يعرض له الباحث، فهو (قانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان/ العراق، ذي الرقم (٦) لسنة ٢٠١٤م) الذي يذكر الباحث أنه صدر في نفس السنة التي صدر فيها قانون اللغات الرسمية. ويعلق الباحث: «ولا أجد مسوغًا لصدوره، إذ إن قانون اللغات الرسمية يضمن كل الحقوق اللغوية للأقليات، وكان نصيب اللغة الكردية مساويًا لنصيب اللغة العربية في كل المجالات». هذا ونجد ملاحظات مهمة للباحث على هذا القانون الذي يناقض في أجزاء منه (قانون اللغات الرسمية في العراق).

ويختم الباحث بقوله: «إنّ الوضع اللّغوي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣م، يميل لصالح الإنجليزية والعاميّة واللّغة الكرديّة»، ويذكر عددًا من مبرراته لهذا الاستنتاج.

أما الدراسة الثالثة في هذا العدد من المجلة، فتتناول السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي. وحاول الإجابة كما يقول الباحث عن التساؤلات التالية:

- ما واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي؟
- ما ملامح السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي وتأثيرها على اللغات الوطنية؟
- ما موقع اللغات المحلية من حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي؟

تبدأ الدراسة بمناقشة بعض القضايا العامة، مثل: المصطلحات ذات العلاقة، ومفهوم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ونبذة تعريفية عن جمهورية مالي، إضافة إلى المنطلقات الأساسية للسياسة اللغوية فيها. يلي ذلك أهم الأنظمة والقوانين ذات العلاقة. ثم عرض للسياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي، وتأثيرها على اللغات الوطنية، بما في ذلك السياسة اللغوية الفرنسية لمحاربة اللغات الوطنية.

ولعل من أهم إسهامات الباحث، هو في مجال تحليل اللغات الوطنية من حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي، كذلك مناقشته لأهم التحديات التي تواجه السياسة اللغوية في مالي، وتقديم التوصيات للتغلب عليها.

ينتهي هذا العدد بعرض وجيز لكتاب: «اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي» الذي حرَّره الأستاذ الدكتور صالح بن حمد السحيباني والدكتور محمد بن مفلح الشهراني، وشارك فيه عدد من الباحثين. يذكر الدكتور الشهراني أن الكتاب الذي شارك في تحريره (١٢) دراسة في مختلف مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي: الإدارة العامة، والمؤسسات التابعة لها: منظمة الإيسيسكو، البنك الإسلامي، الهلال الدولي، اتحاد يونا، والوكالات الأعضاء، اتحاد الإذاعات والتلفزيونات، صندوق التضامن الإسلامي، ومركز الأبحاث والتدريب (سيسرك)، ومركز الأبحاث للتاريخ، والفنون، والثقافة الإسلامية، الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، والجامعة الإسلامية في أوغندا. ويلخص لنا الباحث قراءته للكتاب بقوله:

«الكتاب يحمل من خلال بعض أبحاثه رؤية توفيقية بين الواقع والمأمول، فهو يعترف بواقع حال انتشار اللغة الإنجليزية باعتبارها إحدى اللغات الرسمية في منظمة التعاون الإسلامي، وأن اللغة العربية لا تحظى بالمكانة التي تحظى بها اللغة الإنجليزية في الوثائق...، إلا أن المنظمة بأجهزتها وهيئاتها تسعى لتعزيز حضور اللغة العربية في أروقتها، وذلك من خلال تنظيم دورات لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها للموظفين داخل المنظمة، وتعزيز التعاون بين الوكالات في الدول الإسلامية، وتكثيف البرامج اللغوية،

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

والعمل على إنشاء أقسام عربية في وكالات الدول الأعضاء خارج المجموعة العربية... .

«كما يستلهم بعض الباحثين نتائج مشاركاتهم وتوصياتها من واقع الاطلاع على الميدان، ومعايشتهم للواقع الملموس؛ مما يؤكد مصداقية هذه التوصيات ونجاعتها، ولذلك من المهم الأخذ بها وتوظيفها توظيفًا جيدًا، مما يعزز حضور اللغة العربية في المنظمة، بل ويضمن لها مستقبلًا واعدًا».

ويعد العرض للكتاب على الرغم من إيجازه، تلخيصًا جيدًا للدراسات الواردة فيه، يُشْكَر عليه الباحث.

أخيرًا، نكرر نداءنا للباحثين لمزيد من الدراسات في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي الذي لا زال يعاني من شح فيها على الرغم من أهمية هذين المجالين القصوى في التطور اللغوي، بل والسياسي والاقتصادي في الدول المختلفة عامة وفي البلدان العربية خاصة.

رئيس التحرير

أ.د. محمود إسماعيل صالح

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

السياسة اللغوية للرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية: مرئيات المستفيدين والممارسين الصحيين حيال استخدام اللغة العربية

أ.د. محمود عبدالله المحمود[١]

ملخص:

تسعى الدراسة الحالية إلى بحث السياسة اللغوية في سياق الرعاية الصحية واستقصاء مرئيات الممارسين الصحيين والمستفيدين من الرعاية الصحية حيال العوائق اللغوية، وحيال استخدام اللغة العربية في الممارسات الطبية، وأهميته، وأثره. وتتبع الدراسة منهجًا مدمجًا من خلال استخدام الاستبانة والمقابلة. وبينت الدراسة بعض السياسات اللغوية في الرعاية الصحية تنطلق من بعض اللوائح والقرارت العامة، ومنظومة حقوق المرضى، ومعايير المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية. وشارك في الدراسة (٢١٢) من المستفيدين من الرعاية الصحية، و(١٨٧) من الممارسين الصحيين. وأظهرت الدراسة إقرار المشاركين بوجود عوائق لغوية من أبرزها؛ استخدام لغة أجنبية، استخدام اللغة الهجين، استخدام اللغة التخصصية. كما بينت النتائج الانعكاسات السلبية لتلك العوائق اللغوية على التواصل والرعاية الصحية وسلامة المرضى، بالإضافة إلى آثارها النفسية

١- مدير التحرير/ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة منشورة في أصلها في مجلة (Al-ʿArabiyya: Journal of the American Association of Teachers of Arabic) وفق البيانات التالية:
Almahmoud, M.A. (2021). Language Policy in Health Care in Saudi Arabia: Clients' and Health Care Practitioners' Perspectives on the Use of Arabic. Al-ʿArabiyya: Journal of the American Association of Teachers of Arabic 54(54), 81105-.
ورغبة في إيصالها إلى القراء في هذا الوعاء المتخصص في التخطيط اللغوي، جرى نشر هذه النسخة.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

على المرضى والعاملين في المجال الصحي. وتنسجم مرئيات المشاركين في الإشارة إلى أهمية استعمال اللغة العربية في الرعاية الصحية، وأثرها المباشر على تحسين جودة الرعاية الصحية، وتعزيز سلامة المرضى. وتختم الدراسة ببعض المقترحات العملية لتعزيز اللغة العربية في البيئات الطبية، مثل استخدام هاتف للترجمة، وتقديم دورات لتعليم العربية لأغراض طبية.

الكلمات المفاتيح: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، اللغة العربية في القطاع الصحي، الحواجز اللغوية، اللغة العربية لأغراض طبية.

تمهيد:

تمثل اللغة واستخدامها استخدامًا فاعلًا ودقيقًا حجرَ الزاوية في جودة الرعاية الصحية وسلامتها (Partida 2012,19)؛ إذ ينعكس أثرها على المريض واستجابته وصحته وسلامته، وعلى الممارس الصحي واستيعابه وإدراكه للحالة المرضية، بل ربما يتجاوز ذلك إلى أمور نفسية ومادية أخرى. في الدراسة الحالية، يستعرض الباحث السياسة اللغوية الطبية في المملكة العربية السعودية من خلال تناول أبرز السياسات اللغوية ذات الصلة بالمجال الصحي؛ سواء كانت ضمن السياسات العامة أو السياسات الخاصة بوزارة الصحة والمعايير المتصلة باعتماد المنشآت الصحية. وينتقل الحديث بعد ذلك إلى مفهوم السوق اللغوي والذي ربما يفسر هيمنة الإنجليزية في الرعاية الصحية في بيئة الدراسة. كما تتناول الدراسة باقتضاب قضية اللغة العربية والطب من خلال استعراض المسار التاريخي وما تناولته الأدبيات من قضايا حيال تعليم الطب بالعربية، لينتقل النقاش بعد ذلك إلى قضية الحواجز اللغوية في السياق الطبي، واستعراض بعض الأدبيات ذات الصلة في بيئات مختلفة. وبعد التأصيل النظري، يتناول الباحث منهجية الدراسة وتصميمها وأسئلتها وأدواتها، متبوعة باستعراض النتائج الكيفية والكمية مع نقاشها.

إن الدراسة الحالية تسعى لتقديم إضافة معرفية من خلال بحث مرئيات المستفيدين من الرعاية الصحية والممارسين الصحيين تجاه استخدام اللغة العربية وأهميته وأثره، ومدى وجود عوائق لغوية في بيئة الدراسة، وأبرز مظاهرها، وانعكاساتها المختلفة.

السياسة اللغوية السعودية:

حين النظر إلى بيئة الدراسة وهي المملكة العربية السعودية، نجد -عمومًا- الاهتمام بتأصيل وجود العربية في أنظمة شتى، وعلى رأسها الفقرة الأولى من النظام الأساسي للحكم - والذي يعد أعلى نص تشريعي - حيث يشير في الباب الأول: المبادئ العامة

في المادة الأولى إلى أن: "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية ... ولغتها هي اللغة العربية» (هيئة الخبراء ٢٠٢٠). وتتناول جلّ السياسات التنظيمية والتشريعية للمؤسسات كافة، قضية اللغة العربية بصورة معينة. فمثلًا يمكن ملاحظة حضور اللغة العربية والتأكيد عليها في سياسة الإعلام، والتعليم، ونظام الأسماء التجارية، ونظام الجمارك، ونظام السوق المالية، ونظام القضاء، ونظام القوى العاملة وغيرها (مدونة قرارات اللغة العربية ٢٠١٥).

وحين البحث في سياق الدراسة وهو المجال الصحي، تظهر بعض السياسات التي تشير إلى قضايا لغوية، مثل: تنظيمات شركات الأدوية، والتي تشير إلى: «إلزام شركات الأدوية بترجمة النشرات، وتعليمات الأدوية إلى اللغة العربية إلى جانب الإنجليزية» (مدونة قرارات اللغة العربية ٢٠١٥، ٤١). كما أن وزارة الصحة، أخرجت وثيقة للحقوق، تتضمن العديد من البنود ذات العلاقة باللغة والتواصل، مثل:

"ضمان إلمام المريض أو الوصي القانوني عليه بكافة المعلومات المتعلقة بالحالة والوضع الصحي للمريض بشكل واف وواضح وبلغة مفهومة" (ص٤).

«تمكينهم وذويهم من التواصل مع الفريق العلاجي للحصول على معلومات كاملة ومحدثة بخصوص التشخيص والمعالجة المقترحة وفوائدها المتوقعة والنتائج المتوقعة ومعرفة البدائل الطبية المقترحة في حال وجودها والمضاعفات والمخاطر ونسبة احتمال نجاح المعالجة باللغة التي يدركونها ويفهمونها» (ص٦).

تعريفهم بالمعلومات التي يحتويها الإذن الطبي بطريقة واضحة وبلغة مفهومة مع توضيح النتائج السلبية والإيجابية المتوقعة من جراء الموافقة أو الرفض» (ص٧).

" توفير الإقرارات المطلوبة لإجراء عملية التبرع بصياغة ولغة واضحة يفهمها المتبرع" (ص٨).

في الحمل والولادة: « الحصول على رعاية الأمومة المناسبة لخلفيتها الثقافية والدينية، والحصول على المعلومات في لغة التواصل التي تفهمها» (ص١٧).

«الشرح الكافي للعلاج وطريقة استخدامه وتأثيراته الجانبية إن وجدت وطريقة حفظه بلغة يفهمها المريض» (ص٢٣).

في قسم الأشعة: « للمريض الحق بأن يتم تعريفه بالمعلومات التي يحتويها الإقرار بطريقة واضحة ولغة مفهومة مع شرح النتائج السلبية والإيجابية المتوقعة من جراء الفحص، وله حق الموافقة أو الرفض» (ص٢٤).

حقوق المرضى في العيادات: « التعامل بلغة يفهمها المريض» (ص٢٦).

«من حق المريض أن يوفر له مترجم إلى اللغة العربية» (ص٢٧). (وثيقة الحقوق ٢٠٢٠)

وكل البنود السابقة، تؤكد بوضوح أهمية وجود لغة تواصل بين المريض والممارسين الصحيين، بما يضمن معرفة الوضع الصحي معرفة كاملة، والتواصل الفعّال بينهما، ومعرفة التشخيص، والخطة العلاجية، وبدائلها، ومخاطرها، ونتائجها، والفهم الكامل للنماذج الخاصة بالموافقات الطبية، والعلاجات وطريقة استخدامها وآثارها.

وتنسجم تلك الحقوق السابقة مع معايير المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية – وهو الجهة المخولة بمنح شهادات الاعتماد لجميع منشآت الرعاية الصحية بالمملكة العربية السعودية –، حيث تتضمن معايير اعتماد المنشآت الصحية ما يلي:

في إدارة المستشفى: ل.د.٢, ٢ «مدير مستشفى يتقن اللغة الإنجليزية» (ص٤٠)، ونلحظ هنا النص على الإنجليزية باعتبارها لغة التواصل المشتركة في المنشآت الصحية.

ب.س.٢, ١ «أن يقدم المستشفى للمرضى وأسرهم وللمجتمع بشكل عام معلومات

عن الخدمات التي يقدمها باللغة والشكل المناسب» (ص٦٥)

ب.س.٣.٥ «أن يكون لدى المستشفى إجراءات للحد من الحواجز اللغوية عن طريق التواصل مع المرضى بلغتهم الأساسية أو تقديم خدمات الترجمة الشفوية في جميع الأوقات» (ص٦٦)

ب.ف.أ.١.٢ «أن يضمن المستشفى التواصل المناسب بين الموجه الصحي والمريض / الأسرة» و «أن يقدم التوجيه الصحي للمريض/ للأسرة بلغة سهلة يفهمونها» (ص٩٥)

ب.ف.ر.٥.١ «أن يتيح المستشفى حقوق المريض ومسؤولياته للمرضى وأسرهم بلغة وصيغة يمكنهم فهمها» (ص٩٩)

م.م.٢.٣٥ «أن تقدم التعليمات المكتوبة بلغة وصيغة يمكن للمريض فهمها» (ص٢٠٩) (SBAHI 2015)

إن معايير المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية السابقة، تنسجم انسجامًا كبيرًا مع وثيقة حقوق وزارة الصحة من حيث التأكيد على تمكين التواصل الفعّال بين المريض والممارسين الصحيين، والحرص على تجنب العوائق اللغوية.

وبصورة عامة، ينسحب على السياق الصحي في المملكة العربية السعودية كثير من التنظيمات العامة التي تؤكد حضور اللغة العربية وتعزيزها، مثل: قرار مجلس القوى العاملة والذي يشير إلى «وجوب استخدام اللغة العربية كأساس للتعامل في المؤسسات والمصالح، مثل: ... المستشفيات»، و"قصر استخدام العاملين في الوظائف ذات الاتصال المباشر بالجمهور (...كالمستشفيات) على المتحدثين باللغة العربية" (مدونة قرارات اللغة العربية ٢٠١٥، ٣٨)، وقرار مجلس الوزراء المتضمن: «التأكيد بأن تلتزم جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية ...» (مدونة قرارات اللغة العربية ٢٠١٥، ٦٩).

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

غير أن الواقع يظهر أن الممارسة الفعلية لاتعكس بالضرورة ما ورد في وثيقة الحقوق الخاصة بوزارة الصحة، ومعايير المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، والسياسات العامة السابقة. إذ تُلاحظ هيمنة الإنجليزية واستخدامها على نطاق واسع في السياق الطبي حتى أضحت هي اللغة الأولى في كثير من سياقات المجال الصحي، مثل: إدارة المنشآت الصحية، وبين العاملين في المنشآت الصحية، وفي مستندات ووثائق المنشآت الصحية، وملفات المرضى، والتقارير الطبية إلخ. ومن جانب آخر، لا ينسجم الواقع الفعلي في البيئات الطبية مع السياسات السابقة، إذ يظهر وجود إشكال كبير في التواصل يتمثل في الحواجز اللغوية بين المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية والممارسين الصحيين بصورة عامة، كما ستبين الدراسة الحالية.

وعلى الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود عدد من المبادرات والإسهامات الفاعلة؛ لتعزيز حضور اللغة العربية في المجال الصحي وخدمة المرضى، ومنها: خدمة (٩٧٣) وهي خدمة هاتفية مجانية مقدمة من وزارة الصحة لتقديم الاستشارات الطبية على مدار الساعة باللغة العربية (وتستخدم فيها غالبًا الفصحى المعاصرة أو عامية المثقفين)، كما تتضمن تطبيقًا خاصًّا للهواتف الذكية، يمكن المستفيدين من التواصل المرئي مع المختصين لتقديم استشارة طبية متكاملة. كما يشهد موقع وزارة الصحة السعودية على الإنترنت[٢] وحساباتها على منصات التواصل الاجتماعي حراكًا كبيرًا باللغة العربية؛ للتوعية والإرشاد. كما تمثل مبادرة موسوعة الملك عبد الله للمحتوى الصحي[٣] بوابة إلكترونية ضخمة حول المعلومات الصحية موجهة توجيهًا عامًّا للقراء العرب، واختصاصيي الرعاية الصحية، وطلاب الكليات الصحية رغبة في تقديم معلومات صحية موثوقة للقارئ العربي تقديمًا سهلًا ومبسطًا؛ بهدف زيادة الوعي الصحي، ودعم جهود المنشآت الصحية المختلفة.

٢- موقع وزارة الصحة السعودية: https://www.moh.gov.sa
٣- موقع موسوعة الملك عبد الله بن عبد العزيز العربية للمحتوى الصحي: https://kaahe.org

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

السوق اللغوي:

إن عدم التجانس بين السياسات اللغوية من جانب والواقع الفعلي من جانب آخر في سياق الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، يثير تساؤلات عدة حول تلك الإشكالية وكيفية النظر لها. تطرح أدبيات اللغويات الاجتماعية مصطلحًا هامًّا، ربما يعين في فهم هذا التنافر بين السياسات اللغوية الصحية والواقع اللغوي، وهو مصطلح «السوق اللغوية» (Linguistic Marketplace). ويشير المصطلح إلى وصف الاختلافات في تقييم واستخدام التنوعات اللغوية في بيئة معينة تبعًا لجوانب عدة، مثل: القوة الاجتماعية، والسياسية، والسلطة .(Swann et al. 2004, 216) ذلك أن التنوعات اللغوية في المجتمع ليس لها نفس القيمة في السوق، بل يعتمد تقييمها على القوة والسلطة للمجموعات التي تستخدمها. فاللغات تستخدم دائمًا في سياقات أو أسواق معينة، وخصائص هذه الأسواق تمنح المنتجات اللغوية «قيمة» معينة في سوق لغوي معين، بحيث تُقَيَّم بعض المنتجات تقييمًا أكبر من منتجات أخرى (Bourdieu 1991, 6). إن مفهوم السوق اللغوي لا ينظر للغة بوصفها مجرد وسيلة محايدة للتبادل، بل تأخذ استخداماتها قيمة رمزية، فبعض الاستخدامات ذات قيمة عالية، والبعض الآخر ذات قيمة منخفضة، وتُعَيَّن هذه القيم من خلال علاقات القوة المختلفة الموجودة (Wardhaugh 2011, 211) . وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح السوق اللغوي، يمكن أن ينظر له من زاوية جزئية من خلال اللهجات داخل اللغة الواحدة، أو الأصناف اللغوية المرتبطة بالجنس أو الطبقة الاجتماعية؛ كما يمكن النظر له نظرة كلية من خلال النظر للغات بعينها بصورة عامة في مجتمع معين. (Wardhaugh 2011, 212)

تشير البيانات الديموغرافية طبقًا لإحصاءات الهيئة العامة للإحصاء[٤] في المملكة العربية السعودية إلى أن عدد السكان في العام ٢٠١٨م بلغ (٣٣,٤١٣,٦٦٠)، ويبلغ عدد السعوديين (٢٠,٧٦٨,٦٢٧) بنسبة تمثل ٦٢,١٥٪، بينما يبلغ عدد المقيمين من غير السعوديين (١٢,٦٤٥,٠٣٣) بنسبة تمثل ٣٧,٨٥٪ وأغلبهم من غير العرب. وتعد المملكة من الدول الشابة، حيث إن ٧٠٪ من السعوديين أعمارهم أقل من (٣٥) عامًا. تلك البيانات الديموغرافية من جانب، والنهضة التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية خلال العقود الخمسة الأخيرة من جانب آخر، أسهمت في استقطاب العديد من العاملين في الوظائف كافة. وحين النظر للوظائف ذات القيمة الأدنى (في نظر المجتمع) كالحرفيين وغيرهم، نجد أن شاغلي تلك الوظائف اضطروا لتعلم العربية أو بعض صورها، فبعضهم يستخدم العامية، والبعض الآخر يستخدم لغة هجين (Pidgin) تأخذ بعض سمات العربية ومفرداتها. أما الوظائف ذات القيمة الأعلى كالمستشفيات، والشركات الكبرى، فتهيمن اللغة الإنجليزية عليها. وذلك ناتج من الحاجة إلى استقطاب كفاءات محترفة من جانب؛ وهيمنة الإنجليزية في كثير من التخصصات العلمية من جانب آخر، مما جعل سوق العمل يرضخ لتلك الحاجة، ولا يستجيب لبعض السياسات اللغوية المعلنة التي تؤكد أن اللغة العربية هي الأصل في المنشآت كافة. وتشير إحصاءات وزارة الصحة للعام ٢٠١٨م إلى ما ورد سالفًا من حيث هيمنة غير الناطقين بالعربية في سوق العمل الطبي، إذ يبلغ مجموع عدد الأطباء بالمملكة (١٠٤٧٧٥) طبيبًا، وعدد الأطباء السعوديين منهم (٣٤٣٩٠) طبيبًا بنسبة ٣٣٪.كما يبلغ عدد العاملين في التمريض (١٨٤٥٦٥) ممرضًا وممرضة، ونسبة السعوديين منهم ٣٨٪. أما الصيادلة فهم (٢٩١٢٥) صيدليًا، ونسبة السعوديين منهم ٢٤٪. وبلغ عدد العاملين بالفئات الطبية

٤- موقع الهيئة العامة للإحصاء في السعودية: https://www.stats.gov.sa

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

المساعدة (١٢٤٣١٢) فردًا، ونسبة السعوديين منهم ٧٨٪. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من غير السعوديين هم من غير الناطقين بالعربية (الدليل الإحصائي لوزارة الصحة السعودية، ٢٠١٨م). ولا شك أن تلك القوة العديدة لغير الناطقين بالعربية من العاملين في المجال الصحي من جانب، إضافة إلى الحاجة إلى شغل الوظائف الصحية، وهيمنة الإنجليزية في السياق الصحي تعليمًا وممارسة من جانب آخر، ألقت بظلالها على الواقع الفعلي حتى أضحت قيمة الإنجليزية في السوق اللغوية مرتفعة جدًّا مقابل ضعف العربية.

اللغة العربية والطب:

تشهد الأدبيات العديد من الدراسات التي تناولت اللغة العربية في السياق الطبي وخصوصًا قضية تعليم الطب بالعربية والتي استحوذت على المشهد الأكاديمي، مع ندرة في الدراسات التي تناولت العربية في الممارسات الطبية. ويرى العديد من الباحثين أن استخدام العربية في المجال الطبي ليس أمرًا طارئًا بل هو الأساس، حيث كانت بواكير التجارب العربية في العصر الحديث تستخدم العربية في تعليم الطب، وأثمرت تلك التجارب نجاحًا ملموسًا، ثم آلت إلى إخفاقات لأسباب سياسية واستعمارية (الحسين ٢٠١٥، ١٠٦). فتجربة مصر في العصر الحديث تظهر البدء بتدريس الطب باللغة العربية بمدرسة الطب في أبي زعبل عام ١٨٢٧م، واستخدام الترجمة الفورية من اللغة الفرنسية، واستمر التعليم بالعربية لخمس سنوات حتى الاستعمار البريطاني (شحادة ٢٠٠١، ٥٠). أما في لبنان فقد افتتحت الكلية السورية الإنجيلية في العام ١٨٦٦م والتي تحولت لاحقًا إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، ومنذ افتتاح كلية الطب وهي تدرسه بالعربية حتى العام ١٨٨٢م (الحسين ٢٠١٥، ١٠٧). أما التجربة السورية فتمثل وضعًا مختلفًا، حيث بدأ التعليم الطبي في سوريا بالعربية عام ١٩١٩م وبذل الرواد الأوائل جهودًا ليكون التعليم

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الطبي بالعربية، حيث تمثلت في تأليف الكتب، وإيجاد المصطلحات الطبية وتطويرها، رغم ضغط الاستعمار الفرنسي بأن يكون تعليم الطب بالفرنسية، ولازالت التجربة السورية متفردة في تعليم الطب بالعربية (شحادة ٢٠٠١:٢٥٥). أما في العراق فقد تأسست كلية الطب ببغداد عام ١٩٢٧م وكان تعليم الطب فيها بالعربية (شحادة ٢٠٠١، ٣١٥). أما في الوقت الراهن فجل البلدان العربية تدرس الطب بلغات أجنبية، حيث يغلب على دول المشرق العربي تدريسه بالإنجليزية، ودول المغرب العربي تدريسه بالفرنسية، ويستثنى من ذلك سورية التي تدرسه بالعربية في جميع جامعاتها، وبعض الكليات الطبية في السودان، وليبيا (تكريتي ١٩٩٢، ١٣).

وتشهد الأدبيات العلمية حجاجًا بين فريقين رئيسين، أحدهما يتبنى تعريب الطب (والتخصصات العلمية)، والآخر يعارض ذلك. ويلخص بن حويس (٢٠١٧، ١٠٧) حجج مؤيدي تعليم الطب بالعربية بأنه يسهم في الوحدة الثقافية والفكرية للبلاد العربية، ويساعد في البناء المعرفي على التراث الحضاري العربي، ويسهل على المتعلم تلقي العلوم واستيعاب المعارف، ويساعد في رفع مستوى التعليم الجامعي والبحث العلمي وإثراء العربية وتعزيزها، وسهولة إيصال المعلومات الطبية إلى شرائح المجتمع كافة، بما يضمن الحقوق اللغوية، ويسهم في التنمية والتقدم الحضاري وتوطين المعارف والعلوم. أما معارضو تعريب الطب فيرى بن حويس (٢٠١٧، ١٠٨) أن مرئياتهم تتمثل في أن اللغة وسيلة للوصول للمعرفة وليست هدفًا في ذاتها، ومادام أن تلك المعارف والعلوم مقدمة بلغة ما، فمن الأولى الوصول لها بلغاتها؛ لأن نقل المعارف وتعريب العلوم سيحد من الوصول الفاعل لمصادر المعرفة، كما أن التركيز على العربية في الطب، يجعل المختصين في معزل عن نظرائهم في أغلب دول العالم، إضافة إلى وجود انطباع بأن العربية مرتبطة بصورة أكبر بالأدب والعلوم الإنسانية، وأن التحديث اللغوي لاستيعاب المعارف والعلوم الطبية وترجمتها، يستغرق وقتًا وجهدًا، ويتطلب تحديثًا مستمرًا، كما أنه يتطلب

إعادة تأهيل لأساتذة الطب وبرامجه وكلياته.

وبالإضافة إلى مناقشة قضية تعريب الطب، تناولت بعض البحوث الاتجاهات نحو تعليم الطب بالعربية، بالإضافة إلى دراسات اختبارية لأثر تعلم الطب بالعربية. ففي سياق الاتجاهات نحو تدريس الطب بالعربية، بَحَثَ السحيمي والبار (١٩٩٢) اتجاهات طلاب كلية الطب في جامعة الملك فيصل بالأحساء نحو تدريس الطب باللغة الإنجليزية، وأظهرت نتائج البحث ميول الطلاب لدراسة الطب باللغة العربية وقناعتهم بأن استعمالها ييسر الفهم، ويؤدي إلى سرعة استيعاب المعلومات، ويخفف الأعباء عنهم، ويسهم في التواصل الفاعل، ويعالج إحجامهم عن المشاركة. وفي دراسة مغايرة في بيئة سعودية أخرى، بَحَثَ فجال (٢٠٠٩) اتجاهات طلاب الكليات الصحية بجامعة الملك سعود نحو تدريس الطب باللغة العربية، وبينت دراسته أن أكثر من نصف عينة الدراسة يفضلون دراسة الطب بالإنجليزية؛ وذلك لتعزيز تواصلهم مع مصادر المعرفة والمجتمع الطبي العالمي، بالرغم من قناعة عينة الدراسة بأن دراسة الطب باللغة العربية أيسر عليهم. وتتفق تلك النتيجة مع دراسة الجرف (٢٠٠٤)، حيث بحثت اتجاهات الشباب في جامعة سعودية وأخرى أردنية نحو لغة تعليم الطب والعلوم، وأظهرت قناعةَ نسبةٍ كبيرةٍ من المبحوثين بأن الإنجليزية هي الأنسب لدراسة الطب والعلوم، بينما العربية هي الأنسب للتخصصات الإنسانية، وأوصت الباحثة بوضع خطط لتنمية الهوية اللغوية والوعي اللغوي لدى فئة الشباب. وقد حاول برهومة (٢٠٠٦) معرفة وجهة نظر الطلاب حول استبعاد العربية من التخصصات العلمية، وأظهرت دراسته أن الطلاب لا يميلون لدراسة الطب بالعربية، وذلك نابع من تصور عن ضعف المواد العلمية المتاحة بالعربية مما يحول دون التواصل مع المجتمع العلمي العالمي. ومن حيث العموم، تتفق النتائج السابقة مع اتجاهات أعضاء هيئة التدريس وفقا لدراسة الشهراني (٢٠١٩) والتي حاولت فيها التركيز على أساتذة كلية الطب في جامعتين سعوديتين، وبينت الدراسة أن

الاتجاهات لم تكن إيجابية نحو تعليم الطب بالعربية وذلك نابع من أن العربية لن تساعد المتعلمين على مسايرة التطورات العلمية في المجال الطبي والوصول للمصادر المعرفية العالمية وإكمال الدرجات التخصصية في الخارج، ويرى بعضهم أن العربية بوضعها الراهن غير قادرة على تلبية الاحتياجات العلمية لدراسي الطب وأن هنالك إشكالات كثيرة في المصطلحات وترجمتها، بالرغم من تأييد عينة الدراسة بارتباط اللغة بالهوية، ومن ثم ضعف الهوية في الكليات الطبية. ومن اللافت للنظر في دراسة الشهراني إشارة أغلبية الأساتذة بأنهم يستخدمون اللغة العربية أحيانًا في شرح بعض القضايا العلمية رغم أن الأصل هو استخدام اللغة الإنجليزية.

أما في سياق الدراسات الاختبارية لمعرفة أثر تعليم الطب بالعربية، فقد درس محمداني (٢٠٠٦) أثر التعريب على تحصيل طلاب الطب في جامعة الجزيرة في السودان، وقام الباحث بتحليل المعدل التراكمي لست عشرة دفعة من خريجي كلية الطب وذلك من العام ١٩٨٧م حتى ٢٠٠٣ م، حيث درست الدفعات الثماني الأولى الطب باللغة الإنجليزية، بينما درست الدفعات الثماني اللاحقة باللغة العربية. ووجد الباحث فروقًا دالة إحصائيًّا لصالح دارسي الطب بالعربية من حيث النجاح الكلي، ومقارنة نتائج الطلاب في كل فئة من فئات التقدير الجامعي. كما وصل بن حويس (٢٠١٧) لنتيجة مشابهة، حيث درس أثر استعمال العربية في تدريس طلاب كليات العلوم الطبية التطبيقية مقارنة باستعمال اللغة الإنجليزية في إحدى الكليات في المملكة العربية السعودية، واستخدم منهجًا شبه تجريبي من حيث تصميم اختبار تحصيلي بعدي لعينة درست بالإنجليزية، وعينة درست بالعربية لموضوعات محددة. وبينت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًّا في نتائج الطلاب لصالح الذين درسوا بالعربية، حيث كان تحصيلهم أفضل ممن درس باللغة الإنجليزية. كما لاحظ بن حويس في دراسته أن اتجاهات دراسي الطب نحو استخدام العربية تحولت من السلبية إلى الإيجابية بعد مرورهم بتجربة دراسة بعض القضايا الطبية بالعربية وتحسن

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

تحصيلهم فيها. وتؤكد دراسة السباعي (١٩٩٥) النتائج السابقة وتفسيرها، حيث أظهرت دراسته التي أجريت على مجموعة من طلاب الطب وأطباء الامتياز والأطباء المقيمين، بأن متوسط سرعة القراءة بالعربية لديهم أعلى بنسبة ٤٣٪ من متوسط سرعة القراءة بالإنجليزية. كما أن استيعاب النص بالعربية أفضل بنسبة ١٥٪، وأن دارسي الطب سيوفرون ٥٠٪ من وقتهم في القراءة والاستيعاب لو أتيحت لهم دراسة الطب بالعربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالعربية في القطاع الصحي في البلاد العربية ليس أمرًا حديثًا بل هو هاجس قديم، وهنالك مبادرات إقليمية متنوعة على المستوى العربي. ومن تلك المبادرات: إقامة مجلس وزراء الصحة العرب، والمجلس العربي للاختصاصات الصحية، والمركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية، وهو منظمة عربية منبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب أنشئت عام ١٩٨٠م، وتهدف إلى توفير الوسائل العلمية والعملية لتعليم الطب في البلاد العربية باللغة العربية والتبادل الثقافي في المجالات الصحية والطبية. وللمركز مجلة دورية متخصصة باسم «تعريب الطب»، كما أصدر المركز العديد من الكتب الطبية باللغة العربية. ويرى الباحث أن توطين المعارف والعلوم ودراستها باللغة الوطنية، مطلب رئيس وجوهري لبناء مجتمع معرفي مستقل، قادر على الإسهام العلمي والإنتاج المعرفي، ولايتأتى ذلك إلا بجهود حثيثة وعمل إستراتيجي منظم وفق خطط مدروسة مستدامة، ولايتعارض ذلك مع إجادة المتخصصين للغات أخرى رغبة في التواصل الفاعل مع التخصص ومخرجاته العلمية.

الحواجز اللغوية في السياق الصحي:

إن الاهتمام بالعربية في القطاع الصحي، لا يقتصر على الحفاظ على الهوية وتعزيز اللغة الوطنية وحفظها وتوطين المعرفة، بالرغم من الأهمية الجوهرية لتلك القضايا؛ بل يتضمن أمورًا أوسع كتمكين التواصل الفاعل بين المستفيدين من الخدمات الصحية والممارسين

الصحيين. وفَقْد التواصل الفعّال بين العاملين والمستفيدين في القطاع الصحي أساس لكثير من الإشكالات؛ لذلك نجد في الأدبيات التي تناولت القضايا اللغوية في السياق الصحي بروز مصطلح «الحواجز اللغوية» (Language Barriers). ويشير المصطلح إلى الحواجز/ العوائق اللغوية التي تحول دون التواصل الفعال، أو صعوبات التواصل التي تواجه الأشخاص أو المجموعات من لغات أو ثقافات مختلفة (Lunenburg 2010, 2). وتناولت دراسات عدة قضية الحواجز اللغوية في سياقات مختلفة، مثل: القضاء، والتعليم، والإدارة، والتسويق وغيرها. كما يبرز مصطلح الحواجز اللغوية في الدراسات التي ناقشت قضايا التواصل في السياقات الطبية، والرعاية الصحية.

تظهر الدراسات أن المستفيدين من الرعاية الصحية من المنتمين للغات أو ثقافات مختلفة يعانون من مشاكل في الاتصال؛ وقد يؤدي ذلك إلى عواقب على صحتهم (Rootman & Gordon-El-Bihbety 2008). بل وحتى الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة ضمن نفس الثقافة واللغة يعانون من وجود بعض الإشكالات في التواصل في الرعاية الصحية، فعلى سبيل المثال تظهر الدراسات تدني فَهْم المصطلحات الطبية لدى بعض الفئات الاجتماعية (Ouimet et al. 2013, 4). إن المرضى ذوي العوائق اللغوية يعانون بصورة أكبر من غيرهم في جميع مراحل الرعاية الصحية؛ في الرعاية الصحية الأولية، وفي الإسعاف، وفي العيادات، وغيرها (Lopez-Quintero, Berry, and Neumark 2010, 36). بل تظهر الدراسات بأنهم يواجهون إقامة أطول في المستشفى، وزيادة في خطر حدوث مضاعفات صحية يمكن الوقاية منها، مثل: (العدوى أو الالتهابات)، وزيادة في استخدام أقسام الطوارئ لاحتياجات الرعاية الصحية غير الطارئة (Jiang et al. 2005, 1563; John-Baptiste et al. 2004, 223). ولاتقتصر المعاناة عليهم، بل تمتد لأسرهم وأطفالهم،

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

إذ تظهر الأدبيات أن أطفال ذوي الكفاية اللغوية المحدودة أكثر عرضة للإشكالات الصحية، وأقل تواصلًا مع الخدمات الصحية منذ الولادة وحتى سن المراهقة (Eneriz-Wiemer et al. 2014, 129).

أجرت بوين (Bowen 2001) مراجعة شمولية للأدبيات العلمية حول تأثير الحواجز اللغوية على الوصول إلى الرعاية الصحية في كندا. وفقًا للدراسة ومراجعة الأدبيات، فإن الحواجز اللغوية لها عدد من التبعات السلبية على المرضى ذوي الكفاية اللغوية المحدودة. وعلى وجه الخصوص بينت الدراسة أن الحواجز اللغوية تحد من الوصول إلى برامج الوقاية الصحية، وتؤثر على جودة الرعاية المقدمة، كما بينت أن مرضى الأقليات اللغوية غالبًا يخرجون من المستشفى دون أي موعد للمتابعة، وغالبًا ما يتلقون دواءً خاطئًا، أو معلومات ناقصة حول كيفية استخدام الدواء، أو فهم مغلوط حول الإفادة من الخدمات الصحية، وهم أقل رضى عن الرعاية الصحية من غيرهم. كما أنهم يقضون في غرف الطوارئ وقتًا أكثر من غيرهم من المرضى. ويمتد أثر العوائق اللغوية حتى على العاملين في المجال الطبي، ذلك أن الممارسين الصحيين الذين يتعاملون مع مرضى ذوي عوائق لغوية هم أقل رضًا عن عملهم، ويعانون ضغوطًا كثيرة، وهم أكثر عرضة للإشكالات الطبية بسبب وجود خلل في التواصل.

وفي سياق الرعاية الصحية والعناية بالمرضى ذوي القدرات اللغوية المحدودة في الولايات المتحدة الأمريكية، أجرى سيمون وهوم ونلي (Simon, Hum, and Nalliah 2017) دراسة حول عيادات كليات طب الأسنان الجامعية التي تقدم رعاية صحية منخفضة التكلفة من قبل طلاب طب الأسنان الخاضعين للإشراف، وغالبًا ما تقدم الرعاية للمرضى من ذوي الكفاية اللغوية المحدودة. وهدفت الدراسة لاستكشاف تجربة طلاب طب الأسنان مع المرضى ذوي القدرات اللغوية المحدودة، والموارد المتاحة في العيادات للتعامل مع هذا الإشكال، والتعليمات التي لديهم حيال ذلك الموضوع. وشارك

في الدراسة (٣٢٥) طالبًا من كليات طب الأسنان، ينتمون إلى (١٩) كلية. وأظهرت الدراسة أن ٤٤٪ يرون أن عيادة طب الأسنان التابعة لهم تفتقر إلى خدمات مترجم شفهي رسمي. كما بين معظم المشاركين بأنهم تلقوا حدًّا أدنى من الإرشادات حول رعاية المرضى ذوي الكفاية اللغوية المحدودة. وبين نصف الطلاب بأنهم ليسوا على استعداد للتعامل مع المرضى ذوي العوائق اللغوية، وأنهم لم يؤهلوا للتعامل مع المرضى ذوي الكفاية اللغوية المحدودة.

كما أجرى بيشوف وهيدلسون (Bischoff and Hudelson 2010) دراسة على مستشفيات جامعة جنيف – وتعد من المستشفيات الكبرى في أوربا – ، شارك فيها ما يقرب من (١٢٠) ممارسًا صحيًّا من مختلف التخصصات الطبية، وذلك لبحث خدمات الترجمة المقدمة، ومدى كفاءتها في التعامل مع العوائق اللغوية. وبينت الدراسة أهمية وجود مترجمين فوريين مدربين لضمان التواصل الكافي مع المرضى. كما بينت أن توافر خدمة الترجمة المهنية وحده لم يكن كافيًا لضمان استخدامها من قبل العاملين في المجال الصحي؛ إذ يجب بذل جهود منهجية إضافية، وإقناع المهنيين بالاعتماد عليها. وبينت الدراسة شيوع بعض الممارسات غير الاحترافية، مثل الإفادة من الموظفين ثنائيي اللغة أو أقارب المرضى لتقديم المساعدة اللغوية، وذلك مثير للقلق؛ لأن تلك الإستراتيجيات عادة ما تكون ذات صلة بالرعاية الصحية ذات المستوى المتواضع.

وقد أظهرت دراسات أخرى تقارن المرضى الذين يستخدمون اللغة الرسمية بالمرضى الذين يستخدمون لغات الأقليات اللغوية بأن مستخدمي لغات الأقليات حينما يتلقون العلاج في المستشفى، فإنهم يتعرضون لمزيد من الفحوص الطبية، والحقن، والتحاليل، مما ينعكس على زيادة تكلفة الرعاية الصحية مقارنة بالمرضى الآخرين، ومن ثم فإن ضعف التواصل بين المرضى والعاملين في المجال الصحي يزيد من تكلفة الرعاية الصحية

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

(Hampers & McNulty 2002, 1110). وقد أظهرت دراسة أخرى أن التواصل الضعيف بين المرضى والممارسين الصحيين قد يؤدي إلى عدم حضور بعض المواعيد، وعدم اتباع العلاج على النحو المنصوص عليه (Drennan 1996). كما توصلت مراجعة الأدبيات التي أجراها يو (Yeo 2001) إلى أن الحواجز اللغوية مرتبطة بزيارات أطول للعيادات الصحية من حيث وقت الجلوس في العيادة، وأقل تواترًا والتزامًا بالمواعيد، ومزيدًا من الزيارات إلى غرفة الطوارئ، واستياء أكبر من الخدمات التي يتلقاها المرضى. كما أشار إلى أن كبار السن من الفقراء والنساء هم أكثر من يعاني من الحواجز اللغوية. وبناء على الآثار السلبية للحواجز اللغوية في الرعاية الصحية، يُعتقد أنها تسهم في عدم المساواة الصحية بين مجموعات الأقليات اللغوية (Diamond & Jacobs 2010, 190).

يتعين على العاملين في المجال الطبي والخدمة الاجتماعية الوعي بالمسؤولية الأخلاقية عندما يتعاملون بلغة ثانية. إذ لا يقتصر الأمر على الفهم العام للتواصل اللغوي بين المستفيد من الخدمات والممارس الصحي، أو استخدام بعض الأدوات المساعدة في الترجمة؛ بل من المهم التأكد من الفهم التفصيلي الدقيق للتواصل اللغوي وخصوصًا عندما يكون بلغة ثانية (Bischoff and Hudelson 2010, 16). كما أن التواصل لا يقتصر على الجوانب المادية المباشرة، بل يتضمن جانبًا إنسانيًّا للتعبير عن التعاطف والمشاعر، وفي بعض الأحيان مناقشة موضوعات قد تكون حساسة ومثيرة للمشاعر العاطفية مع المريض أو المسؤولين عنه.

وبناء على ماسبق، فقد أظهرت الدراسات أن تنفيذ بعض إجراءات التكيف اللغوي (Language Adaptation) في الخدمات المقدمة للمرضى ذوي العوائق اللغوية، يؤدي إلى تحسين جودة الرعاية الصحية (Karliner et al. 2007)، ويسهم في زيادة استفادتهم واستخدامهم لخدمات الرعاية الصحية، كما أنها تخفض التكاليف المرتبطة بالمعالجة

(Hampers & McNulty 2002)، وتسهم في فهم أفضل للنقاشات مع الممارسين الصحيين (Han, Laranjo, and Friedman 2009)، كما تساعد الممارسين الصحيين على تبني رعاية صحية أقل تمييزية (Bishop 2008). وتؤكد ذلك دراسة ويمت وزملائه (Ouimet et al. 2013) التي حاولت أن تنظر في جوانب التكييف اللغوي من خلال دراسة الأدبيات، ومقارنة البدائل، والحلول المتاحة في الدراسات من عام ٢٠٠٠م حتى ٢٠١١م. وتستخلص الدراسة بعض المقاربات الممكنة للتكييف اللغوي للتعامل مع إشكالات العوائق اللغوية في البيئات الصحية، ومن أبرزها: استخدام النماذج ثنائية اللغة أو المترجمة، توظيف من يتحدث اللغات المستهدفة، تقديم دورات في اللغات المستهدفة للممارسين الصحيين، واستخدام الترجمة الفورية. وتناقش الدراسة كل مقترح من المقترحات السابقة وإشكالاته ومزاياه، مؤكدة أن التعامل الفاعل مع العوائق اللغوية في البيئات الصحية عنصر رئيس لتوفير رعاية صحية وخدمات اجتماعية جيدة. لذلك يرى بعض الباحثين بأن تكون معالجة العوائق اللغوية وتمكين التواصل الفعال، ضمن الأولويات في الاحتياجات المؤسسية الطبية، لما لها من انعكاسات ومخاطر طبية وتأثير مباشر على الموارد البشرية والمالية؛ لذلك يتعين على المسؤولين عن المنشآت الطبية وضع منهجية لضمان التعامل الفاعل مع العوائق اللغوية(Bowen et al. 2010).

وبناء على ماسبق من دراسات في بيئات مختلفة، تظهر أهمية هذه الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لم يصل إلى دراسة مشابهة حاولت البحث في العوائق اللغوية في السياق الطبي في المملكة العربية السعودية. وإنما كانت جل الدراسات التي وصل إليها واستعرضها في فقرات سابقة، تتناول اللغة العربية من حيث العموم وعلاقتها بالطب وتعليمه، أو تتناول العوائق اللغوية في سياقات مختلفة، مما يؤكد وجود بحوث في بيئة الدراسة؛ سعيًا لسد هذه الفجوة المعرفية وإدراكها بصورة أفضل. ومن ثم تأتي

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الدراسة الحالية رامية لتقديم فهم أفضل لواقع الاستعمال اللغوي في الممارسات الطبية في المملكة العربية السعودية، وموقع اللغة العربية في ذلك السياق، ومرئيات ذوي العلاقة (المستفيدون من خدمات الرعاية الصحية والممارسون الصحيون) حيال استعمال العربية. وذلك بدوره سيسهم في إدراك العوائق اللغوية في بيئة الدراسة، وانعكاساتها المهمة المختلفة، كما سيساعد على معرفة أثر السياسات اللغوية الطبية على أرض الواقع، وأوجه تحسينها الممكنة. إضافة إلى تقديم مقترحات عملية للتعامل مع الحواجز اللغوية تتلاءم مع بيئة الدراسة؛ سعيًا لتحسين جودة الرعاية الصحية، وتعزيز سلامة المرضى.

أسئلة الدراسة، ومنهجيتها، وتصميمها:

انطلاقًا من الفجوة البحثية المشار إليها آنفا، وبناء على الدراسات السابقة؛ فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية:

- ما طبيعة العوائق اللغوية في الميدان الصحي في بيئة الدراسة؟ وما أثرها على المرضى والممارسين الصحيين؟
- كيف يصف المستفيدون من خدمات الرعاية الصحية تجربتهم اللغوية؟ وما أهمية استخدام اللغة العربية، وأثرها على سلامة المرضى وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظرهم؟
- ما أهمية استخدام اللغة العربية، وأثرها على سلامة المرضى وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر العاملين في الرعاية الصحية؟
- ما أبرز المبادرات المقترحة لتعزيز اللغة العربية والتعامل مع الحواجز اللغوية في بيئة الدراسة؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة، تتبنى الدراسة منهجية بحثية مندمجة

(Mixed methods) تجمع البيانات النوعية والكمية، من خلال اتباع تصميم الثولثة المتزامن (Concurrent triangulation)، وبدأ الباحث دراسته وفق الخطوات المنهجية الآتية:

١. إقامة الباحث مقابلة جماعية مع (٦) أشخاص، ثلاثة من العاملين في المجال الصحي، وثلاثة من المستفيدين من الخدمات الصحية. وهدفت المقابلة إلى معرفة موضوع الدراسة عن قرب من وجهة نظر مجتمع الدراسة، ومحاولة بناء أدوات الدراسة. كما دون الباحث أبرز ماطرح في المقابلة من أفكار وقضايا حول العوائق اللغوية في بيئة الدراسة.

٢. بناء أداة الدراسة الأولى، وهي استبانتان تتضمنان بنودًا مغلقة، وسؤالًا مفتوحًا؛ الاستبانة الأولى موجهة للمستفيدين من الرعاية الصحية، والثانية موجهة للعاملين في المجال الصحي (ووضع الباحث لها نسختين؛ إحداهما بالعربية والأخرى بالإنجليزية، وذلك حتى يتمكن غير الناطقين بالعربية من المشاركة). وبعد إعداد الباحث للاستبانتين بناء على حلقة النقاش المبدئية، والأدبيات والدراسات السابقة؛ قام بمناقشتها مع (٤) من المتخصصين، اثنين في المجال الصحي، واثنين في المجال اللغوي؛ وذلك لقياس الصدق الظاهري للأداة، وتعديلها وفقًا لمرئيات المختصين.

٣. توزيع الاستبانة إلكترونيًّا على عينة الدراسة من خلال التعاون مع المركز السعودي لسلامة المرضى. وشارك في الاستبانة الأولى الخاصة بالمستفيدين من خدمات الرعاية الصحية (٢١٢) مشاركًا من الجنسين بنسب متقاربة (١٠٩ إناث، ١٠٣ ذكور) من مختلف مناطق المملكة، يمثلون فئات عمرية مختلفة (٢٠ سنة فأقل يمثلون (٨, ٥٪)، ٢١-٣٠ سنة ويمثلون (٥, ٢١٪)، ومن ٣١-٤٠ سنة ويمثلون (١, ٣٠٪)، ٤١-٥٠ ويمثلون (٢٧٪)، ٥١-٦٠ بنسبة مئوية بلغت (٤, ١٤٪)، وكانت الفئة الأقل هي (٦٠) سنة وأكثر بمشاركة بلغت (٢, ١٪) من إجمالي عدد المشاركين). وتجدر

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الإشارة إلى أن الاستبانة تقيس تجربة المستفيدين سواء لهم شخصيًّا أو في حال المراجعة مع الوالدين أو أحد أفراد الأسرة.

٤. كما شارك في الاستبانة الثانية: الخاصة بالممارسين الصحيين (١٨٧) مشاركًا من مختلف التخصصات الطبية من مستشفيات متنوعة في مختلف مناطق المملكة (ويمثل الأطباء ٤٨,٧٪ من المشاركين، والعاملون في التمريض ٢٢,٦٪، والفنيون ١٥,٨٪، بينما كانت مشاركة العاملين في الشأن الإداري في القطاع الصحي ١٣٪). ومن حيث الخبرة، فقد كان ٥٠٪ من المشاركين تتجاوز خبرتهم (١١) سنة، و ٢٥٪ خبرتهم بين (٦ – ١٠) سنوات، و ٢٥٪ أقل من (٥) سنوات. ويتنوع المشاركون بين ٨٣٪ من العاملين في المستشفيات الحكومية، و ١٧٪ من العاملين في المستشفيات الخاصة. أما من حيث اللغة، فقد شارك ٦٧٪ من المتحدثين بغير العربية، و ٣٣٪ من المتحدثين بالعربية.

٥. بعد جمع البيانات، أقام الباحث بدعم من المركز السعودي لرعاية المرضى، ومركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية[٥] مقابلة شبه مهيكلة وهي الأداة الثانية للدراسة، أعد لها الباحث دليلًا يتضمن أبرز الأسئلة، حضرها (١٨) مشاركًا من مختلف العاملين في المجال الصحي من جنسيات مختلفة، واستعرض الباحث النتائج الأولية للدراسة، وناقش مرئيات العاملين في المجال الصحي حيالها. وسجل الباحث حلقة النقاش، وفرّغ كل ما طرح فيها من أفكار ومرئيات وتعليقات نصيًّا.

٦. بعد ذلك قام الباحث بتحليل البيانات كميًّا من خلال حساب التكرارات، والمتوسطات، والانحراف المعياري لكل بند من بنود الاستبانة. كما قام بتحليل البيانات الكيفية من خلال ترميزها، وتصنيفها وفق مجموعات موضوعية.

---

٥ - يود الباحث أن يقدم شكره وامتنانه لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللغوية، والمركز السعودي لرعاية المرضى على تعاونهما مع الباحث، وتقديم التسهيلات كافة؛ لإجراء البحث وجمع بياناته.

نتائج الدراسة:

يستعرض الباحث في هذا الجزء نتائج الدراسة مقسمة وفق أسئلة الدراسة مع دمج البيانات الكمية والكيفية، تبعًا لطبيعة السؤال البحثي والإجابات التي وصل إليها الباحث.

أولًا: طبيعة العوائق اللغوية في الميدان الصحي في بيئة الدراسة، وأثرها على المرضى والممارسين الصحيين:

من خلال التحليل الكيفي للأسئلة مفتوحة الإجابة في الاستبانة، وبيانات المقابلة شبه المهيكلة، أظهرت البيانات إقرار عينة الدراسة من المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، ومن الممارسين الصحيين بوجود عوائق لغوية، إذ يُعَدُّ وجود هذه العوائق اللغوية نتيجة مهمة تحمل العديد من التبعات والانعكاسات. وحين النظر في تلك العوائق اللغوية، فيمكن تصنيفها وفق مجالات أربعة كالآتي:

الأول: استخدام لغة أجنبية في التواصل، وهي في الغالب «الإنجليزية» وخصوصًا بين العاملين في المجال الصحي من مختلف الجنسيات، حيث تعد هي اللغة المهيمنة في المجال الصحي. كما أظهرت البيانات استخدام بعض العاملين من جنسيات معينة للغاتهم الأم في بعض الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المرضى بالرغم من معرفتهم بالإنجليزية إلا أنهم لايثقون في مقدرتهم اللغوية وقدرتهم على التعبير بدقة عما يريدون، كما أن الحالة النفسية لهم تصرفهم عن الحديث بغير العربية، كما تشير إلى ذلك إحدى المشاركات: «على الرغم من أني أتحدث الإنجليزية ولكن وقت المرض والألم أفضل التحدث بالعربية". وقد يلجأ بعض المرضى أو بعض الممارسين الصحيين إلى الاستعانة بترجمة من أحد الأشخاص (أحد أفراد العائلة، أحد العاملين في المستشفى ..)، لكن من حيث العموم هنالك عدم ثقة بهذه الترجمة، لأنها ليست من مختص، ويؤكد ذلك أحد المشاركين بقوله: «مرة شعرت

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

كأنني أطرش فالطبيب يشرح لمن معي والشخص الثالث يشرح لي وصراحة كنت لا أثق بقدرته اللغوية لأنه ليس مترجم ولايعرف اللغة جيدا". وذلك يتوافق مع ما أشار له بيشوف وهيدلسون (Bischoff and Hudelson 2010) من أن شيوع بعض الممارسات غير الاحترافية في الترجمة الطبية، مثل الاستعانة بالعائلة أو أحد العاملين، يثير القلق لدى المستفيدين من خدمة الرعاية الصحية.

الثاني: استخدام اللغة الهجين، حيث يلجأ بعض الممارسين الصحيين إلى استخدام اللغة الهجين للتواصل مع المرضى. والهجين مستوى متدن من اللغة من حيث قدرته على تلبية الاحتياجات التواصلية كافة، والتعبير العميق عن الأفكار والمشاعر والتوجيهات. فالهجين ربما تسهم في إيصالٍ بسيط لبعض التعليمات، وفهمٍ محدود للمعلومات المباشرة، لكنها قاصرة عن التعبير قصورًا كاملًا ودقيقًا. وتشير البيانات إلى ضعف ثقة المريض والطبيب أثناء استخدام اللغة الهجين، فعلى سبيل المثال يرى أحد المشاركين أن «استعمال العربية المكسرة قد يساعد في فهم بعض الأمور لكنه لايكفي ولايمكن الاعتماد عليه خصوصا في أمر خطير مثل الصحة».

الثالث: استخدام اللغة التخصصية، حيث يشتكي بعض المستفيدين من الخدمات الصحية، وبعض العاملين في المجال الصحي من أنه بالرغم من استخدام العربية فيما بينهم، إلا أن هنالك مصطلحات ومفاهيم طبية، يواجه الممارسون الصحيون صعوبة في شرحها، كما يصعب فهمها على عامة الناس. لذلك يقترح البعض من الممارسين الصحيين وجود أدلة عمل، وقواميس مرجعية مبسطة لحل مثل هذا الإشكال. وفي ذلك يقول أحد الممارسين الصحيين: "أجد صعوبة أحيانًا في شرح المرض وأسبابه العلمية، وفي بعض الأحيان لا أعرف المقابل العربي للاسم العلمي للمرض، وأحيانًا يكون الاسم العربي غير معروف لعامة الناس مثل التصلب الجانبي الضموري (ALS) ..". لذلك أكدت بوين (Bowen 2001) على أن من المهارات التي يجب أن يتدرب عليها العاملون في

الرعاية الصحية، القدرة على شرح المفاهيم الطبية التي يصعب ترجمتها، ويؤكد أهمية ذلك دايموند وجايكوبز (Diamond & Jacobs 2010, 190).

الرابع: الصعوبة التي يواجهها الممارسون الصحيون في التواصل مع مرضى من جنسيات مختلفة لا يتحدثون العربية ولا الإنجليزية. ويؤكد هذه القضية أحد الممارسين الصحيين بقوله: "هنالك مشكلة حقيقية أخرى وهي أن بعض المرضى من جنسيات أجنبية لا تتحدث الإنجليزية ولا العربية ولابد أن نكون منصفين معهم". وتجدر الإشارة إلى أن تركيز الدراسة الحالية من حيث الأساس على متحدثي العربية باعتبارها اللغة الرسمية، واللغة الأم للمواطنين. ويؤكد الباحث أن هنالك حاجة لدراسة خاصة تتناول المقيمين في المملكة من غير المتحدثين بالعربية (والإنجليزية).

ونتيجة لتلك العوائق اللغوية، فقد أظهرت البيانات الكيفية وجود عدد من الآثار المترتبة عليها بالنسبة للمستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، والممارسين الصحيين. فهنالك إشكال كبير في التواصل، يتمثل في عدم فهم المريض لتشخيص حالته الصحية، وعدم قدرته على شرح حالته المرضية، وعدم قدرته على فهم تعليمات الطاقم الطبي المتصلة بالحالة المرضية، وعدم فهمه لإرشادات الكشف والأشعة والتحاليل، وعدم فهمه لتوجيهات الطاقم الطبي بعد العمليات، وعدم فهمه لطريقة استخدام العلاج. وينطبق كثير من مما سبق ذكره على الممارسين الصحيين الذين أبدوا وجود إشكال تواصلي مع المرضى لمعرفة تاريخهم المرضي، والأعراض التي يعانون منها، وإيصال التوجيهات الطبية لهم، وفهم تساؤلاتهم واحتياجاتهم على نحو دقيق. وتتسق تلك النتائج مع الدراسات التي بحثت آثار العوائق اللغوية على الرعاية الصحية، مثل: دراسة روتمان وجوردن (Rootman & Gordon-El-Bihbety 2008)، ودراسة هامبرز وماكنولتي (Hampers & McNulty 2002).

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

وتلك القضايا لها انعكاسات سلبية على الجوانب الصحية للمرضى، وعلى الممارسين الصحيين، كما تشير لذلك بيانات الدراسة. فعلى سبيل المثال، يشير أحد (المرضى) المشاركين إلى أنه نتيجة لـ« عدم فهم المطلوب عمله بعد إجراء العملية الجراحية، فقد سبب ذلك بعض المضاعفات الصحية"، ويذكر آخر "تم تأجيل العملية لأن التعليمات لم تكن مفهومة لي ولم أسير وفقا لها، وسبب ذلك ضغطًا نفسيًّا كبيرًا"، وتشير إحدى المشاركات بقولها: "لم أكن أستخدم العلاج بالطريقة الصحيحة، لأني لم أفهم التعليمات". ويتسق ذلك مع مراجعة يو (Yeo 2001) للأدبيات ذات الصلة بالعوائق اللغوية. فالإشكالات الناتجة عنها ليست ذات صلة ببيئة دون أخرى، وإنما يمكن تعميم الكثير منها.

وبالإضافة إلى إشكال ضعف التواصل، والآثار الصحية المباشرة المترتبة عليها، فهنالك آثار نفسية أظهرتها بيانات الدراسة. فقد أشار بعض المبحوثين إلى عدم الثقة بالتشخيص وبالعلاج المقترح من الطبيب؛ لضعف التواصل وعدم التأكد من فهم الطبيب لشكوى المريض، مثلًا يقول أحدهم: "ذهبت لطبيب غير عربي ولم أستطع شرح حالتي وهو أيضًا لم يستطع فهمي فلم أثق بالدواء المصروف لأنه صرف دون فهم". كما بينت الدراسة وجود شعور بعدم الارتياح من قبل المرضى نتيجة لعدم الفهم، ووجود توتر وقلق نفسي، وفي ذلك يقول أحد المرضى: "كنت في غرفة التنويم قبل إجراء عملية، وكانت الممرضة لا تفهم ما أقوله لها، وشعرت بخوف شديد وتوتر نفسي". ويزيد ذلك الضغط النفسي في الحالات الإسعافية، كما يشير لذلك بعض المبحوثين. وتؤكد وجود تلك الآثار النفسية دراسة بيتش وزملائه (Beach et al. 2007)، حيث أظهرت وجود قلق وعدم ثقة وعدم استجابة من قبل غير الناطقات بالإنجليزية لإجراء بعض الفحوصات المهمة، مثل: (سرطان عنق الرحم أو سرطان الثدي أو القولون والمستقيم)، وأن التواصل معهن بلغتهن الأم أدى إلى نتائج إيجابية في الاستجابة للفحوصات. كما أن الأثر النفسي السلبي موجود كذلك لدى الممارسين الصحيين وفقًا للبيانات الكيفية.

فمثلًا تشير إحدى الممرضات إلى أنها بالرغم من بذلها لقصارى جهدها لخدمة المرضى، لكنها غير راضية عن أدائها في العمل؛ بسبب الحواجز اللغوية مع بعض المرضى، وينتابها تأنيب للضمير. وتضيف بأنها طلبت من إدارة المستشفى منذ سنوات تقديم دورات لغوية لمساعدة العاملين في التمريض باعتبارهم الصف الأول في الرعاية الصحية، لكنها لم تجد استجابة.

وبالإضافة إلى الآثار النفسية، هنالك آثار مادية ذات صلة بالعوائق اللغوية، كما أظهرت بيانات الدراسة. فعلى سبيل المثال، يشير بعض المشاركين إلى أنهم ينفقون مبالغ طائلة من أجل فحوصات وتحاليل وأشعة، لا يعلمون ماهيتها وأسبابها، وعلاقتها بالحالة المرضية، وفي ذلك تقول إحدى المريضات: «اشعر بالقلق وأتوتر حين تصدر لي أوامر منهم (الممارسين الصحيين) سواء في توجيهي للذهاب لعيادة أخرى أو عمل فحوصات لا أعرف ماهيتها ولا أسبابها مما يزيد تعبي ويؤثر سلبًا علي وينتابني غضب وحنق ويكلفني مبالغ مالية طائلة". وذلك يؤكد العلاقة التي أشارت لها دراسة هامبرز وماكنولتي (Hampers & McNulty 2002) بين وجود العوائق اللغوية، وزيادة تكلفة الرعاية الصحية. ويبرر بعض الممارسين الصحيين ذلك السلوك - من حيث القيام بفحوصات إضافية - بأنه نتيجة لفقدان التواصل الفاعل، مما يدعو الممارس الطبي إلى اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية، كالفحوصات والتحاليل والأشعة، حتى يكون أكثر ثقة في عمله.

ثانيًا: كيف يصف المستفيدون من خدمات الرعاية الصحية تجربتهم اللغوية؟ وما أهمية استخدام اللغة العربية، وأثرها على سلامة المرضى، وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن الشق الأول المتعلق بكيفية وصف المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية لتجربتهم اللغوية، يستعرض الباحث بنود الاستبانة ذات العلاقة، كما يظهرها الجدول التالي:

جدول (١) كيف يصف المستفيدون من خدمات الرعاية الصحية تجربتهم اللغوية:

م	العبارة	غير موافق إطلاقًا	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	أكثر الأطباء الذين قابلت، لا يتحدثون العربية	٢,٦٧٪	٣٤,٢٢٪	٢٥,١٣٪	٢٧,٨١٪	١٠,١٦٪	٣,٠٩	٠,٦٦	٤
٢	أكثر العاملين في التمريض الذين قابلت، لا يتحدثون االعربية	١,٦٠٪	٦,٤٢٪	١٤,٤٤٪	٤٠,١١٪	٣٧,٤٣٪	٤,٠٥	٠,٨٩	٢
٣	أكثر الصيادلة الذين قابلت، لا يتحدثون العربية	١٠,٧٠٪	٤٦,٥٢٪	٢١,٩٣٪	١٤,٩٧٪	٥,٨٨٪	٢,٥٩	٠,٨٠	٥
٤	إذا جرت خدمتي الطبية بغير اللغة العربية، أشعر بالتوتر	٤,٢٨٪	١٠,٧٠٪	١٦,٠٤٪	٢٩,٤١٪	٣٩,٥٧٪	٣,٨٩	٠,٧٢	٣
٥	أواجه عادةً مشكلات في المستشفيات؛ بسبب عدم الحديث باللغة العربية	٢,٠٤٪	٤,٥٩٪	١٦,٨٤٪	٢٠,٩٢٪	٥٥,٦١٪	٤,٢٣	١,٠٧	١

تظهر إجابات المبحوثين بجلاء وجود عوائق لغوية لمتحدثي العربية، حيث أقر ٧٦٪ من المشاركين بأنهم يواجهون عادة إشكالات في المستشفيات؛ بسبب عدم استخدام العربية. وكان هذا البند هو الأعلى تقييمًا في المحور (٢٣ , ٤)، وتؤكد ذلك نتائج البيانات الكيفية التي ناقشها الباحث في الإجابة عن السؤال الأول. ومن حيث عدم معرفة العربية

لدى الممارسين الصحيين، يرى المشاركون أن العاملين في التمريض هم الأعلى، حيث يشير ٧٨٪ من المشاركين أن أكثر العاملين في التمريض الذين قابلوهم لا يتحدثون العربية (٤,٠٥)، يليهم الأطباء، حيث أشار ٣٩٪ من المبحوثين بأن أكثر الأطباء الذين قابلوهم لا يتحدثون العربية، مما يشير إلى وجود إشكال في التواصل مع نسبة كبيرة من الأطباء والمرضين. أما الصيادلة فتظهر البيانات بأن النسبة الأكبر منهم يتواصلون بالعربية، حيث أشار ٢٠٪ فقط من المبحوثين إلى أن أكثر الصيادلة الذين قابلوهم لا يتحدثون العربية. وتلك النتيجة من حيث ضعف حضور العربية في ممارسات المشهد اللغوي الطبي، تتسق مع رصد الشهراني (٢٠١٩) للمشهد اللغوي الطبي في السعودية. ونتيجة لغياب العربية تبرز الانعكاسات السلبية للعوائق اللغوية، فعلى سبيل المثال يشير ما يقرب من ٧٠٪ من المستفيدين من الرعاية الصحية بأنهم يشعرون بالتوتر حين تكون خدمتهم بغير العربية، وتلك النتائج تتفق مع البيانات الكيفية التي أظهرت عددًا من الآثار النفسية المتصلة بالحواجز اللغوية كضعف الثقة، وعدم الرضى، والشعور بالتوتر. إن بيانات الدراسة الكمية، تظهر أن المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، يصفون تجربتهم اللغوية بصورة سلبية، فغالبيتهم يقرون بمواجهة مشاكل في الرعاية الصحية؛ بسبب عدم استخدام العربية، كما يرون أن أغلب العاملين في القطاع الصحي من طاقم التمريض والأطباء لا يتحدثون العربية، ويرى المشاركون في الدراسة انعكاسات ذلك عليهم في جوانب شتى.

أما أهمية استخدام العربية في الرعاية الصحية، فتمثلها إجابة المبحوثين على البنود الآتية:

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

جدول (٢) أهمية استخدام العربية في الرعاية الصحية من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية:

م	العبارة	غير مهم إطلاقًا	غير مهم	محايد	مهم	مهم جدًّا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	استخدام العربية استخدامًا عامًّا في المنشآت الصحية	٪٠,٤٧	٪٠,٤٧	٪٣,٧٧	٪١٩,٣٤	٪٧٥,٩٤	٤,٧٠	١,٦١	٤
٢	استخدام العربية بين المريض والطبيب	٪٠,٠٠	٪٠,٤٧	٪١,٨٩	٪١١,٧٩	٪٨٥,٨٥	٤,٨٣	١,٨٦	٢
٣	استخدام العربية بين المريض وطاقم التمريض	٪٠,٤٧	٪٣,٧٧	٪٦,١٣	٪٢٠,٢٨	٪٦٩,٣٤	٤,٥٤	١,٤٣	٥
٤	استخدام العربية بين المريض ومكتب الاستقبال	٪٠,٠٠	٪٠,٩٤	٪٠,٩٤	٪١٢,٢٦	٪٨٥,٨٥	٤,٨٣	١,٨٦	٢
٥	استخدام العربية بين المريض والصيدلي	٪٠,٠٠	٪٠,٩٤	٪٢,٣٦	٪١٥,٠٩	٪٨١,٦٠	٤,٧٧	١,٧٥	٣
٦	استخدام العربية في التقارير الطبية	٪٠,٩٤	٪٥,٦٦	٪١٠,٨٥	٪٢٢,١٧	٪٦٠,٣٨	٤,٣٥	١,٢٠	٦
٧	استخدام العربية في التعاملات الإدارية في المنشآت الصحية	٪٠,٤٧	٪٣,٧٧	٪١٦,٠٤	٪٢٠,٢٨	٪٥٩,٤٣	٤,٣٤	١,١٨	٧
٨	استخدام العربية في تعليمات استخدام الدواء	٪٠,٠٠	٪١,٤٢	٪١,٤٢	٪٨,٩٦	٪٨٨,٢١	٤,٨٤	١,٩١	١

تظهر استجابة المبحوثين على البنود السابقة الأهمية الشديدة التي يرونها حيال استخدام اللغة العربية في الرعاية الصحية في مختلف جوانبها، حيث تراوحت درجة متوسط البنود

السابقة بين (٤,٨٤) و (٤,٣٥)، وهو مؤشر على الأهمية الشديدة للبنود كافة. كما جاء البند (استخدام العربية استخدامًا عامًّا في المنشآت الصحية) بمتوسط مرتفع (٤,٧)، إذ يرى ٩٦٪ من المبحوثين أهمية ذلك، أما المعارضون فنسبتهم أقل من ١٪. ومن حيث المتوسط، جاء في المقام الأول (استخدام اللغة العربية في تعليمات استخدام الدواء)، حيث يرى ٩٧٪ أهميته وبمتوسط ٤,٨٤. كما أظهرت البيانات أن ٩٧٪ يرون أهمية (استخدام اللغة العربية بين المريض والطبيب)، وبنسبة مقاربة كذلك، يرى المشاركون أهمية (استخدام العربية بين المريض والصيدلي)، ويليهما (استخدام العربية بين المريض والعاملين في التمريض)، حيث يرى ٩٠٪ أهمية ذلك. وبنسبة أقل جاء البند (استخدام العربية في التقارير الطبية)، حيث يرى ٨٢٪ أهميته. أما البند الأقل موافقة، فهو(استخدام العربية في التعاملات الإدارية في المنشآت الصحية)، بالرغم من أن الموافقة عليه تعتبر عالية، إذ يرى ما يقرب من ٨٠٪ أهمية ذلك. ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن بيئة المنشآت الصحية تحتضن عاملين من لغات وثقافات مختلفة، وأن الإنجليزية تعد لغة مشتركة لهم؛ مما يقلل أهمية العربية في الشأن الإداري الصرف. وتلك الأهمية لاستخدام العربية في الرعاية الصحية تتناغم مع بيانات الدراسة الكيفية. فاستخدام العربية سبيل لحل إشكالات العوائق اللغوية وآثارها.

وفي جانب سلامة المرضى، وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر المستفيدين من الرعاية الصحية، فتظهر البنود الآتية وجهة نظرهم:

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

جدول (٣) علاقة استخدام العربية بسلامة المرضى، وتحسين الخدمات من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية:

م	العبارة	غير موافق إطلاقًا	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	استخدام العربية في المنشآت الصحية، يسهم في سلامة المرضى وخدمتهم بصورة مناسبة	٪٠,٥١	٪٠,٠٠	٪١,٥٣	٪١٣,٧٨	٪٨٤,١٨	٤,٨١	١,٨٢	٣
٢	استخدام العربية، يساعدني على وصف حالتي المرضية بدقة	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٢,٠٤	٪١٠,٢٠	٪٨٧,٧٦	٤,٨٦	١,٩١	١
٣	استخدام الطبيب للعربية، يساعدني على الاستجابة لتعليماته	٪٠,٠٠	٪٠,٥١	٪٢,٥٥	٪١١,٧٣	٪٨٥,٢٠	٤,٨٢	١,٨٤	٢
٤	أفضّل الحصول على التقارير الطبية باللغة العربية	٪٠,٥١	٪٢,٥٥	٪٩,٦٩	٪٢١,٩٤	٪٦٥,٣١	٤,٤٩	١,٣٣	٦
٥	استخدام الطاقم الطبي للعربية، يساعدني على فهم حالتي المرضية	٪٠,٠٠	٪١,٥٣	٪١,٥٣	٪١٦,٣٣	٪٨٠,٦١	٤,٧٦	١,٧٣	٤
٦	استخدام طاقم التمريض للعربية، يساعدني على الاستجابة لتوجيهاتهم	٪٠,٥١	٪١,٥٣	٪٣,٠٦	٪١٨,٨٨	٪٧٦,٠٢	٤,٦٨	١,٦١	٥

إن المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، يرون رؤية واضحة أثرَ استخدام اللغة العربية على خدمات الرعاية الصحية إيجابيًّا، وعلاقتها بسلامة المرضى وتحسين خدمة الرعاية الصحية، ويظهر ذلك من خلال المتوسط المرتفع لجميع بنود الجدول السابق، حيث تراوحت بين (٤,٨١) و (٤,٦٨)، مما يعني موافقتهم بشدة على البنود المذكورة كافة. ويرى ٩٧٪ من المبحوثين أن (استخدام العربية في المنشآت الصحية، يسهم في تعزيز سلامة المرضى وخدمتهم بصورة مناسبة)، كما يعتقد ٩٧٪ أن (استخدام العربية يساعدهم

في وصف الحالة المرضية بدقة)، ويشير ٩٧٪ إلى أن (استخدام الطبيب للعربية، يساعدهم على فهم توجيهاته والاستجابة لها)، ويذكر ٩٧٪ أن (استخدام الطاقم الطبي للعربية، يساعدهم على فهم الحالة المرضية)، كما يرى ٩٥٪ أن (استخدام العربية من قبل العاملين في التمريض كفيل بالاستجابة لتوجيهاتهم والتعامل الفاعل معهم). ويبدي المشاركون في الدراسة تفضيلهم لتلقي التقارير الطبية باللغة العربية. إن تلك البيانات السابقة تنسجم انسجامًا كبيرًا مع البيانات الكيفية التي أظهرت أن إغفال اللغة العربية في قطاع الرعاية الصحية له انعكاسات سلبية على التشخيص الدقيق، والاستجابة لتعليمات الطاقم الطبي، وآلية استخدام العلاج وغير ذلك، مما دعا بعض المشاركين للإشارة إلى الانعكاسات السلبية التي حصلت لهم وأثرت على صحتهم؛ بسبب تلك العوائق اللغوية. كما تتسق تلك المعتقدات مع الواقع من حيث الانعكاسات السلبية للعوائق اللغوية في الممارسات الصحية في بيئات مختلفة، مثل الولايات المتحدة (Simon, Hum, and Nalliah 2017) وكندا (Bowen 2001)، بل وفي الكثير من بلدان العالم (Granhagen 2018).

ثالثًا: ما أهمية استخدام اللغة العربية، وأثرها على سلامة المرضى، وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر العاملين في الرعاية الصحية؟

للإجابة عن السؤال السابق، يستعرض الباحث إجابات العاملين في المجال الصحي حيال بنود الاستبانة مع ربطها بالبيانات الكيفية. وتظهر البنود الآتية أهمية استخدام اللغة العربية في القطاع الصحي من وجهة نظر العاملين في المجال الصحي:

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

جدول (٤) أهمية استخدام العربية في الرعاية الصحية من وجهة نظر الممارسين الصحيين:

م	العبارة	غير مهم إطلاقًا	غير مهم	محايد	مهم	مهم جدًا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	استخدام العربية استخدامًا عامًّا في المنشآت الصحية	٪٠,٥٣	٪٣,٧٤	٪١٠,٧٠	٪٣٦,٣٦	٪٤٨,٦٦	٤,٢٩	١,٠٧	٦
٢	استخدام العربية بين المريض والطبيب	٪٠,٠٠	٪٠,٥٣	٪٣,٧٤	٪١٣,٣٧	٪٨٢,٣٥	٤,٧٨	١,٧٦	١
٣	استخدام العربية بين المريض وطاقم التمريض	٪١,٠٧	٪٤,٨١	٪٦,٩٥	٪٢١,٩٣	٪٦٥,٢٤	٤,٤٥	١,٣٣	٥
٤	استخدام العربية بين المريض ومكتب الاستقبال	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	٪٨,٠٢	٪١٩,٧٩	٪٧٢,١٩	٤,٦٤	١,٥١	٤
٥	استخدام العربية بين المريض والصيدلي	٪٠,٠٠	٪٢,١٤	٪٥,٣٥	٪١٦,٠٤	٪٧٦,٤٧	٤,٦٧	١,٦١	٣
٦	استخدام العربية في التقارير الطبية	٪٤,٢٨	٪١١,٢٣	٪٢١,٩٣	٪٢١,٣٩	٪٤١,١٨	٣,٨٤	٠,٧٠	٨
٧	استخدام العربية في التعاملات الإدارية في المنشآت الصحية	٪٣,٧٤	٪٨,٥٦	٪١٤,٩٧	٪٢٤,٠٦	٪٤٨,٦٦	٤,٠٥	٠,٨٩	٧
٨	استخدام العربية في تعليمات استخدام الدواء	٪٠,٥٣	٪٠,٠٠	٪٢,٦٧	٪١٧,٦٥	٪٧٩,١٤	٤,٧٥	١,٦٩	٢

يظهر الجدول السابق الأهمية العالية لاستخدام اللغة العربية في المجال الصحي من وجهة نظر العاملين في القطاع الصحي، حيث حصل البند (استخدام العربية استخدامًا عامًّا في المنشآت الصحية) على متوسط (٤,٢٩)، حيث يرى ما يقرب من ٨٥٪ من المشاركين أهمية استخدام اللغة العربية، بينما يرى ما يقرب من ٤٪ فقط أن استعمال العربية

ليس مهمًّا في المجال الصحي. ومن حيث ترتيب أهمية استخدام اللغة العربية في السياقات المختلفة؛ أظهرت نتائج الدراسة أن (استخدام العربية بين المريض والطبيب)، يأتي في المقام الأول وبمتوسط عال جدًّا (٤,٧٨)، حيث يرى ما يقرب من ٩٦٪ من المشاركين أهميته، يلي ذلك أهمية (استخدام العربية في تعليمات الدواء)، ثم (استخدام العربية بين المريض والصيدلي)، ثم (استخدام العربية بين المريض ومكتب الاستقبال)، ثم (استخدام العربية بين المريض وطاقم التمريض)؛ وكلها حصلت على أهمية عالية، وتراوح المتوسط لتلك البنود بين (٤,٧٥) و (٤,٤٥)، ولم تبلغ نسبة من يرى خلاف ذلك ٦٪ من إجمالي المشاركين من الممارسين الصحيين. وتؤيد البيانات الكيفية تلك النتائج، حيث أظهرت حرص الممارسين الصحيين على استخدام العربية فيما له علاقة بالمرضى والتواصل معهم، حتى من الممارسين الصحيين غير العرب الذين أبدوا حماسًا لتفعيل بعض المقترحات والإجراءات لضمان التواصل الفاعل بينهم وبين المرضى باللغة العربية. أما البند السابع الذي تضمَّن (استخدام العربية في التعاملات الإدارية في المنشآت الصحية)، فقد حصل على متوسط (٤,٠٥) وهو يشير إلى أهمية متوسطة، ولعل بيئة العمل في المنشآت الصحية من خلال التعدد اللغوي والثقافي، ووجود الإنجليزية لغة مشتركة للتواصل، يفسر أن أهمية هذا البند أقل من غيره من البنود السابقة. أما البند الأقل في هذا المحور فهو (استخدام العربية في التقارير الطبية)، حيث يرى ٦٢٪ أهمية ذلك، بينما البقية كانوا محايدين (٢٢٪) أو يميلون لعدم أهمية ذلك (١٥٪). وربما يُفسر ذلك في ضوء أن التقارير الطبية عادة تكتب لأغراض طبية، والإنجليزية هي اللغة المهيمنة في السياق الصحي.

إن مرئيات الممارسين الصحيين تنسجم انسجامًا كبيرًا مع مرئيات المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية حيال أهمية استخدام اللغة العربية في المجالات الثمانية المطروحة

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

كافة، ويؤكد ذلك الرسم البياني التالي الذي يقارن متوسطات الإجابة على البنود من وجهة نظر الفئتين (المستفيدين من الرعاية الصحية، والممارسين الصحيين).

شكل (١) مقارنة مرئيات المستفيدين من الرعاية الصحية، والممارسين الصحيين، حيال أهمية استخدام العربية في الرعاية الصحية:

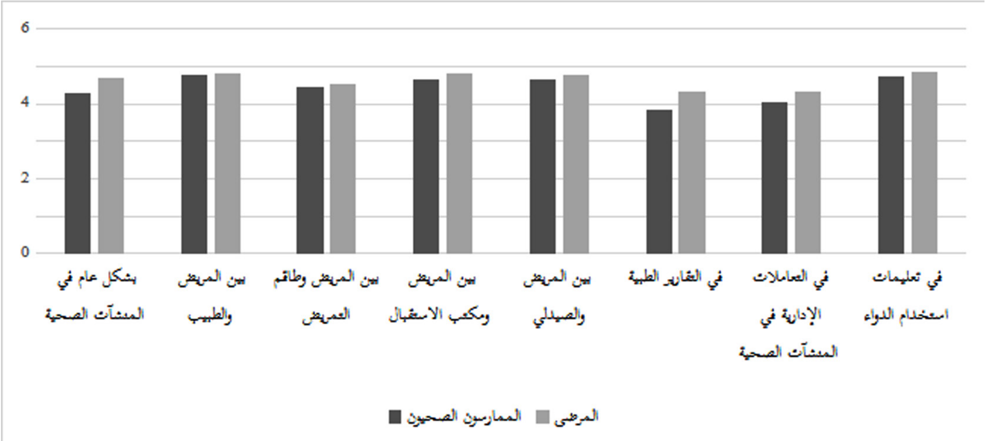

ويلحظ من الرسم البياني تقارب تقدير أهمية استخدام العربية في سياقات الرعاية الصحية كافة، مع ارتفاع طفيف في متوسطات المستفيدين من الرعاية الصحية مقارنة بالممارسين الصحيين، وربما يفسر ذلك في ضوء أنهم هم الأكثر ضررًا ومعاناة من العوائق اللغوية. إن الوعي بإشكالية العوائق اللغوية بين الممارسين الصحيين والمستفيدين من الرعاية الصحية، لايقتصر على فئة دون الأخرى، وذلك ما أكدته بعض الدراسات السابقة (Granhagen 2018).

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

أما أثر استخدام العربية على سلامة المرضى، وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر الممارسين الصحيين، فتبينه نتيجة الإجابة على البنود الآتية:

جدول (٥) أثر استخدام العربية على سلامة المرضى، وتحسين الخدمات الصحية من وجهة نظر الممارسين الصحيين:

م	العبارة	غير موافق إطلاقًا	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	استخدام العربية في المنشآت الصحية، يسهم في تعزيز سلامة المرضى وخدمتهم بصورة مناسبة	٪١٫١٧	٪٠٫٥٨	٪٤٫٦٨	٪٢٤٫٥٦	٪٦٩٫٠١	٤٫٦٠	١٫٤٦	٥
٢	استخدام العربية، يساعد على التشخيص الدقيق للمريض	٪٤٫٠٩	٪٧٫٠٢	٪١٢٫٢٨	٪٢١٫٦٤	٪٥٤٫٩٧	٤٫١٦	١٫٠٣	٦
٣	استخدام العربية، يساعد على استجابة المريض لتعليمات الطبيب	٪٠٫٥٨	٪٠٫٠٠	٪١٫١٧	٪١٨٫١٣	٪٨٠٫١٢	٤٫٧٧	١٫٧٢	٢
٤	استخدام العربية، يساعد المريض على التعبير عن حالته المرضية	٪٠٫٠٠	٪٠٫٠٠	٪١٫١٦	٪١٣٫٩٥	٪٨٤٫٨٨	٤٫٨٤	١٫٨٤	١
٥	استخدام العربية، يساعد الطاقم الطبي على شرح حالة المريض له (أو للمسؤول عنه)	٪٠٫٠٠	٠٫٥٨٪	٪١٫١٧	٪١٩٫٨٨	٪٧٨٫٣٦	٤٫٧٦	١٫٦٨	٣
٦	استخدام العربية، يساعد على استجابة المريض لتوجيهات طاقم التمريض	٪٠٫٥٨	٪٠٫٥٨	٪٢٫٩٢	٪٢٠٫٤٧	٪٧٥٫٤٤	٤٫٧٠	١٫٦٠	٤

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

تظهر إجابات الممارسين الصحيين على البنود السابقة كافة قناعتَهم حيال أهمية استخدام اللغة العربية، وعلاقتها الإيجابية بسلامة المرضى، وتحسين الخدمات الصحية، حيث تراوح متوسط البنود السابقة كافة بين (٤,٨٤) و (٤,١٦)، وهو مايشير إلى موافقة عالية على البنود كافة. ومن حيث الإجمال، جاءت مرئيات المشاركين موافقة بشدة حيال البند (استخدام العربية في المنشآت الصحية، يسهم في تعزيز سلامة المرضى وخدمتهم بصورة مناسبة)، وبمتوسط (٤,٦٠). كما يرى الممارسون الصحيون بشدة أن (استخدام العربية، يساعد المريض على التعبير عن حالته المرضية)، ووافق على تلك العبارة ما يقرب من ٩٩٪ من المشاركين. كما يرون أن (استخدام العربية، يساعد المريض على الاستجابة لتعليمات الطبيب)، ويساعد الطاقم الطبي على شرح حالة المريض له (أو للمسؤول عنه)، كما أنه يسهم في استجابة المريض لتوجيهات طاقم التمريض. ونتيجة لموافقة المبحوثين على البنود السابقة ليس بمستغرب موافقتهم على أن (استخدام العربية، يساعد على التشخيص الدقيق للمريض)، فالتشخيص نتيجة لعوامل عدة، من أبرزها: التواصل الفاعل بين الممارس الصحي والمريض. وتؤكد البيانات الكيفية النتائجَ السابقة، حيث تشير إلى أن العوائق اللغوية من حيث غياب العربية أثَّر سلبًا في الخدمات الصحية، وفي علاقة المريض بالطبيب واستجابته له. كما تجدر الإشارة إلى أن تلك البنود تنسجم بصورة عامة مع مرئيات المستفيدين من الخدمات الصحية التي وردت سابقًا، وتتقارب نسب الموافقة في أغلب البنود، وعلى سبيل المثال نجد أن البند العام (استخدام العربية في المنشآت الصحية، يسهم في تعزيز سلامة المرضى وخدمتهم بصورة مناسبة) حصل على متسوط بلغ (٤,٨١) من وجهة نظر المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، بينما حصل على (٤,٦٠) من وجهة نظر الممارسين الصحيين، وهو مايؤكد تقارب وجهات نظر الفئتين. وتظهر البنود السابقة العلاقة الإيجابية بين أهمية استخدام العربية في الممارسات الصحية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، والحفاظ على سلامة المرضى، والتفاهم المتبادل بين المستفيدين من الرعاية الصحية والعاملين في المجال الصحي؛ حيث

إن وجودها سيحل إشكال تلك العوائق اللغوية.

رابعًا: ما أبرز المبادرات المقترحة لتعزيز اللغة العربية، والتعامل مع الحواجز اللغوية في البيئات الصحية؟

رغبة في طرح مبادرات محددة تسهم في التعامل الفاعل مع الحواجز اللغوية في الخدمات الصحية، طرح الباحث أربعة خيارات من خلال الإفادة من حلقة النقاش الأولية، والأدبيات ذات الصلة. وكانت مرئيات الممارسين الصحيين حيال المبادرات المقترحة، تتمثل في الجدول الآتي:

جدول (٦) رأي الممارسين الصحيين حيال بعض المبادرات المقترحة للتعامل مع الحواجز اللغوية:

م	المبادرة	غير مهم إطلاقًا	غير مهم	محايد	مهم	مهم جدًا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	إقامة دورات لتعليم العربية لغير العرب من العاملين في المجال الصحي	٪٠,٠٠	٪٢,٤٢	٪٤,٢٤	٪٢٦,٠٦	٪٦٧,٢٧	٤,٥٨	١,٤٢	١
٢	إتاحة خط هاتفي للترجمة الفورية	٪٠,٠٠	٪٢,٤٢	٪١٣,٣٣	٪٢٤,٢٤	٪٦٠,٠٠	٤,٤٢	١,٢٢	٢
٣	اشتراط مستوى معين من الكفاية اللغوية العربية على العاملين في القطاع الصحي	٪١,٨٢	٪٤,٢٤	٪١٩,٣٩	٪٣١,٥٢	٪٤٣,٠٣	٤,١٠	٠,٨٨	٤
٤	ترجمة التقارير الطبية	٪٠,٦١	٪٧,٨٨	٪١٦,٣٦	٪٢٢,٤٢	٪٥٢,٧٣	٤,١٩	١,٠٠	٣

تشير مرئيات الممارسين الصحيين إلى التأييد الشديد لإقامة دورات لتعليم العربية لأغراض طبية للعاملين في المجال الصحي، حيث يرى أهمية تلك المبادرة ما يزيد على

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

٩٣٪ من عينة الدراسة. كما يرى الممارسون الصحيون أهمية إتاحة خط هاتفي للترجمة الفورية للاستعانة به حين التعامل مع المرضى والتغلب على العوائق اللغوية، ويؤيد ذلك المقترح مايقرب من ٨٥٪، كما يرى المشاركون في الدراسة أهمية إصدار ترجمة عربية للتقارير الطبية، حيث أيد هذا المقترح ٧٥٪. وفيما يتصل بوضع ضوابط لاشتراط حد أدنى من الكفاية اللغوية العربية على العاملين في القطاع الصحي، فقد أظهرت الدراسة أن ما يقرب من ٧٥٪ من المشاركين يرون أهمية ذلك المقترح، ولم ير عدم أهميته سوى ما يقرب من ٦٪ . إن تلك النتائج تشير بوضوح إلى الرغبة الجادة من الممارسين الصحيين لاتخاذ خطوات فاعلة على مختلفة الأصعدة؛ للتعامل مع العوائق اللغوية من خلال مبادرات منهجية، وتؤكد ذلك البيانات الكيفية التي تنسجم مع تلك النتائج، وتضيف البيانات الكيفية اقتراح الإفادة من التقنيات الحديثة، والأجهزة الذكية؛ لتيسير التواصل من خلال وضع تطبيقات خاصة تسهم في الترجمة الفورية المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام المقترحات والبدائل للتعامل مع العوائق اللغوية بحاجة إلى فهم أعمق، ووعي بكيفية الإفادة منها على أرض الواقع فعليًّا، والتأكد من فاعليتها واستيعاب طرفي التواصل لها، وليس مجرد تطبيقٍ لإجراءات محددة ربما لاتؤدي أهدافها، كما تؤكد ذلك جيرانهاجن (Granhagen 2018).

المناقشة والاستنتاجات:

إن نتائج الدراسة الحالية تظهر بوضوح وجودَ عوائق لغوية في سياق الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، يقر بها الممارسون الصحيون والمستفيدون من خدمات الرعاية الصحية. وتتمثَّل تلك العوائق في ظواهر مختلفة؛ من أبرزها: استخدام لغة أجنبية في التواصل، واستخدام اللغة الهجين، وصعوبة المصطلحات والمفاهيم التخصصية على المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، ويتسق ذلك مع دراسة بوين (Bowen 2001) واستعراضه للأدبيات. إن تلك العوائق اللغوية تمثل عقبة رئيسة في تحقيق توفير رعاية صحية فاعلة، وعادلة، وآمنة (Granhagen 2018). ويلاحظ الباحث أنه بالرغم من وجود سياسات لغوية مختلفة في بيئة الدراسة على مختلف الأصعدة سواء على المستوى الكلي مثل النظام الأساسي للحكم، أو على المستوى الجزئي مثل وثيقة الحقوق الصادرة عن وزارة الصحة، ومعايير المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، وما تتضمنه من بنود مختلفة تؤكد على أهمية التواصل الفاعل بين المريض والطاقم الطبي؛ إلا أن نتائج الدراسة تظهر وجود خلل كبير في هذا الجانب، وعدم انسجام تلك السياسات مع الواقع الفعلي. وذلك يستدعي وقفة حازمة ومراجعة الخلل في تطبيق هذه السياسات اللغوية، والسعي لترجمتها على أرض الواقع من خلال تخطيط لغوي منهجي. فوجود سياسة لغوية في حد ذاته لا يعني تطبيقها على أرض الواقع. لذلك يؤكد سبولسكي (Spolsky 2012, 5) على أن الممارسة الفعلية على أرض الواقع، والوظائف التي يتبناها المجتمع اللغوي لكل التنوعات اللغوية هي السياسة اللغوية الحقيقية للمجتمع، وليس مجرد اللوائح والتشريعات.

ونتيجة لتلك العوائق اللغوية؛ تظهر بيانات الدراسة وجود بعض الانعكاسات السلبية الخطيرة من وجهة نظر المشاركين؛ ومن أبرزها: فقدان التواصل الفاعل بين المرضى والممارسين الصحيين؛ مما يؤثر على التشخيص الدقيق، وعلى قدرة المريض على إيصال شكواه الطبية واستجابته لتعليمات الممارسين الصحيين، وتنسجم تلك الانعكاسات مع

ما وجده جون بابتيس وزملاؤه (John-Baptiste et al. 2004) في دراستهم، وهو ما تؤكده كذلك بارتيدا (Partida 2012, 19). كما أظهرت الدراسة وجود آثار نفسية ناتجة عن تلك العوائق اللغوية لدى الفئتين (المرضى، والعاملين في الرعاية الصحية). ومن أبرز الآثار النفسية: ضعف الثقة، والتوتر النفسي، والضغط النفسي، وزيادة التكاليف المادية على المرضى، وعدم الرضى عن الذات بالنسبة للممارسين الصحيين. فتلك الآثار النفسية ليست حصرًا على بيئة الدراسة الحالية، حيث أظهرت مراجعة الأدبيات الطبية التي قام بها يو (Yeo, 2001) وجودها في العديد من البيئات، وتؤكد هذه الآثار دراسة هامبرس وماكنولتي (Hampers & McNulty 2002). إن تلك النتيجة تظهر بوضوح أن السياسات اللغوية الفاعلة في الرعاية الصحية، ووضع منهجية واضحة للتعامل مع العوائق اللغوية ليس أمرًا ثانويًّا؛ بل هي قضية جوهرية يتعين على المسؤولين عن المنشآت الطبية العناية بها، كما أكدت ذلك دراسة بوين وزملائها (Bowen et al. 2010).

إن بيانات الدراسة تظهر تقارب وجهات نظر الممارسين الصحيين والمستفيدين من خدمات الرعاية الصحية حيال أهمية استعمال اللغة العربية في الرعاية الصحية، وأثرها المباشر على تحسين جودة الرعاية الصحية، وتعزيز سلامة المرضى. وذلك خلافًا لما ورد في بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة (الشهراني، ٢٠١٩) التي تشير إلى أن منسوبي الكليات الصحية الجامعية، لا يرون الأهمية الكبيرة لاستعمال اللغة العربية. ولعل ذلك يفسر في ضوء أن بيانات دراسة الشهراني مأخوذة من البيئات الصحية الأكاديمية التي يغلب عليها التعليم الجامعي، خلافًا للدراسة الحالية التي ركزت على الميدان الصحي العام والعاملين فيه. ولاشك بأن العاملين في الميدان العام الصحي، هم أقرب تقديرًا للواقع. وفي جانب السياقات الصحية التي يجب استخدام العربية فيها؛ فإن رؤية الفريقين متقاربة في التأكيد على أهمية العربية في السياقات الطبية كافة (بين المريض والطبيب، وبين المريض وطاقم التمريض، وبين المريض والصيدلي، وتعليمات الأدوية وغيرها)؛ مما يؤكد

الحاجة الماسة إلى إصلاح الخلل الحالي في بيئة الدراسة.

وفي إطار السعي لتقديم مقترحات عملية، فإن نتائج الدراسة تظهر بعض المبادرات العملية التي يرى أهميتها الممارسون الصحيون، مثل: عقد دورات لتعليم العربية لأغراض طبية، وإتاحة خط هاتفي للترجمة الفورية، واشتراط حد أدنى من الكفاية اللغوية العربية على الممارسين الصحيين بالإضافة إلى تفعيل التقنية لتعزيز التواصل. ويتوقع أن تسهم إجراءات التكييف اللغوي المقترحة في حل جزء كبير من الإشكال، كما تؤكد إلى ذلك دراسة ويمت وزملائه (Ouimet et al. 2013). إن تلك النتائج تدعو أصحاب القرار في مجال الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية إلى العمل من خلال مسارين رئيسين:

الأول: خطة عاجلة لتنفيذ حزمة من الإجراءات والإستراتيجيات؛ للحد من العوائق اللغوية في الرعاية الصحية، والنظر في المقترحات المقدمة في هذه الدراسة (كالإفادة من التطبيقات في الهواتف الذكية، واستخدام هاتف للترجمة، وتقديم دورات لغوية).

الثاني: مسار إستراتيجي لإعادة النظر في السياسة اللغوية في الرعاية الصحية وإعادة هيكلتها وفق الاحتياجات والتحديات الحاضرة، وتعزيز حضور العربية فيها وترجمتها إلى تخطيط لغوي منهجي. إن ضمان التواصل الفاعل في الرعاية الصحية يسهم في إيجاد بيئة صحية تراعي حقوق المريض، وتدعم السلامة الطبية، وتحسن جودة الخدمات الصحية، وتسهم في زيادة فاعليتها والإفادة منها (Karliner et al. 2007)، كما أنها تساعد في خفض تكاليف الرعاية الصحية (Hampers & McNulty 2002).

إن الدراسة الحالية تظهر بوضوح أن السياسات اللغوية في الرعاية الصحية ليست مجرد تفضيل للغة وترك لأخرى، أو مجرد وضع ضوابط وحدود للاستعمال اللغوي؛ بل هي عنصر رئيس ضمن مكونات الرعاية الصحية. فجودة الرعاية الصحية، وسلامة المرضى، وصحة التشخيص الطبي، واستجابة المريض لتوجيهات الطاقم الطبي، وإدراكه

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجارياً

ووعيه لحالته المرضية؛ تتأثر كثيرًا بالتواصل الفاعل بين المريض والممارسين الصحيين، وقوام ذلك كله، اللغة. إن تأثير اللغة على حياتنا يتجاوز الكثير من الأمور البسيطة كالتواصل المباشر إلى التأثير على جوانب صحية ونفسية ومادية، نتغافل عنها كثيرًا. إن علاقة اللغة بمجال الرعاية الصحية مجال بالغ الأهمية، وبحاجة لدراسات متنوعة، تسهم في فهم أفضل، وإدراك أعمق لذلك الميدان.

المراجع العربية:

- برهومة، عيسى. ٢٠٠٦. التعليم باللغة الأجنبية صورة من غربتنا الحضارية. سجل المؤتمر الدولي الثالث لقسم الدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم. القاهرة: كلية دار العلوم. ١٩٧-٢٢١.

- بن حويس، عبدالرحمن. ٢٠١٧. مواقف طلاب كليات العلوم الطبية التطبيقية من التعليم باللغة العربية وأثر استعمالها في تحصيلهم العلمي. رسالة دكتوراه غير منشورة. معهد تعليم اللغة العربية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- تكريتي، عدنان. ١٩٩٢. تعريب العلوم الطبية. مجلة التعريب ٣: ١١-٢١.

- الجرف، ريما. ٢٠٠٤. اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغتين العربية والإنجليزية في التعليم. مجلة ديوان العرب. مسترجع بتاريخ ١٦/ ٠٢/ ٢٠٢٠ من:

http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=748

- الحسين، بدر. ٢٠١٥. تدريس العلوم التطبيقية باللغة العربية: الطب نموذجا. في أعمال ندوة: اللغة العربية والعلوم: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية والجمعية السعودية للغة العربية. الرياض: الجمعية العلمية السعودية للغة العربية ومركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. ٨٩ - ١٢٣.

- الدليل الإحصائي لوزارة الصحة السعودية. ٢٠١٨. وزارة الصحة، مسترجع بتاريخ ١٦/ ٠٢/ ٢٠٢٠ من:

https://www.moh.gov.sa/Ministry/Statistics/book/Pages/default.aspx

- السباعي، زهير. ١٩٩٥. تجربتي في تعليم الطب باللغة العربية. الدمام: نادي المنطقة

الشرقية الأدبي.

- السحيمي، سليمان، وعدنان البار. ١٩٩٢. موقف طلاب الطب من تعريب التعليم الطبي. مجلة رسالة الخليج العربي ١٢:٤٢. ٤١-٦٥.
- شحادة، محمد. ٢٠٠١. تاريخ التعليم الطبي في البلاد العربية. حلب: معهد التراث العلمي.
- الشهراني، هند. ٢٠١٩. اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في كليات الطب السعودية نحو تعليم الطب باللغة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد تعليم اللغة العربية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- فجال، يوسف. ٢٠٠٩. التعليم بالعربية في الأقسام العلمية: الكليَّات الطبية نموذجا. الرياض: مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود.
- كالفي، لويس. ٢٠٠٩. السياسات اللُّغوية. ترجمة: محمد يحياتن. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- مدونة قرارات اللغة العربية. ٢٠١٥. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- محمداني، أحمد. ٢٠٠٦. تقييم أثر التعريب على تحصيل طلاب الطب، جامعة الجزيرة، السودان. منظمة الصحة العالمية: المجلة الصحية لشرق المتوسط ١٢: ٢٢٣-٢٢٩.
- الهيئة العامة للإحصاء. ٢٠٢٠.مسترجع بتاريخ ١٦/ ٠٢/ ٢٠٢٠، من:
https://www.stats.gov.sa

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي. ٢٠٢٠. النظام الأساسي للحكم. مسترجع بتاريخ ٠١/ ٠٣/ ٢٠٢٠، من:
https://old.boe.gov.sa/ViewStaticPage.aspx?lang=ar&PageID=25
- وثيقة الحقوق، وزارة الصحة السعودية. مسترجع بتاريخ ٠١/ ٠٣/ ٢٠٢٠، من:
https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/HealthTips/Documents/Patient-Bill-of-Rights-and-Responsibilities.pdf

المراجع الأجنبية:

- Beach, Michael et al. 2007. Can Language-Concordant Prevention Care Managers Improve Cancer Screening Rates?. Cancer Epidemiology, Biomarkers & Prevention 16:10.2058-2064.
- Bischoff, Alexander, and Patricia Hudelson. 2010. Communicating with foreign language–speaking patients: is access to professional interpreters enough? Journal of travel medicine 17:1.15-20.
- Bishop, Valerie. 2008. Why learn a language? The potential of additional language tuition for linguistic identity awareness and anti-discriminatory practice within British Social Work Education. Social Work Education 27:8.913-924.
- Bourdieu, Pierre. 1991. Language and symbolic power. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

- Bowen, Sarah. 2001. Language barriers in access to health care. Ottawa: Health Canada.
- Bowen, Sarah, et al .2010. From 'multicultural health' to 'knowledge translation'. Rethinking strategies to promote language access within a risk management framework. The Journal of Specialised Translation 14:45-164.
- Diamond, Lisa and Elizabeth Jacobs. 2010. Let's not contribute to disparities: the best methods for teaching clinicians how to overcome language barriers to health care. Journal of general internal medicine 25:2.189-193.
- Drennan, Gerard. 1996. Counting the cost of language services in psychiatry. South African Medical Journal 86:4.343-345.
- Eneriz-Wiemer, Monica, et al. 2014. Parental limited English proficiency and health outcomes for children with special health care needs: a systematic review. Academic pediatrics 14:2.128-136.
- Granhagen, Johanna. 2018. Communication over language barriers in paediatric oncology care: a prerequisite for equity in care. Stockholm: Karolinska Institute.
- Hampers, Louis, and Jennifer McNulty.2002. Professional interpreters and bilingual physicians in a pediatric emergency department: effect on resource utilization. Archives of pediatrics & adolescent medicine 156:11.1108-1113.
- Han, Alice, Humberto Laranjo, and Steven M. Friedman. 2009. The design and pilot of a translation aid to help ED clinicians enhance

- communication with the Portuguese-speaking patient. International journal of emergency medicine 2:1.41-46.
- Jiang, Joanna, et al. 2005. Racial/ethnic disparities in potentially preventable readmissions: the case of diabetes. American journal of public health 95:9.1561-1567.
- John-Baptiste, Ava, et al. 2004. The effect of English language proficiency on length of stay and in-hospital mortality. Journal of general internal medicine 19:3.221-228.
- Karliner, Leah et al. 2007. Do professional interpreters improve clinical care for patients with limited English proficiency? A systematic review of the literature. Health services research 42:2.727-754.
- Kirmayer, Laurence, and Allan Young. 1998. Culture and somatization: clinical, epidemiological, and ethnographic perspectives. Psychosomatic medicine 60:4.420-430.
- Lopez-Quintero, Catalina, Elliot Berry, and Yehuda Neumark. 2010. Limited English proficiency is a barrier to receipt of advice about physical activity and diet among Hispanics with chronic diseases in the United States. Journal of the American Dietetic Association 110:5.62-67.
- Lunenburg, Fred. 2010. Communication: The process, barriers, and improving effectiveness. Schooling 1:1.1-10.
- Masland, Mary, Christine Lou, and Lonnie Snowden. 2010. Use of communication technologies to cost-effectively increase the availability of interpretation services in healthcare settings. Telemedi-

cine and e-Health 16:6.739-745.

- Mazor, Suzan, et al. 2002. Teaching Spanish to pediatric emergency physicians: effects on patient satisfaction. Archives of pediatrics & adolescent medicine 156:7.693-695.
- McGroarty, Mary. 1997. Language policy in the USA. In W. Eggington & H. Wren (Eds.), Language policy Dominant English, Pluralist Challenges. Amsterdam: Benjamins. 1-29.
- Ouimet, Anne-Marie, et al. 2013. Language Adaptation in Health Care and Health Services: Issues and Strategies. Institut national de sante publiqué du Québec.
- Partida, Yolanda. 2012. Language and health care. Diabetes Spectrum 25:1.19-22.
- Rootman, Irving, and Deborah Gordon-El-Bihbety. 2008. A vision for a health literate Canada. Ottawa, ON: Canadian Public Health Association.
- Saudi Central Board for Accreditation of Healthcare Institutions (SBAHI). 2015. National Hospital Standards. Riyadh: CBAHI
- Simon, Lisa, Lauren Hum, and Romesh Nalliah. 2017. Training to care for limited English proficient patients and provision of interpreter services at US dental school clinics. Journal of dental education 81:2.169-177.
- Spolsky, Bernard. 2012. What is language policy?. In Spolsky (Ed.), The Cambridge handbook of language policy. Cambridge: Cambridge University Press. 03–15.

- Swann, Joan, et al. 2004. A dictionary of sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Wardhaugh, Ronald. 2011. An introduction to sociolinguistics. Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
- Yeo, SeonAe. 2004. Language barriers and access to care. Annual Review of Nursing Research 23.59-76.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

قانون اللّغات الرسميّة في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م بين البعد السياسيّ والبعد اللُّغويّ

د. أحمد جواد العتابيّ[١]

ملخص البحث:

يعرض البحث ثلاثة قوانين لغويّة صدرت في العراق تخص الوضع اللغويّ، أحدها صدر سنة ١٩٣١م بعنوان: (قانون اللغات المحليّة في العراق)، وصدر الآخران بعد سنة ٢٠٠٣م. أحدهما: (قانون اللغات الرسميّة في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م)، والآخر: (قانون اللغات الرسميّة في إقليم كردستان / العراق رقم (٦) لسنة ٢٠١٤م). تقوم هذه القوانين الثلاثة على مبدأ التعدد اللغويّ القائم على ترسيم لغات الأقليات بحسب حدودها الإداريّة، واللغويّة، والكثافة السكانيّة.

ويعرض البحث أيضًا ما كان عليه الوضع اللغويّ في العراق قبل ٢٠٠٣م وما آل إليه بعد ٢٠٠٣م من خلال قراءة وصفيّة تحليليّة مقارنة لمواد القانونين رقم (٧)، ورقم (٦) لسنة ٢٠١٤م.

لقد كان للبعد السياسيّ حضور فاعل ومؤثر في صياغة مواد القانونين، مع حضور ضعيف للبعد اللغويّ والاجتماعيّ والتواصليّ، ولاسيما بشأن اللغة العربيّة بوصفها اللغة الوطنيّة الرسميّة المشتركة.

١- الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

التمهيد:

في التعدد اللغويّ، ويقصد به: الوضعيّة اللسانيّة للغاتٍ وطنيّة متباينة ومتعايشة في بلد واحد، تشير الدراسات السوسيولسانية والإحصائيّة إلى أنّه لا يوجد بلد أحادي اللغة، فجميع البلدان تضم تعددًا لغويًّا ماعدا آيسلندا التي يعدّها بعضهم الاستثناء الوحيد (القاسميّ، ٢٠١٢م). إنّ التعدد اللغويّ يرتبط بعوامل تاريخيّة، وجغرافيّة، وسكانيّة، ولسانيّة، فضلًا عن العامل السياسيّ والدينيّ، وقد اختلفت مواقف الدول والحكومات من التعدد اللغويّ؛ بسبب طبيعته التي يمكن توجيهها إلى وجهتين مختلفتين، إذ يمكن وصفه بأنّه سلاح ذو حدين يمكن أن يفضي إلى واحدٍ من أمرين:

١. إما إلى تفكيك المجتمع وتمزيقه إلى كيانات لغويّة قائمة على العرقيّة اللغويّة ونبذ المشترك اللغويّ الذي كان يربط بينها.

٢. وإما إلى تعايش لغويّ قائم على عدالة لغويّة وحقوق ثقافيّة تحت خيمة اللغة الوطنيّة المشتركة.

أما الأمر الأول، فهو نتاج البعد السياسيّ الذي تغذيه المطامع العرقيّة، ومصالح بعض الأنظمة التي تعمل باتجاه الانفصال، بحجة حق تقرير المصير، ونيل الحقوق السياسيّة والثقافيّة، وإلى غير ذلك من الشعارات ذات الدوافع السياسيّة.

وأما الأمر الثانيّ، فهو الذي تسعى إليه الحكومات الوطنيّة التي تعمل على الحفاظ على وحدة أراضيها وتماسك مجتمعها، وذلك باتخاذ جملة تدابير، تضمن الحقوق اللغويّة والثقافيّة والاجتماعيّة لأقلياتها الوطنيّة، وتحت خيمة اللغة الوطنيّة المشتركة، وفق سياسة لغويّة ملزمة وتخطيط لغويّ، يؤخذ بالحسبان كل الأوضاع اللغويّة، والاجتماعيّة، والتاريخيّة، والنفسيّة.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

وتصنف بعض الدراسات التعدد اللغويّ من الناحيّة الوظيفيّة إلى عدة أصناف بحسب الوظيفة التي يؤديها التعدد اللغويّ على مستوى الشخص أو المجتمع أو الدولة. والذي يهمنا هنا، هو التعدد اللغويّ على المستوى المجتمعيّ أو الحكوميّ، حيث تكون للدولة أكثر من لغة رسميّة، كما هو الحال في الوضع اللغويّ في العراق وفق قانون اللغات الرسميّة في العراق، إذ إنّ مجيء اللغة على صيغة الجمع (اللغات) متبوعًا بنعت (الرسميّة)، يدل بوضوح على أنّ العراق دولة متعددة اللغات.

وأهم عقبة تبرز أمام الحكومات والدول التي تأخذ بمبدأ التعدد اللغويّ، هي علاقة لغة الأغلبيّة أو اللغة الوطنيّة المشتركة بلغات الأقليات، إذ إنّ هذه العلاقة تخضع لمواقف مختلفة بحسب مرجعيّاتها السياسيّة، والقوميّة، والدينيّة، والجغرافيّة، وأكثر ما تبرز على مستوى التعليم والإعلام وأسماء الأماكن بما فيها من أسماء الشوارع، ويظهر ذلك بكتابة العنوانات بالحروف الكبيرة أو الصغيرة، ولاسيما في أسماء المؤسسات الحكوميّة والدوائر والشركات، وهذا ما تشير إليه أكثر قوانين التعدد اللغويّ وفق ضوابط متفق عليها.

التعدد اللغويّ في العراق:

إنّ التعدد اللغويّ في العراق (بلاد مابين النهرين) ليس أمرًا طارئًا، بل إنّه يمتد بجذوره إلى عمق تاريخيّ سحيق، بسبب عوامل تاريخيّة، وأطوار حضاريّة، وتتابع سلالات وأقوام متنوعة، تركت آثارها وبصماتها على التراب العراقيّ منذ أيام السومريين والآشوريين والبابليين، مرورًا بالفتح العربيّ الإسلامي الذي أثبت عروبة العراق أمام كل الادعاءات الأخرى، ولاسيما الفارسيّة منها.

ونهضت البصرة حاضرة من حواضر العلم والثقافة، وأختها الكوفة عاصمة للخلافة العربيّة الاسلاميّة، ثم الأخت الكبرى بغداد رمز الحضارة العربيّة الاسلاميّة في أبهى صورها حتى قال قائلهم: مشى التبغددُ حتى في الدهاقينِ ، فبلد به هذا التنوع العرقيّ، لابد أن يكون فيه تنوّع لغويّ، وثقافيّ، واجتماعيّ.

كان أول قانون لغوي صدر بعد قيام الدولة العراقية، قانون اللغات برقم (٧٤) لسنة ١٩٣١م بعنوان: (قانون اللغات المحليّة)، وقد ضم تسع مواد، كلّها تنظّم استعمال اللغات المحليّة في المناطق الإداريّة التي تستعمل فيها تلك اللغات، وقد خص الوحدات الإداريّة التي حددها في المادتين: الثانية والثالثة، بوصفها الجهة المستفيدة من هذا القانون، وهي أجزاء من ألوية (محافظات) أربيل، والسليمانية، والموصل، وكركوك ذات الكثافة السكانيّة الكرديّة أو التركيّة.

عرض القانون إلى لغة المحاكم في هذه المناطق الوارد ذكرها في القانون فقط، وهي العربيّة، أو الكرديّة، أو التركيّة بحسب الاستعمال اللغويّ، بما فيها الحق اللغويّ للمتهم، وبشرط أن تكون لغة بيتيّة (لغة الأم)، ويحق له ترجمة المرافعات شفهيًّا إلى العربيّة، أو الكرديّة، أو التركيّة، أما الطلب المكتوب فيجوز بالعربيّة، أو الكرديّة، أو التركيّة.

وعرض لرسميّة اللغة الكرديّة، وحدّدها في خمس عشرة وحدة إداريّة، تتوزع على مناطق الموصل، وأربيل، والسليمانية. واستثنى من ذلك الدوائر الفنيّة والمخابرات التي بين مراكز الألويّة (المحافظات)، إذ أوجب أن تكون باللغة العربيّة.

أما في قضائي كركوك وكفري، فيجوز استعمال اللغة الكرديّة أو التركيّة. وفي لغة التعليم في الأقضية المحددة في هذا القانون وفي المدارس الأوليّة والابتدائيّة، تكون اللغة البيتيّة (لغة الأم) التي تكون لأكثرية الطلاب في تلك المدارس سواء كانت عربيّة، أو كرديّة، أو تركيّة.

عالج القانون مشكلة شكل اللغة الكرديّة (اللهجات)، وحدّد المناطق الإداريّة للشكل المستعمل، إذ حدّد أقضية (مناطق) السليمانية، وكركوك، وأربيل، بحيث يكون الشكل اللغويّ المستعمل الآن؛ أي اللهجة المستعملة في التواصل في حينها.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجارياً

أما مناطق الموصل، فيختار الأهلون شكل اللغة الكردية الذي يرغبون فيه من خلال سنة من تاريخ تنفيذ القانون.

إنّ الاطلاع على (قانون اللغات المحليّة في العراق رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١م) يعالج الاستعمال اللغويّ في مناطق إداريّة محددة فقط في شمال العراق، ليس كل المناطق الشماليّة، إذ هي وحدات إداريّة صغيرة لا تتعدى اثني عشر قضاءً، يستعمل أهلها إما اللغة الكرديّة، أو التركيّة، حيث لم يتطرق القانون إلى لغات الأقليات الأخرى كالسريانيّة، والأرمنيّة، والمندائيّة، ولم يجرِ لها ذكر في مواده التسع.

لقد ضمن القانون لسكان هذه المناطق حقّ التعبير بلغاتهم التي يختارونها، وحقّ التعليم، وحقّ المرافعات في المحاكم في مناطقهم، وقد نصّ على رسميّة اللغة الكرديّة في بعض المناطق ذات الكثافة السكانيّة الكرديّة، كما نصّ على ترقية لغة البيت (لغة الأم) لتكون لغة التعليم وفق اختيار أكثرية الطلاب.

منهج البحث:

اختار البحث المنهج القائم على الوصف، والملاحظة، والتحليل، والمقارنة، وفق معطيات السياسة اللغويّة والتخطيط اللغويّ؛ لرسم صورة واقعيّة للأوضاع اللغويّة في العراق، وأثر التجاذبات السياسيّة، والمحاصصة، والعرقيّة اللغويّة.

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي إلى سنة ٢٠٠٣م، كان الوضع اللغوي للدولة بمؤسساتها الحكومية وغير الحكومية محكومًا بقانون سلامة اللّغة العربيّة، والحفاظِ عليها ذي الرقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م، وهذا يعني أنّ هناك سياسة لُغويةً مُلزِمةً، وتشريعاتٍ وخيارات واعية، تنظِّمُ الاستعمال اللّغويّ في كلّ مجالاتِ الحياة، ابتداءً من الاسم التجاريّ للمحالّ والشركات والأسواق، وإلى التعليم والإعلام والمراسلات الداخلية والخارجية.

إنَّ هذا القانون صدر بناءً على ما اقترحه المجمعُ العلميّ العراقيّ، ولغرض متابعة تنفيذه؛ انبثقت لجان عُليا، ولجان فرعيّة في كلّ وزارة ومؤسّسة، حيث تقوم برفع تقاريرها ونسبة الإنجاز فيها، وما يعترضُ تطبيق بعض فقراتِهِ من مُعوّقات؛ لتذليلها ووضع الحلول المناسبة لها. وقد كان واقع اللّغة العربيّة في عموم العراق في ظلّ هذا القانون مُنسجمًا مع توجّه الدولة إلى ترقية اللّغة العربيّة لتكونَ هي اللّغة الأولى. أمّا لُغاتُ الأقلّيات وفي مُقدمتها اللّغة الكرديّة، فكانت محكومة بقرارات وتوصيات، تُنظّمُ وضعها في مناطقها الجغرافيّة التي تكون فيها هي السائدة والمستعملة إلى جانب اللّغة العربيّة التي تبقى هي اللّغة الأولى.

وسنعرضُ لمناقشة هذا القانون في أثناء عرضنا لقانون اللّغات الرسميّة في العراق، وقانون اللّغات الرسميّة في كردستان.

لم يعد قانون سلامة اللغة العربية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م بعد ٢٠٠٣م فعّالًا ولا سيّما في بداية التسعينيات؛ وذلك بسبب الحروب التي تورّطت بها السلطةُ السياسيّة في ذلك الوقت من الحرب العراقيّة الإيرانية التي دامت ثماني سنوات أكلتْ بها الأخضرَ واليابس، وخلّفت جراحًا عميقة في بنية المجتمع العراقيّ، ثم جاءت حرب الخليج وربيبها الحصارُ الاقتصادي بشكله اللا إنساني الذي عطّل الحياة تمامًا، وكانت اللّغة ممّا أصابها من إهمال وعدم اكتراث؛ لأنّ رغيف الخبز هو الهمُّ الأوّلُ لدى عموم الشعب.

في ظلّ هذه الأوضاع والمآسي، جاء الاحتلال الأمريكي، فكانَ لعنةً على الشعب العراقيّ إلى يومنا هذا. ومع دخول الأمريكان دخلت اللّغة الإنجليزية بوصفها لغةَ الغالب.

وعلى الرغم من أنّ الإنجليزية قبل سنة ٢٠٠٣م كانت حاضرة، إلّا أنّها اقتصرت على تدريس العلوم، ولا سيّما الطب والهندسة وغيرها. لم ينجح قانون سلامة اللّغة رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م في جعل اللّغة العربيّة لغة تدريس العلوم في التعليم العاليّ، وعلى الرغم من

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

المحاولات الجادّة والمُخلصة من جانب المجمع العلميّ العراقي، إلّا أنّ وزراء التعليم العالي، عملوا على عرقلة هذا التوجه وإضعافه لدى السلطة السياسية؛ وذلك بسبب نخبة من الأساتذة والمُستشارين الذين يرتبطون بمرجعياتِهم الإنجليزية التي جعلتهم يدافعون بقوّة لإبعاد أيّ مشروع لتعريب التعليم العاليّ، بحجّة أنّ الإنجليزية هي لغة العلم والتطوّر، وأن اللّغة العربيّة عاجزة عن تلبية مُتطلبات تدريس هذه العلوم، وأنّ تعريبها مَشروعٌ مُكلِف اقتصاديّا لا تقوى الدولة على النهوضِ به.

دخلتِ الإنجليزية بوصفها لغةَ المحتل الغالبِ، فانفتحت أمامَها كلُّ النوافذ والأبواب التي كانت مُغلقة؛ بسبب السياسة اللّغوية التي جسّدها القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م. فكان أول مظاهر هذا الانفتاح استعمال الإنجليزية في أسماء المحال التجارية، والمطاعم، والأسواق، والشركات، والمقاهي كتابة ونطقًا، ومن مظاهر هذا الانفتاح أيضًا، الإقبال الكبير على فتح المدارس الأهليّة للمراحل كافّة؛ من رياض الأطفال إلى الجامعات مُتخذة من اللّغة الإنجليزية قسيمًا للّغة العربية، فهناك دروس مُكثّفة لتعليم الإنجليزية في رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية. وأصبحَ الطالب في هذه المدارس يدرس اللّغة العربيّة إلى جانب اللّغة الإنجليزية، والفرنسية، وأحيانًا اليابانية، وبمباركة وزارة التربيّة التي اتبعت سياسة لغويّة قائمة على ترقية الإنجليزية، فجعلت بعض المواد العلميّة تُدرّس بالإنجليزية ولا سيّما في مجال الأرقام والرموز والمصطلحات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، ففتحت مدارس حكوميّة خاصّة بالطلبة المتميزين، ليكون تدريس جميع المواد باللّغة الإنجليزية ما عدا مادتي اللّغة العربيّة والإسلاميّة.

أمّا وزارةُ التعليم العالي والبحث العلميّ، فهي تُلْزِم التدريسيين، والأساتذة في الفروع العلميّة، والكليات العلميّة بنشر بحوثهم باللّغة الانجليزية، وفي مجلات تُسمّى (عالمية)، وقد وضعتْ نقاطَ مُفاضلة للبحث الذي يُنشر باللّغة الإنجليزية وفي مجلة أجنبيّة مُقارنة بالبحث الذي يُنشر باللّغة العربيّة وفي مجلة محلية أو عربية، ولا سيما في مُعاملات الترقيّة

العلميّة، ولم تكتفِ الوزارةُ بذلك، فأصدرت تعليماتِها بأفضلية أنْ تكونَ لُغة المُحاضرة في الفروع العلميّة باللّغة الإنجليزية، وكذلك تخيير طالبِ الدراسات العليا (الماجستير، والدكتوراه) بين اللّغة العربيّة واللّغة الانجليزيّة في كتابة مشروعه البحثي (رسالته، أو أطروحته).

وهذه سياسةٌ لغويّةٌ صريحةٌ، تقومُ على ترقية الإنجليزية على حساب اللّغة، والوطنيّة (اللُّغة العربيّة).

وقد أثر الاحتلال في دعم الفجوة اللغوية بين القادة الكرد واللغة العربية؛ وزامن ذلك إرهاصات تمثلت في ذروتها تسعينيات القرن الماضي بعدما صدرت قرارات الأمم المُتّحدة، وبدعم أمريكيّ بشأن جعل المحافظات الكردية الثلاث تحت رعاية الأمم المُتّحدة ووصايتها، وبذلك حصلت على حكم شبه ذاتيّ. وقد استفاد الحزبان الكرديان من هذا الوضع بوضع الخطط والأهداف، وكان دخول المحتل للعراق داعمًا لتطبيق هذه الأهداف للساسة الكرد، وتقوية النزعة القومية، وترقية اللّغة الكرديّة، مع تهميش اللّغة العربيّة وإضعافها في المحافظات الكرديّة.

وكانت الخُطوة الكُبرى وبدعم أمريكي، هي إعلان المحافظات الثلاث إقليمًا مستقلًّا عن الحكومة المركزيّة، وفق ما أقرّه الدستور الجديد الذي جاء معززًا للانقسام الثقافي، والعرقي، واللغوي.

قانونُ اللّغات الرسميّة في العراق من خلال نصوصِه:

أوّلًا: المصطلحات:

١- اللّغة الرسميّة: وقد ورد هذا المصطلح بصيغتين؛ إحداهما: (اللغة الرسمية) من دون تقييد، والأخرى: (اللغة الرسميّة المحليّة)، وسنعرض لهاتين الصيغتين على

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

النحو الآتي:

أ. اللّغة الرسميّة، وقد عرّفها القانون بما يأتي: هي اللّغة التي تعتمدُها الدولة في التكلّم، والتعبير، والمُخاطبات الرسميّة، والأوراق النقديّة، والطوابع، والوثائق الرسميّة في جميع ما يتعلّق بأمور الدولة في الداخل والخارج، وغير ذلك من المجالات الأخرى.

يُلاحظ افتقار هذا التعريف إلى الصياغة اللّغويّة القانونيّة الرصينة، وأنّ التركيب (في التكلّم) قلقٌ، ولا ينسجمُ مع لغةِ التشريع؛ فهناك عبارات لغوية، علميّة، دقيقة، لوصف الوضع السوسيو لساني لأيّ لغة. فضلًا عن ذلك، فقد كانَ التعريف يُركِّز على علاقة اللّغة بالدولة فقط، ولم يرد ذكرٌ للتواصل الاجتماعيّ، وعلاقة اللّغة بالمُجتمع، وما تؤدّيه من وظائف، وعلاقة المُجتمع باللّغة، وما عليه من واجبات والتزامات تجاه اللّغة.

وقد تضمّن التعريفُ عباراتٍ غيرَ واضحة ومُلبسة، وفيها عمومٌ يجعل البابَ مفتوحًا للتأويل والاجتهاد، منها مثلًا عبارة: (جميع ما يتعلّق بأمور الدولة في الداخل والخارج)، ومثلها أيضًا: (وغير ذلك في المجالات الأخرى). وكان الأجدرُ بمَن شرّعَ هذا القانون، أنْ يستعينَ بذوي التخصّص في اللّسانيات الاجتماعيّة والقانونيّة، ومَن له الخبرة في السياسة اللّغوية والتخطيط اللّغوي.

ولم يجرِ ذكرٌ لعلاقة اللُّغة الرسميّة بالتعليم والإعلام؛ وهذا أمرٌ فيه غرابة كبيرة؛ لأنّ رسميّة اللّغة تتجسّدُ في التعليم، والإعلام، والإدارة.

ب. أمّا مصطلح (اللّغة الرسميّة المحلية)، فقد عرّفه القانون على النحو الآتي: هي اللّغة التي تتقيّد استعمالاتُها الرسميّة بالوحدات الإداريّة التي يشكّل المُتحدّثون بها كثافةً سكانيّةً. ويلاحظ أيضًا أنّ التعريف ربطَ بين الاستعمالاتِ الرسميّة والوحدات الإدارية والكثافة السكانيّة، وأغفلَ الاستعمالَ اللّغويَّ والتواصلَ

الاجتماعي، إذ لا يتطابق الاستعمال الرسميّ مع الاستعمال الاجتماعيّ في كثيرٍ من الأوضاع اللّغويّة في كثيرٍ من المُجتمعات.

٢- استعمال مُصطلح (اللّغة الأمّ)؛ ولم يرد أيُّ تعريف لهذا المُصطلح، وتُركَ الأمر سائبًا.

٣- استعمال مصطلح (لغة الأمّ)؛ وهو غيرُ مُصطلح (اللّغة الأمّ) في الأدبيّاتِ اللّغويّة والاجتماعيّة، ولم يرد أيُّ تعريف لهذا المُصطلح أيضًا، لا سيّما أنّه قد يختلطُ مفهومه مع مفهوم المُصطلح الأوّل (اللّغة الأمّ).

٤- وقد تكرّر استعمالُ المُصطلح المركّب (بأيّ لُغة أخرى)، في نصّ القانون؛ في المادّة الثامنة، والمادّة الحادية عشرة، والمادّة الخامسة عشرة، مع اختلاف في بعض الألفاظ؛ فقد وردَ في المادّة الثامنة على هذا النحو (بأيّ لغة أخرى)، وورَدَ في المادّة الحادية عشرة بـ(أيّة لغة محليّة أخرى)، وورَدَ في المادّة الخامسة عشرة بـ (لأيّ لغة عراقيّة أخرى). وسنعرض لدلالتِهِ في كلّ مادّة من هذه المواد:

أمّا المادّة الثامنة فتنصّ على أنّه (يجوز فتح المدارس لجميع المراحل للتدريس باللغة العربية، أو الكردية، أو التركمانية، أو السريانية، أو الأرمينية، أو المندائية في المؤسسات التعليميّة الحكوميّة، أو بـ(أيّ لغة أخرى) في المؤسسات التعليميّة الخاصّة وفقًا للضوابط التربوية).

وهذا يُعدُّ إرباكًا للوضع اللّغوي المُتّسق منذ إنشاء الدولة العراقية سنة ١٩٢٠م؛ لأنّه يفتح الباب على مصراعيه لأيّ جهة تريد الترويج للّغتها سواء كانت محلية أو خارجية؛ لأنَّ عبارة (أو بأيّ لغة أخرى) تضمنُ ذلك، ولا أحدَ يعترض عليها، ثم إنَّه جعلَ حقل التعليم مُباحًا لأيِّ لغة محليّة أو خارجيّة، وجرّد اللّغة العربيّة التي هي لغة الدولة العراقيّة، ولغة الأغلبيّة الساحقة في عموم العراق من أيِّ منزلة أو مكانة تليقُ بها؛ بوصفها اللّغة

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الرسميّة المشتركة لكلِّ الأقليات بما فيها الأقلية الكردية.

وهذا يُشيرُ- بما يُفْهَمُ منه - إلى أنَّ البعد السياسيّ، والأهداف الأيديولوجيّة البعيدة المدى، تُهيمن على نصِّ المادّة وروحها. ولا أظنُّ أنّ هناك قانونًا لغويًّا وطنيًّا، يُكتَبُ على هذا النحو.

أمّا المادّة الحادية عشرة، فتنصُّ على أنَّ (لكلّ إقليم أو محافظة اتّخاذ أيّة لغة محليّة أخرى لغةً رسميّةً إضافيّةً إذا أقرّتْ غالبيةُ سكّانها ذلك باستفتاء عامّ). يُلاحظُ في نصِّ المادّة أنّها تبدأُ بعبارة (لكلّ إقليم)؛ وكأنَّ العراقَ مُقبلٌ على أنْ يُقَسَّمَ إلى أقاليم.

وهذا بُعدٌ سياسيٌّ لا يخفى على ذي نظر في الأمور القانونيّة. وكان يجب أنْ تكون العبارة على النحو الآتي: (للأقليم أو أيِّ محافظة)؛ فتكون (أل) هاهنا للعهد.

إنّ هذه المادّة تُشَرْعِنُ للفُوضى اللّغويّة في العراق، ولا أدري كيف يحقُّ لأيِّ محافظة أن تجعلَ من لغتها المحليّة - التي لا يمكنُ أنْ تُفسَّرَ (اللُّغة المحليّة) هنا إلّا باللّغة العاميّة- لغةً رسميّةً إضافيّةً، أيْ: لغة ثانية بجانب اللّغة الرسميّة الأولى التي لم يفصح عنها القانون؛ بمعنى: أنَّ محافظة البصرة يحقُّ لها أنْ تتّخذَ من لغتها المحليّة لغةً رسميّةً، وكذلك محافظة الأنبار والموصل وأيّ محافظة أُخرى.

إنّ مُصطلحَ اللّغة المحليّة يعني أنها لغةٌ محدودةُ الاستعمال، فلا تكون لغةً رسميّةً ولا وطنيّةً، ولا تُقامُ لها المؤسسات، ولا تستعملُ في المؤسسات الرسميّةِ كالإدارة والمحاكم. (بلعيد، ٢٠١٥) .

إنّ مَن يطّلعْ على هذا القانون، ترتسمْ لديه صورةٌ للعراق فيه أقليات ذات وزن سكانيّ كبير، وكثافة سكانيّة مؤثرة! والواقع أنّ الأقلّيات لا يتجاوز تعدادها بضعة آلاف، ومحصورة في مناطقَ صغيرة ضمن تجمّعات سكانيّة أكبر، ما عدا الأقلّية الكرديّة التي يبرزُ حجمُها بمقارنتها مع الأقليات الأخرى، أمّا إذا قُورنت بالأغلبيّة العربية، فهي أقلّية

تنحصرُ في محافظات ثلاث من أصلِ ثماني عشرة محافظة، إلّا أنّ مُشرِّع القانون جعلَها قسيمًا للّغة العربيّة في كلِّ شيء. وهذا أمرٌ يثيرُ الاستغراب، ويكشفُ عن النَفَسِ السياسيِّ الذي هيمنَ على روح القانون ونصوصِهِ. وهذا واضحٌ في نصِّ (المادّة الثانية / الفقرة: رابعًا)؛ (تأمينُ المساواة بين اللُّغة العربية، والكرديّة في الحقوق والامتيازات بالنسبة لاستخدامها في المؤسّسات الاتحاديّة).

ولا أدري على أيّ معيار استندَ المُشرِّع، ليساويَ بين لغة الدولة الرسميّة المُشتركة ذاتِ العمق الوطنيّ والإقليمي والامتداد الدوليّ، وبين لغة محليّة ليس لها عمق وطنيّ ولا إقليمي ولا دوليّ!

ثانيًا: العبارات الملبسة والغامضة:

١. جاء في المادّة (٢) / ثالثًا/ عبارة: (تحقيق روح الاعتزاز باللّغة الأم). ولم يرد في القانون توضيح لمصطلح (اللغة الأم). وهذا المصطلح فيه الكثير من النقاش في أدبيّات اللّسانيات الاجتماعيّة؛ إذ تسمى أيضًا باللّغة الأصليّة، لها وضع اعتباري مُتميّز عن اللّغات المحليّة أو الأجنبية، ولها طابع الحماية القانونيّة بفعل المؤسسات التي تقوم على تأهيلها وتعميمها. (ينظر، بلعيد، ٢٠١٥)

وقد عرضَ الدكتور صالح بلعيد (٢٠١٥) وصفًا سوسيولسانيًا دقيقًا من حيث الاستعمال، والمنزلة، ومستوى الخطاب، والأطلس اللّغويّ، والمعياريّة، والعُمق الحضاريّ، ومن الاكتساب؛ فهي لغةٌ تُكتسب من المحيط: (الأسرة، والإعلام، والمجتمع، والمدرسة)، وهي مستوى راقٍ مهذّبٌ وفصيح، وهي علميّة، إداريّة، رسميّة، معياريّة، مهيمنة في الاستعمال، ولا يمكن لناطقها أنْ يعدلَ عنها إلّا تنازلًا للغةٍ أجنبيّةٍ.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

ولا ينطبقُ هذا الوصف إلّا على اللّغة العربيّة؛ فهي لسان جماعيّ، أمَّا الكردية وغيرها فهي محدّدة بجماعتِها الناطقة بها في حدودها الإداريّة المعروفة.

٢. وجاء في المادة (١٢) / أولًا: (لكلّ مواطن عراقيّ أو أجنبيّ تعليم أبنائه بلغة الأمّ). ولا ندري ماذا يقصد المُشرِّع بـ(لغة الأمّ)؟ وهل يعي دلالتها الدقيقة في علم اللُّغة الاجتماعي؟ فمصطلح (لغة الأم) غير مصطلح (اللّغة الأم) في أدبيات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، إذ إن مفهومه يحدد بـ (هي اللغة التي لابد أن يرثها الطفل). (جان كالفي، : ٢٠٠٨)، أو(هي لغة المنشأ التي يتلقّاها الطفل من الأمّ، ويطلق عليها اللّغة الأهليّة) (بلعيد، ٢٠١٥).

ونحن إذا أجرينا مقارنة سوسيولسانية بين مصطلح (لغة الأمّ) و(اللّغة الأمّ)، فإننا نحصل على الجدول الآتي (بلعيد، ٢٠١٥):

لغة الأم	اللغة الأم
استعمالها ضيّق	استعمالها عامّ
تُكتسبُ من الأسرة	تُكتسبُ من الأسرة، والمجتمع، والتواصل، والمدرسة
عاميّة، محليّة، وطنيّة	لغة مُهذّبة سليمة
اكتسابها فطرة/ طبع	اكتسابها تطبّع/ تعلّم
لغة وظيفية، محلية، تواصلية	لغة محليّة - علميّة - رسميّة – إداريّة
مستواها دارج، وطني	مستواها أعلى من الدارجة
لها أطلس لغويّ مُحدّد	أطلسها واسعٌ، ومُمتدّ
ثقافتها محدودة	ثقافتها واسعة، وعميقة
غير معياريّة	لغة معياريّة
يتخلّى عنها مُستعملها إلى اللّسان الجماعيّ	لا يتخلّى عنها مُستعملها إلّا تنازلًا للغة أجنبيّة

فمَن الذي سمح للمُشرِّع أنْ يُجيزَ لكلّ مواطن عراقيّ أو أجنبيّ تعليم أبنائه بلغة الأم؟! إنّه بذلك يفتح الباب واسعًا لفوضى لغويّة، لم يقرها أيُّ قانون لغويّ، ولا سياسة لغويّة مسؤولة قائمة على منهج علمي، اجتماعيّ، وطنيّ.

٣. وكانت المادة (١٢)/ ثانيًا/ تنصُّ على أنَّ (لكل مكون عراقي الحقّ في إنشاء كليات، ومعاهد، ومراكز ثقافية، أو مجامع علمية، تخدم تطور لغاتها وثقافتها وتراثها). وهذا القولُ يشيرُ إلى أن هذه الفقرة تؤسس إلى ما يسمّى (إذكاء عرقية اللغة)، وليس إلى تعدّد لغويّ، ينضوي تحت خيمة اللّغة الوطنيّة المُشتركة. (الأوراغي، ٢٠٠٢).

إنّ كثيرًا من الدول أخذت بمبدأ التعدّد اللّغويّ، وفق سياسات لغويّة وتخطيط لغويّ، يستند إلى دراسة الواقع اللّغويّ والأوضاع اللّغويّة دراسة علميّة، واقعيّة، عادلة. وخيرُ مثال على ذلك، التجربة الأسترالية التي تمثّلُ حالةً ثريّة يمكن الإفادة منها مع الأخذ بالحسبان خصوصية كلّ مُجتمع؛ فالدول ذات التعددية العرقية، ومنها العراق، يمكن أنْ تنتفعَ كثيرًا من التجربة الأسترالية في كيفية التعامل مع القوميّات العِرقيّة المختلفة، وكيفية احتوائها مع الاحتفاظ بها، وإعطائها حقوقها اللّغويّة تحت خيمة اللّغة العربيّة التي هي اللّغةُ الوطنيّة المشتركة. (المحمود، ٢٠١٥م)

لقد كان المجمع العلميّ العراقيّ منذ تأسيسه سنة ١٩٤٧م، مرجعًا لكلّ اللّغات العراقيّة، واسمُهُ دليلٌ على ذلك، ولو كان مُقتصرًا على اللّغة العربيّة لَتَسمّى بـ(مجمع اللّغة العربيّة العراقيّ)؛ فقد كان يرعى جميع لغات الأقليات؛ ففيه دائرةٌ للّغة العربيّة، ودائرةُ اللّغة الكرديّة، وأخرى للسريانيّة، ورابعة للتركمانيّة. تضمُّ كلُّ دائرة مُتخصّصين بلغتها، ولها إصداراتها اللّغوية، والثقافيّة، والعلميّة. وكان المجمع بعيدًا عن لغو السياسة ومُستنقعِها. أمّا بعد سنة ٢٠٠٣م، فقد وقع المجمع العلمي أسيرَ المراهنات السياسيّة، ولا سيما المُحاصصة المقيتة التي سلبته بُعدَه العلميّ، فأصبح كسيحًا لا حول له ولا قوة، ولم

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

يعد له أيّ نشاط محليّ أو عربيّ، وما زال على هذه الحال إلى يومنا هذا.

قانون اللّغات الرسميّة في إقليم كردستان/ العراق، رقم (٦) لسنة ٢٠١٤م:

صدرَ هذا القانون في السنة نفسها التي صدر فيها قانون اللّغات الرسميّة في العراق، ولا أجدُ مسوّغًا لصدوره؛ إذ إنّ قانون اللّغات الرسميّة في العراق يضمّن كلّ الحقوق اللّغوية للأقليات، وكان نصيبُ اللّغة الكردية مُساويًا لنصيب اللّغةِ العربيّة في كلّ المجالات، وكأنّ العراق نصفه من العرب والنصف الآخر من الكُرد مع وجود أقليات صغيرة! والواقع الذي لا يختلف فيه اثنان، أنّ العراق بلدٌ عربيّ، وفيه أقلّيات، منها: الكرديّة، والتركمانيّة، والسريانيّة، ولكنّ الكُرديّة إذا قُورِنت بهذه الأقلّيات تكونُ هي الأكبر بينها، أمّا إذا قُورِنت بالأغلبيّة العربيّة فهي الأصغر.

إنَّ قانون اللّغات الرسميّة في إقليم كردستان، يعكسُ توجّه الساسة الكرد في ترقية اللّغة الكرديّة، بحيث تكون مستقلّة عن اللّغة العربيّة التي هي اللّغة الوطنيّة المشتركة، فضلًا عن إضعاف حضورها في المناطق الكرديّة، وما وردَ من مواضع ذُكِرت فيها اللّغة العربيّة، كانت من باب المجاملة الدبلوماسيّة فقط. فقد ذُكِرَت العربيّة في هذا القانون في ستة مواضع فقط، أمّا اللّغة الكرديّة فقد ذُكِرَت في تسعةٍ وعشرين موضعًا بخلاف قانون اللّغات الرسميّة في العراق؛ فقد ذكرت اللّغتان بالتساوي في تسعة مواضع للّغة العربيّة، وتسعة مواضع للّغة الكرديّة. ويبدو التلاعب في صياغة مواد القانون لصالح اللّغة الكرديّة، وعلى النحو الآتي:

١. كانت المادّة (٢) تنصُّ على أنَّ (اللغتين: الكرديّة، والعربيّة رسميتان في جميع أنحاء العراق، وتكون اللّغة الكرديّة في كردستان العراق، اللّغة الرئيسة).

ولا أدري كيف تكون اللّغة الكرديّة خارج المحافظات الكرديّة الثلاث لغة رسمية؟ فعبارة (في جميع أنحاء العراق) تثير الاستغراب؛ لأنَّ اللّغة العربية، هي

اللّغة الرسميّة في جميع أنحاء العراق؛ لأنّها اللّغة الوطنيّة الرسميّة المُشتركة. أمّا اللّغة الكرديّة فهي لغة أقلّيّة ذات بُعدٍ جغرافيّ مُحدّد، فكيف تكون لغة رسميّة في جميع أنحاء العراق؟

لعل هذه المادة تتضمن حمولة سياسيّة، وتشير إلى تخطيط لغوي وسياسة لغويّة مبنية على المدى غير المنظور.

٢. وكانت المادة (٣) تنصُّ على أنّه (تعدّ لغة المُكوِّنات الأخرى «التركمان، والسريان، والأرمن» في وحداتهم الإدارية، وعند الحاجة، لغةً رسميّة في كردستان العراق إلى جانب اللّغة الكرديّة). مما يُلحَظُ بوضوح، أنّ هذه المادّة لم تذكر لغة المكوّنات بأسمائها، فتقول مثلًا: اللّغة التركمانيّة، أو اللّغة السريانيّة، أو اللّغة الأرمنيّة. وإنما ذكرت الجنس أو العرق (تركمان - سريان - أرمن)، ثمَّ ما معنى القيد (عند الحاجة)؟! أيعني أنّ هذه اللّغات تكون لغات رسميّة في وحداتهم الإدارية عند الحاجة، فإذا انتفت الحاجة لا تكون لغات رسميّة؟؛ لأنّ اللّغة الكرديّة تكون بجانبها!

إنّ هذا الوضع، لا يعدّ تعدّدًا لغويًّا في منظور التخطيط اللّغويّ والسياسة اللّغويّة، بل يُعدُّ -بحسب ما نصّتْ عليه وثائق الأمم المتحدة- احتواءً لغويًّا، هدفه ترقية اللّغة الكرديّة للعبور إلى التفرُّد اللّغويّ.

٣. وجاء في المادة (٤) القولُ: (تُعدُّ، وتصدر مشاريع القوانين، والقرارات، والأنظمة، والتعليمات في الإقليم باللّغة الكرديّة). نجدُ أن هذه المادة، تستبعدُ اللّغة العربيّة التي هي اللّغة الوطنيّة الرسميّة المُشتركة، فضلًا عن استبعادِها لُغات الأقليات، والمكوّنات غير الكرديّة الأخرى الموجودة في الإقليم.

وهذا إعلان صريح بعدم الأخذ بمبدأ التعدّد اللّغويّ الذي تبنّاه قانون اللّغات

الرسميّة في العراق رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م، فإذا كانت قوانين الحكومة المركزيّة تصْدرُ باللّغتين العربيّة والكرديّة، فلماذا لا يُؤخَذُ بهذا المبدأ في الإقليم، فتصدرُ القوانينُ والتعليمات والقرارات باللّغتين العربيّة والكرديّة؟

إنّ هذه المادّة تمهّدُ لفكرة التباعد اللّغوي بين أبناء الوطن الواحد؛ إذ يترتب عليها في المستقبل تباعدٌ اجتماعيّ، ونفسيّ، وثقافيّ، وسياسيّ، فيكون –بعد ذاك– الطريق سالكًا إلى دعاة الانفصال.

٤. جاء في المادة (٥): (تُنْشرُ نصوص القوانين والقرارات في الجريدة الرسميّة في الإقليم باللّغة الكرديّة والعربيّة، والنصّ الكرديّ هو المصدر الأساس).

وهذه العبارة الأخيرة (... والنص الكرديّ هو المصدر الأساس)؛ تعني أنَّ اللّغة العربيّة لا قيمةَ لها في الإقليم بخلاف اللّغة الكرديّة في عموم العراق؛ فهي على قدم المساواة مع اللّغة العربيّة بحسب قانون اللّغات الرسميّة في العراق، بل إنَّ هذه المادّة تُعاملُ اللّغة العربيّة على أنّها لغة أجنبيّة، وليس على أساس أنّها اللّغة الوطنيّة الرسميّة المشتركة.

٥. وكانت المادة (٨) تنصُّ على أنّ (لغة الكتابة والاتصال بين حكومة الإقليم، والحكومة الاتّحادية، وأقاليم العراق الأخرى، هي اللّغةُ الكرديّة والعربيّة، وعند مخاطبة المؤسسات الأجنبية، يجبُ استعمال اللّغة الكرديّة وأيّة لغة أخرى لازمة).

لاحظ عبارة: (وأقاليم العراق الأخرى)، ولا يوجد في العراق أقاليم أخرى وإنّما هو إقليم واحد، ولا أُبرّئُ هذه العبارة من الإحالة غير المباشرة إلى مشروع التقسيم. أمّا عبارة (وعند مخاطبة المؤسّسات الأجنبيّة، يجب استعمال اللّغة الكرديّة وأيّة لغة أخرى لازمة)؛ فتُلزمُنا بطرح التساؤل الآتي: هل اكتسبت اللّغةُ الكرديّة درجةً من الانتشار في المحيط الإقليمي والدولي تؤهّلُها لأنْ تكونَ لغةَ تخاطبٍ مع

المؤسّسات الأجنبيّة، فيكون حالها حال اللّغة العربيّة، والإنجليزيّة، والفرنسيّة، أو أيّ لغة ذات حضور دوليّ؟!

ومثلُ هذا ما نجدُهُ في المادّة التاسعة أيضًا التي تُوجبُ أنْ تكونَ اتفاقيات الإقليم مع الجهات الخارجيّة باللّغة الكرديّة فقط، ولا مكانَ للّغة العربية، وكأنّ الإقليم كيانٌ قائمٌ بذاتِهِ، وليس جزءًا من وطن كبير اسمه العراق. فإذا كانت الاتفاقيات الخارجيّة للإقليم باللّغة الكرديّة، فماذا بقي للحكومة الاتّحادية من مراقبة أو مصادقة أو متابعة. فليس بالإقليم حاجة إلى اللّغة العربيّة التي هي اللّغة الوطنيّة في عموم العراق.

٦. أمّا المادّة (١٢)/ ثانيًا/ فكانت تنصّ على أنّه (يجب كتابة لوحات المركبات باللّغة الكرديّة)؛ ولا أجد تعليقًا سوى أننا إزاء دولتين وليس إزاء دولة واحدة، يكون الإقليم جزءًا منها، له ما له وعليه ما عليه، وفق دستور اتّحاديّ، يجمع كلّ العراقيين تحت علمٍ واحدٍ وانتماءٍ مُقدَّسٍ.

وفيما يأتي جدولان يبيّنانِ عددَ المواضعِ التي وردَ فيها ذكرُ اللّغات:

جدول رقم (١): قانون اللّغات الرسميّة في العراق:

اسم اللغة	عدد المواضع
العربية	٩
الكردية	٩
التركمانية	٣
السريانية	٣
الأرمينية	٢
المندائية	٢

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجارياً

جدول رقم (٢): قانون اللّغات الرسميّة في إقليم كردستان/ العراق:

اسم اللغة	عدد المواضع
العربية	٦
الكردية	٢٩
التركمانية	١
السريانية	١
الأرمينية	٢
المندائية	-
الإنجليزية	١
أية لغة أخرى	٥
المكونات الأخرى	٤
مثل هذه المكونات	١

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الخاتمة:

إنّ الوضع اللّغوي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣م، يميل لصالح الإنجليزية، والعاميّة، واللّغة الكرديّة، وذلك لأسباب منها:

١. ضعف التوجه القوميّ الذي كان يرى في اللّغة العربيّة ركيزة من ركائز توحيد المجتمع العراقيّ في الداخل، ومع محيطه العربيّ.

٢. غياب التشريعات اللّغوية الحاضنة للّغة العربيّة.

٣. تجميد العمل بقانون سلامة اللّغة العربيّة رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧م.

٤. لا يوجد تخطيط ولا سياسة لغوية مُلزِمة، وغياب مظاهر الانضباط اللّغويّ في الاسم التجاريّ للمحالّ، والأسواق، والشركات.

٥. الأثر السلبيّ للمحاصصة السياسية في العناية باللّغة العربيّة، وإذكاء النزعة العرقيّة للّغة لدى الأقليات، ولا سيما الأقلّية الكرديّة.

٦. ترقية الإنجليزية في تدريس المواد العلميّة في التعليم العامّ والتعليم العالي.

٧. هيمنة البعد السياسيّ في صياغة القوانين، ولا سيما البعد السياسيّ لدى الساسة الكرد.

٨. من يقرأ القانونين، يستشعر أنّ هناك فجوة كبيرة بين كيانين: أحدهما عربي، والآخر كردي.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

مراجع البحث:

- المحمود، محمود عبدالله. ٢٠١٥م. التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا، د. محمد بن عبد الله، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٧، ع١.
- بلعيد، صالح. ٢٠١٥م. ترسيم المازيغية – حلّ أم عقد. مجلة التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، ع١.
- الأوراغيّ، محمد. ٢٠٠٢م. التعدد اللغوي – انعكاساته على النسيج الاجتماعيّ، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط١.
- القاسمي، علي. ٢٠١٢م. التعدد اللغويّ والتنميّة البشريّة، الحياة الثقافية. ع ٢٣٦.
- جان كالفي، لويس. ٢٠٠٨م. حرب اللغات والسياسات اللغوية. ترجمة؛ د. حسن حمزة، مركز الدراسات العربية، بيروت، ط١.
- قانون اللغات المحليّة في العراق رقم (٧٤) لسنة ١٩٣١م.
- قانون اللغات الرسمية في العراق، رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م.
- قانون اللغات الرسمية في اقليم كردستان/ العراق، رقم (٦) لسنة ٢٠١٤م.

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي[١]

أحمد الحسن[٢]

المستخلص:

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من المجالات التي حظيت باهتمام بالغ في الدول المستعمرة، خاصة الدول الفرنكوفونية؛ لأنها دول ترى أن الاستعمار سلب منها هُويتها وثقافتها، لذلك لا زالت تُفكر في وضع سياسات لغوية دقيقة، تُعزز تُراثها التاريخي والثقافي، وتحد من الغزو المُمَنهج لدى الاستعمار، منذ دخولها في البلاد إلى يومنا هذا، ومن العولمة التي لم تنج منها حتى اللغات العالمية في التأثير بها. فجمهورية مالي دولة متعددة اللغات والثقافات، وهي ملتقى الحضارات، ولها تاريخ رائع مع اللغة العربية، والحضارة الإسلامية قبل الاستعمار، ثم جاء الاستعمار وفرض واقعًا آخر. فأصبحت الدولة بحاجة إلى تبني سياسة لغوية متوازنة لخلق بيئة تحمي الأقليات اللغوية وتحقق المساواة بينها، وبين اللغة الرسمية، واللغات ذات الأغلبية كاللغة البَمْبَارِيَّةُ. هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي. وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة. واستعان بأدوات، هي: الوثائق الرسمية للدولة،

١- قدم أصل هذا البحث كمشروع بحث لاستكمال المتطلبات لنيل درجة الماجستير في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، قسم دراسات اللغة العربية لغة ثانية، كلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود، بإشراف من الأستاذ الدكتور: محمود بن عبد الله المحمود، الفصل الدراسي الثاني، ٢٠٢٣.

٢- أستاذ اللغة العربية في دار القرآن والحديث، سُوتِيبَا واللسانيات في معهد العلوم الإسلامية، بُلْقَاسُومْبُوغُو بَمَاكُو، جمهورية مالي.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

والمراسيم الوزارية والسجلات، والوثائق التاريخية ذات الصلة بالموضوع، والتحليل والملاحظة، والاتصال بمن له علاقة بالموضوع من الموظفين والباحثين وذوي الخبرة في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها: أن السلطات العليا في جمهورية مالي رسمت سياسة لغوية منذ الاستقلال لتحافظ على لغاتها المحلية، ولِتُعِدَّهَا تمهيدًا لتحل محل اللغة الرسمية (الفرنسية) في المستقبل. وأعطت ثمارها، حيث تمكنت من خلق بيئة لغوية لبعض اللغات المحلية التي اعتُمِدت في القانون والدستور. فكان تعليم اللغات الوطنية إجباريًّا في مختلف مراحل التعليم، فالطالب الجامعي في كلية اللغات وعلوم اللغة، (جامعة بماكو) يختار لغة من اللغات الوطنية كمادة أساسية وإجبارية، كما تُدرس اللغات الوطنية أيضًا في المعاهد اللغوية كلها بلا استثناء، وفي المرحلة الثانوية كذلك في التخصصات الأدبية واللغوية، فقد تخرج المئات ممن تعلموا هذه اللغات، نتيجة للسياسة اللغوية المخطط لها. وتوصل الباحث أيضًا إلى أن التطبيق الفعلي والممارسة الحقيقية لتلك السياسة اللغوية التي طُرِحت لم تكن عادلة كما قررها الدستور، ويرجع ذلك إلى عدم وجود ميزانية خاصة لمشاريعها ونقص في الأدبيات اللازمة من كتب ومقررات ومدرسين ذي كفاءة للغات الوطنية.

تمهيد:

اللغة هي وسيلة للتواصل وفهم المشاعر والأحاسيس، ووعاء المعرفة، والركن الأساسي في عملية التفكير، والحافظ لثقافة الأمم والعاكس الجوهري للهُوية القومية والوطنية. فهي تُساهم في اتحاد الأفراد وترابطهم، وفي تقوية المجتمع وثباته فالأمم الذين اهتموا بلغاتهم وخططوا لنشرها، سادوا بها العالم من المشرق إلى المغرب، وأصبحت لغتهم لغة العلم والاقتصاد والأدب. وفي هذا الإطار يشير محمد، (٢٠١١) إلى اللغة بأنها عماد الثقافة والحضارة، فلا يمكن تطور أمة إلا بلغتها، لمكانتها في بناء العقل وتوجيه المجتمع. فبتوحيد اللغة تستقر المجموعات العرقية المختلفة وتتوحد تحت راية واحدة بمختلف ثقافتها، بل وتتكاتف فيما بينها وتتكامل لبناء حضارتهم. وردت اللغة بمعان كثيرة، منها: اللسان، ورد في القرآن أكثر من مرة، وإن دل على شيء فإنه يدل على مكانة اللغة في حياة الإنسان، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) (إبراهيم: ٤)؛ أي أرسل الله الرسول بلغة قومهم كما أرسل محمدًا صلى الله عليه وسلم إلى قومه بلغة قريش (اللغة العربية)، ومن هنا تتجلى أهمية الانتماء اللغوي في التأثير والإقناع. وقال تعالى: (وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ)، (الروم: ٢٢)، يعني تصنيف البشرية وتقسيمهم، بالنظر إلى اختلافهم في اللغات، وذلك يعطي مكانة للغة، لأن الله سبحانه وتعالى جعلها عبرة ودليلًا على قدرته في إعادة الخلق لهيئته التي كانت عليها قبل الموت. بدأ الاهتمام باللغات من قبل مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية، الذين اهتموا بقضايا الأقليات اللغوية وحقوقها، وهذه الحقوق تظهر في: حق التعليم، وحق التواصل، وبث الإعلام باللغة الأم والتي تكون غالبًا باللغات الوطنية أو العالمية، لتخفف من التهميش والإقصاء

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

والعنصرية التي لا تكاد تخلو منها سائر المجتمعات، والحقوق اللغوية، هي: عبارة عن معاهدات واجتهادات قضائية تركز على الحقوق اللغوية وتتضمن:الكرامة، والحرية، والمساواة، والهوية (الأقليات، الأمم المتحدة، ٢٠١٧). ومن بين المفاهيم ذات العلاقة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، التي تنال دعمًا عالميًّا، بل واهتمت بها المنظمات الدولية، هي: التعددية اللغوية والثقافية، وتعني السماح بالتعدد اللغوي والثقافي والتنوع والهُوية وتشجيعها جميعًا، بمعنى أن يعترف الإنسان بلغة وثقافة ومزاج وهُوية غيره دون تحيز أو إقصاء لِحقوق الغير، (المقبل، ٢٠٢٣). مما سلف، تثبت حساسية القضايا اللغوية على مستوى المجتمع. لذا تصرف الدول أموالًا طائلة لبناء سياسة لغوية وطنية تعتمد الدراسات العلمية والتي تشرف عليها جهات مختصة، تسهر على مراقبتها وتقييمها تحت مظلة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. فالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي: مجالان من مجالات العلوم اللغوية الاجتماعية، ظهرتا في الستينيات من القرن الماضي على يد علماء اللغة الاجتماعيين، حيث تبنت دول أفريقيا وآسيا المستعمرة بعد ما نالت استقلالها سياسة لغوية ممنهجة، فتمكنوا من التأثير المباشر على الأوضاع اللغوية في بلادهم (سليمان ٢٠٠٦)، لأن دول الاستعمار كانت تفرض لغتها على الدول المستعمرة (حسان ٢٠١٦)، كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تسعيان إلى إيجاد واقع لغوي متعدد الثقافات بسبب الهجرة المتزايدة في البلدين، وتهدف إلى المتن اللغوي ووضعيات اللغات، والدول الأوروبية التي كانت تسعى لبناء كيان لغوي موحد على أراضيها، وعليه يمكن القول: إن التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية استقلتا عن اللغويات الاجتماعية حديثًا ولم تقيِّم أسسها بعد، فالبحوث في مجالها تحتاج إلى المزيد من الدراسات للتطوير والتعمق. (المحمود، ٢٠١٨) ويعتبر اكتساب اللغة ونشرها وتعزيز مكانتها في المجتمع من خلال نظام التعليم الموجه من أهم المباحثات التي شغلت الباحثين في هذا المجال، ومن هذا

المنطلق يسعى الباحث إلى دراسة واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي. علمًا أن اللغة الاستعمارية (الفرنسية) هي اللغة الرسمية في جمهورية مالي، وتأتي أهمية هذه الدراسة؛ لوجود سياسة استباقية لإدخال اللغات المحلية في نظام التعليم منذ فجر الاستقلال، لكن السياسة لم تأت بالثمار المتوقعة (Douyon)[٣].

مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحث في ميدان تعلم اللغة العربية وتعليمها لغة ثانية في جمهورية مالي، اطلع على دراسات تشير إلى أن نسبة نجاح الأطفال الذين درسوا اللغة الوطنية في الصفوف الابتدائية هي أعلى بـ: ٣٢٪ مقارنة بالأطفال الذين تلقوا تعليمهم بلغة المستعمر (الفرنسية). يعني تأثير فاعلية التعليم باللغات الوطنية أفضل من التعليم باللغات الأجنبية، نتيجة دراسة أجريت في جمهورية مالي من عام ١٩٩٤م إلى ٢٠٠٠م (الأقليات، الأمم المتحدة، ٢٠١٧). وأجريت دراسة استطلاعية تؤكد أن عاصمة جمهورية مالي «بَماكُو» أقل استعمالًا للغة الفرنسية (الرسمية) من بين البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا، حيث لا يمكن شراء شيء في أسواق العاصمة باللغة الفرنسية، يتراوح نسبة الناطقين بها أقل من ١٠٪ من المواطن المالي. يرى (Douyon) أن جمهورية مالي ليست في وضع جيد مع لغتها الرسمية. (Remane 2010)؛ أي ليست اللغة الفرنسية في وضعها المناسب أن تكون لغة رسمية في جمهورية مالي. أضف إلى ذلك الطلبات المتكررة للشعب المالي في إلغاء لغة الاستعمار (اللغة الفرنسية) واعتماد لغة من اللغات الوطنية كلغة رسمية

٣- دينيس دويون، هو: باحث لغوي متخصص في التقاليد الشفوية، أطروحة دكتوراه من باريس في علم اللغة العرقي، وهو مدرس اللغويات واللغة الفرنسية في جامعة باماكو منذ عام ١٩٩٨. عن طريق (Remane,2010)

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

للبلاد، كما أن «واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي» بحاجة ماسة إلى دراسات علمية مكثفةاستكشافية، وتقديم حلول للمشكلات اللغوية.

تنطلق الدراسة من الأسئلة التالية:

- ما واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي؟
- ما ملامح السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي وتأثيرها على اللغات الوطنية؟
- ما موقع اللغات المحلية من حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي؟

أهداف الدراسة، وأهميتها، وحدودها:

تهدف الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في مالي. وبحث السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي وتأثيرها على اللغات الوطنية. وتحليل وضع اللغات المحلية من حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي، حيث إن إثارة هذا الموضوع يساهم في الكشف عن ماهية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي، ومعرفة السلطات العليا مدى اهتمام من سبقهم لهذه اللغات؛ لأن ذلك يشق الطريق لهم لوضع إستراتيجيات واضحة لمواجهة التحديات واستغلال الفرص، كما يسهم في ثراء أدبيات المكتبة العربية، ويفتح المجال أمام الباحثين الآخرين، للتوسع في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. وتقتصر حدود هذه الدراسة على استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي.

مصطلحات الدراسة:

هناك فرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فالسياسة اللغوية، هي: الأنظمة والقوانين الرسمية والإستراتيجيات المتعلقة باللغة وعلاقتها بالمجتمع. بينما التخطيط اللغوي، هو: الجانب العملي وتطبيقها على أرض الواقع (المحمود ٢٠٢٠). فهما متلازمان، إذ لا بد من سياسة لغوية واضحة موجهة ثم مرحلة تخطيط لغوي صارم قابل للتطبيق على أرض الواقع، وتعرف السياسة اللغوية إجرائيًّا بأنها: القرارات اللغوية الرسمية من قبل دولة أو جهة معينة لأجل استخدام لغة واحدة أو أكثر، في منطقة خاضعة أو تحت سيادتها، وتتضمن كل القوانين والمراسيم التي تتخذها لصالح اللغة/ اللغات المختارة. كما يعرف التخطيط اللغوي إجرائيًّا بأنه: التطبيق والعمل الفعلي لصالح لغة أوأكثر، من قبل الدولة أو الجهة الممثلة؛ لتنفيذ أوامرها.

وتعرف اللغة الرسمية بأنها: لغة التواصل في الدولة بناء على نص قانوني، وتستخدم في الدوائر الحكومية من الوزارات وفي المحاكم والإعلام والمراسيم الرئاسية والوزارية... (راضي، ٢٠٢٠)، وإجرائيًّا بأنها: لغة التواصل في الدوائر الحكومية، مما يعني لغة الإدارة في المعامل الحكومية التابعة للدولة.

وتعرف لغة العمل بأنها: لغة التواصل القانوني في قطاع من القطاعات العامة، (secrétariats généraux, 2014) وإجرائيًّا بأنها: اللغة المشتركة بين العاملين شفهيًّا، حيث تُختار اللغة التي يفهمها كل أو أغلب من يعيش في بيئة جغرافية معينة من السلطات الإدارية، ويشترط أن تكون لغة مشتركة تفهمها «المنطقة اللغوية الاجتماعية»[٤] العامة والخاصة منهم، لتسهيل العملية التواصلية في بيئة العمل.

٤- وهي منطقة جغرافية، يُتَحدَّث فيها بلغة معينة، ويمكن مشاركة هذه المساحة بين دولتين أو أكثر. (secrétariats généraux, 2014)

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

كما تعرف اللغات الوطنية بأنها: اللغات المحلية المعتمدة رسميًّا لدى السلطات العليا في البلاد، فعدد اللغات الوطنية في جمهورية مالي ثلاث عشرة لغة وطنية وهناك عشرات اللغات المحلية في مالي، تختلف اللغات الوطنية من بلد لآخر، فبعض الدول تعتمد كل اللغات المحلية لغة وطنية، مثل: بوركنا فاسو، ومن البلدان من يعتمد لغة محلية واحدة فقط لغة وطنية، مثل أفريقيا الوسطى، وبعض البلدان لا يعتمد أيًّا من لغاته لغة وطنية، مثل: تشاد (حمزة، ٢٠٠٨). وإجرائيًّا، هي: لغة/ لغات في منطقة معينة يُعتَرف بها، من خلال مرسوم قانوني من قبل السلطات الرسمية.

تسمى اللغات المحلية باللغات الوطنية الثانية؛ وهي: لغة تواصلية في منطقة معينة، كسائر اللغات الوطنية، ولكنها لم تحظ بالدعم السلطوي لتعزيزها بالمراسيم والقوانين، كما حظيت المحليات الأخرى، كاللغة السُّونِينْكِيّة والبَمْبَارِيَّةُ (secrétariats généraux, 2014). ويرى البروفسور اللغوي (Fousseini Bengaly)[٥]: أن عدد الناطقين باللغتين: (سَامُوغُو – دَافِينْ) – وهما لغتان محليتان– قد يتجاوزون عدد الناطقين ببعض اللغات الوطنية في جمهورية مالي. مما يفسر عدم وجود آليات واقعية وموضوعية لدى السلطات المالية عند اعتماد لغة من اللغات المحلية لتصبح لغة وطنية.

ويراد بالتعددية اللغوية: استعمال الفرد أو الجماعات أكثر من لغة، فهي من نتائج العولمة وتأثيرها على المجتمعات (الراشد، ٢٠٢١).

أما الحقوق اللغوية، فهي: عبارة عن الحقوق اللغوية المتعلقة بالإنسان، والتي تُعد من مسؤوليات السلطات العليا في البلاد كي لا تتفضل لغة على لغة أخرى، خاصة ما يتعلق بحقوق الأقلية اللغوية، مثل: التنوع اللغوي والثقافي والهوية، التي قد تتعرض أحيانًا إلى التهميش والإقصاء والتمييز، من المتطلبات القانونية في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (الأقليات، الأمم المتحدة، ٢٠١٧).

٥ - مدرس اللغويات في جامعة بماكو، كلية اللغات وعلومها.

مفهوم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

تُعد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من أهم المجالات في علم اللغة الحديث، فمصطلح «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي» مصطلحان متداخلان تحكمهما علاقة الكل بالجزء، فيرى المحمود (٢٠١٨) أن السياسة اللغوية أعم من التخطيط اللغوي لأن السياسة اللغوية تتضمن الأطر العامة والرؤى والمبادئ السياسية والقوانين والأنظمة الرسمية المتعلقة باللغة وعلاقتها بالمجتمع، بينما يقتصر التخطيط اللغوي على تطبيق السياسة اللغوية في الأرض الواقع. وعليه فالمصطلحان متلازمان يشد بعضهما البعض، فجذورها قديمة؛ لذلك تعددت تسميتها من الهندسة اللغوية، والتطور اللغوي، وإدارة اللغة إلى السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فتطورها من مرحلة إلى أخرى تعني أنها كانت تمارس بشكل من الأشكال (المحمود ٢٠١٨). وهناك من الأمثلة ما يدل على قدم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، مثل: اتخاذ عبد الملك بن مروان (الدولة الأموية) سياسة لغوية موحدة، حيث كان ديوان الشام باللغة الرومية وديوان العراق باللغة الفارسية، فعرَّب الدواوين إلى العربية (المحمود، ٢٠١٨)، ويمكن القول إن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لم يشغلا بال الباحثين آنذاك، لعدم حاجة المجتمعات لها في ذلك الوقت، فظهورها كميدان مستقل كانت بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد استقلال البلدان الآسيوية والأفريقية من نيران الاستعمار، لأن الاستعمار له خطة ممنهجة في اجتثاث لغة المستعمر وثقافته، فهو يفرض لغته قهرًا. وهناك من التصرفات التي ساهمت في دفع الباحثين لمعالجة موضوع مشكلة لغاتهم الاجتماعية ودراسة كيفية تطورها، بسبب ما تعرَّضت إليه تلك اللغات من تهديد بالانقراض نتيجة الاستعمار.
ويراد بالسياسة اللغوية: الرؤى الهادفة التي تقررها السلطات العليا من خلال الرسوم أو القوانين الرسمية إزاء لغة ما في المجتمع. أما التخطيط اللغوي، فهو: تطبيق تلك السياسة التي قررتها السلطات العليا على أرض الواقع، والتخطيط وحده لا يكفي للعملية بل لا

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

بد من وجود دعم سياسي يوجّه التخطيط على أرض الواقع (المحمود ٢٠١٨). يقال بأن التخطيط اللغوي، هو: تنفيذ الإجراءات الفنية والقانونية والإستراتيجية التي تتخذها دولة أو دول، تستهدف لغة واحدة أو أكثر، لهدف معين. أي: تنظيم اللغات من قبل الجهات الرسمية (secrétariats généraux,2014)، والتخطيط اللغوي، نوعان: التخطيط اللغوي المباشر، وهو: قرار السلطات العليا الهادفة في السياسة اللغوية من خلال الرسوم والقوانين الرسمية لصالح لغة ما في المجتمع ويسمى بالتخطيط اللغوي الصريح، أما التخطيط اللغوي غير المباشر، فهو نوعان: الأنشطة اللغوية غير الرسمية التي أصبحت عادة، وتأثير هذا النوع موجود في المجتمع دون أن يقترن بخطة هادفة يوجّه تلك الأنشطة اللغوية، أما الأنشطة اللغوية الرسمية التي تنطلق من سياسة لغوية محددة، فتقترن بخطة هادفة وموجهة، وتسمى بالتخطيط اللغوي الضمني (المحمود ٢٠١٨).

سياق الدراسة:

نبذة تعريفية عن جمهورية مالي، فهي: بؤرة الإمبراطوريات والممالك، كإمبراطورية غَانَةَ ومالي والسُّنْغَيْ، ومملكة مَاسِينَا الدينية ومملكة التُّوكْلُورْ في فُوتَا[٦] ودولة سَامُورِي تُورِي في وَاسُلُوْن[٧] ومملكة كِينِيدُوغُو، ومملكة بَمْبَارَة في سِيغُو[٨]. دخل الإسلام مالي في القرن الأول الهجري، حوالي ٦٠ هـ، واحتلت من قبل فرنسا في القرن التاسع عشر الميلادي، وفي سنة ١٩٦٠م نالت استقلالها (كجيرا، ٢٠١٥). وعاصمة جمهورية مالي «بماكو» واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، ونظام الحكم فيها ديموقراطي. ونتيجة للصراعات السياسية الداخلية من جهة، وتدخل الاستعمار الفرنسي في شؤونها الداخلية من جهة أخرى، مرت جمهورية مالي ولا تزال تمر بأزمة أمنية ساحقة، خلَّفت انقلابات

٦ - في السنغال حاليًّا.
٧- في جمهورية مالي حاليًّا.
٨- مملكتا كِينِيدُوغو، وبَمْبَارة في مالي حاليًّا.

عسكرية باسم الشعب، وذلك لتحقيق مصالح خاصة وأجندات خارجية، حالت دون مراعاة معاناة الشعب، وقد مرت بتطورات في نظام الحكم، فسميت بجمهوريات: الجمهورية الأولى: برئاسة الرئيس «مُودِيبُو كَيْتَا» أبو الاستقلال من (١٩٦٠-١٩٦٨). والجمهورية الثانية: بقيادة الدكتاتوري «موسى تَرَوَرِي» الذي قاد الانقلاب ضد الرئيس كيتا من (١٩٦٨-١٩٩١)، حيث قضى في الحكم قرابة (٢٣) سنة. ثم الجمهورية الثالثة: من إسقاط الدكتاتور في سنة (١٩٩١ - ٢٠٢٠). بقيادة الجِينِرَالْ «أحمد تُومَانِي تُورِي» بعد انضمامه إلى الحركة الديمقراطية (حسين، ٢٠١٩). وفي سنة (٢٠٢٠)، حصل انقلاب عسكري أيضًا بقيادة الكُولُونِيلْ «هَاشِمِ غُويْتَا» وهو الرئيس الحالي للحكومة الانتقالية، وسيكون هناك استفتاء على دستور جديد للبلاد تمهيدًا للجمهورية الرابعة، رغبة في تحقيق طموحات الشعب إلى المسار الصحيح، وذلك اعتمادًا على تاريخها وتراثها الثقافي العريق والمنير، ولاسترجاع هوية الأمة المالية والأمم الأفريقية واسترجاع مجدها وهيبتها بين الأمم، لا بد من الاعتناء بلغاتها الوطنية بدلًا من اللغات والثقافات الأجنبية الغربية (العلمانية) الضائع لمستقبل البلاد والعباد.

الموقع الجغرافي، السكان، الأعراق (المجموعات العرقية) اللغات:

تقع جمهورية مالي في وسط غرب أفريقيا، كما يقع جزء من شمالها في الصحراء الكبرى، وهي دولة غير ساحلية، ومساحتها تزيد عن ١,٢٤١,٢٣٨ كيلو متر مربع، وهي من أكبر دول غرب أفريقيا مساحة، ولا تطل على البحر (2019 ,secrétariats généraux). وتحد مالي سبع دول، هي: الجزائر شمالًا، وغينيا كوناكري، وساحل العاج في الجنوب الغربي، وبوركنا فاسو والنيجر شرقًا، وموريتانيا والسنغال، غربًا (حسين، ٢٠١٩). ويبلغ عدد سكان مالي حوالي: ٢٠,٨٥٥,٧٣٥

نسمة في سنة ٢٠٢١م (Sharma, 2022) وتشكل نسبة المسلمين، الأغلبية تقريبًا بنحو ٩٥٪ والباقي ٥٪ مشتركة بين المسيحية وعبدة الأوثان ومن لا دين له (حسين، ٢٠١٩). أما اللغات التي يُتحدث بها في مالي فهي أكثر من (٧٠) لغة. (Sharma, 2022). وعدد اللغات التي اعتُرِف بها حتى الآن، هي: ثلاث عشرة لغة وطنية، وذلك في المادة (١) بموجب المرسوم الصادر في تاريخ ١٩/ ٠٧/ ١٩٨٢م.

هذا وقد قسم (كجيرا ٢٠١٣) التركيبة الشعبية لجمهورية مالي باعتبار اللغات إلى أربعة أقسام رئيسة، هي:

١. قبائل المَانْدِينْغْ (وَانْغَارَا) ويتكلمون بلغة المَانْدِي، وهم الأغلبية ويقدرون ٥٥٪ من السكان، وهم قبائل: البَمْبَارا، والسُّونِينْكِي، والمَانِنْكَا، والدِّيُولَا، والسِّينُوفُو، والمِينِيَانْكَا، والبُوزُو، والسُّومُونُو، والدُّوغُونْ، والبُوبُو.

٢. قبائل السّنْغَيْ: تتكون من قبائل متعددة، وهي في المرتبة الثانية بعد المَانْدِينْغْ من حيث الكثافة، ويقدر ١٢٪ من السكان، يعيشون في مناطق تُمْبُكْتُو وغَاوُ ومُوبْتِي وجِنِّي، وينتشرون في مالي والنيجر وبوركنا فاسو وغانا وبنين والسودان.

٣. قبائل الفُلَّانِيَّةُ: منتشرة في معظم المناطق في مالي من مَاسِنَا وواسُلُونْ، ونسبتهم ١٠٪ من السكان، ويعيشون على تربية المواشي والرعي.

٤. العرب والطَّوَارِقْ[٩] يمثلان ٣٪ من السكان يعيشون في مناطق الصحراء، كِيدَالْ وغَاوُ وتُمْبُكْتُو، وهم رعاة وتجار، وينتشرون في مالي والنيجر وتشاد وليبيا والجزائر.

٩- الطوارق يعيشون في صحراء مالي (المناطق الحدودية بين مالي والجزائر) لديهم لغتهم الخاصة، وتسمى «تماشق» ومكتوبة بالحروف اللاتينية منذ ١٩٦٧ ولغة الطوارق من اللغات الأمازيغية، لها أبجدية قديمة جدًّا (الأبجدية الأمازيغية) وهم أقلية في مالي، وبوركنا فاسو، والنيجر، والجزائر، وليبيا. (Sidibe,2021).

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تطرقت لموضوع «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي»، من بين هذه الدراسات: دراسة (Leveratto 2021) «السياسة اللغوية والسياسة الثقافية لفرنسا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» قام الباحث باستعراض السياسة اللغوية لفرنسا في الدول المستعمر لنشر اللغة الفرنسية وثقافتها خارج فرنسا وداخلها من نهاية القرن التاسع عشر الميلادي قبل الثورة الفرنسية، وهذه الأنشطة انطلقت في سان لويس السنغال في ١٨٩٥م عاصمة غرب أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، حيث وُجِّهَت لكل مستعمر من إداريين فرنسيين كل الصلاحيات أثناء الاستعمار، وبعد الاستقلال جاءت الموافقة على الوصاية والتحالف بين فرنسا والدول المستقلة لاستمرار اللغة الفرنسية لغة رسمية للبلاد من خلال تنظيم منهج ثقافي تحت رقابة وزارة الخارجية الفرنسية لإنشاء معاهد ومؤسسات ثقافية مباشرة لتعزيز اللغة الفرنسية بواسطة (المنظمة الفرنكوفونية)، فأصبحت اللغة الفرنسية لغة العلم والتقنية والاتصال، واستغلت فرنسا القادة الجدد لأفريقيا للدفاع عن اللغة الفرنسية، وإنشاء مجموعة دول الناطقين باللغة الفرنسية؛ لاستبعاد اللغات المحلية الأفريقية، واستثنى من هذا القرار جمهورية غينيا كوناكري بزعامة «سِيكُو تُورِي»، فقد نظم حملات لمحو الأمية، واختار اللغات الوطنية لبلده، وخطط لتعليمها في السنة الابتدائية الأولى.

وقد اتخذ الرئيس خطة سياسية فريدة، ولكنها أُلغِيَت بعد وفاته، للعودة بعد ذلك إلى السياسة اللغوية الفرنسية. واستمرت اللغة الفرنسية تتوسع في المجالات السياسية والثقافية والفنية، واتخذ الاستعمار إستراتيجية صارمة لتعزيز مكانة هذه اللغة من خلال النشر بالكتابات والسينما والموسيقى والمعارض الثقافية والاحتفالات اللغوية والإعلام وإنشاء الجمعية الفرنسية للعمل الفني؛ للتقارب بين الثقافة الفرنسية والأفريقية، دعمًا للثقافة الفرنسية. وقد هدفت دراسة (Sidibe,2021) الموسومة بـ «الفرنسية والعربية

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

واللغات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء (حالة مالي)» إلى واقع استخدام اللغة العربية والفرنسية والبَمْبَارِيَّةُ[١٠] في مالي، واستخدمت منهج دراسة الحالة مستعينة بأدوات تحليل القوانين والمراسيم والقرارات والتقارير ذات العلاقة، وتوصل الباحث إلى أن مالي متعددة اللغات، وهي قرابة (٢٠) لغة محلية، ولغتين خارجيتين، هي: الفرنسية والعربية، وقد دخلت اللغة العربية مالي بسلام عبر الصحراء، وفي عهد الإمبراطوريات والممالك الإسلامية أصبحت العلاقة في ذروتها، وأما الفرنسية وتحديدًا بعد استعمار الدولة من قبل فرنسا، ظهرت أولى اتصالات الماليين بها، ومع الاستقلال ١٩٦٠م اختيرت لغة رسمية للبلاد، وأصدرت السلطات المالية عدة قوانين لصالح اللغات الوطنية وتعزيزها. كما أُرسِل الطلاب لتعلم اللغة العربية إلى مصر للدراسة الجامعية في عهد الدكتاتور موسى تروري، فساهم ذلك في زيادة عدد المدارس والجمعيات العربية، وحولت المدارس العربية الإسلامية إلى وزارة التربية الوطنية، حيث كانت تدار من قبل وزارة الداخلية. كما هدفت دراسة المحمود، ٢٠٢٠م، المعنونة بـ (السياسة اللغوية في السعودية: تحليل ودراسة) إلى ذكر لمحة تاريخية عن السياسة اللغوية، فقد تطرق إلى السياسة اللغوية في البلاد العربية والمملكة العربية السعودية، وتطرق أيضًا إلى القوانين والأنظمة ودور البيئة الجغرافية وتأثيراتها اللغوية والثقافية والاجتماعية، ووجهة نظر القيادات حول تطبيق السياسة اللغوية السعودية على أرض الواقع وموقفهم من تفعيلها، وما تواجهه من صعوبات، ووضع خطة مقترحة لبناء سياسة لغوية متكاملة، تحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. واستخدم الباحث المنهج المزدوج (الكمي والكيفي) مستعينًا بأدوات، هي: تحليل الوثائق، والاستبانة التي شارك فيها (٢٥) عينة من مجتمع دراسة الحالة المكونة من

١٠ - البَمْبَارِيَّةُ هي من أشهر اللغات في جمهورية مالي ويبلغ الناطقين بها أكثر من ٤٠٪ من السكان، ويعيشون في جنوب البلاد.

مسؤولين في جهات مختلفة من موظفي الحكومة، وتوصل إلى نتائج، أهمها: وجود سياسة لغوية بمنظومة وقوانين داعمة للمجتمع تدعم اللغة العربية، لكنها تفتقر إلى تطبيقها على أرض الواقع لطبيعة بعض الأنظمة المتعلقة أو عدم وعي بعض المسؤولين بحيثياتها وحاجتها إلى التطوير والتحديث، ومن التوصيات أيضًا: تشجيع الباحثين للتعرف على الوضع اللغوي للغة العربية الفصحى والعاميات، واللغات الأخرى ولغة الإعلام، وإعداد تقارير دورية لمراجعة السياسة اللغوية وتحديثها وفقًا للتقارير، وتثقيف المسؤولين بملامح السياسة اللغوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع. ودراسة (ناجح، ٢٠٢٠) وعنوانها: «الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية ٢٠١١» والتي هدفت إلى تسليط الضوء على قضية الحقوق اللغوية في المغرب، المتمثلة في الوثيقة الدستورية لعام٢٠١١، والحركات المهتمة بحقوق الإنسان اللسانية، والحقوق اللغوية في المغرب، وقد توصل الباحث إلى أن واقع الحقوق اللغوية في المغرب غير معتدل مع كل الجهود، فالمسألة اللغوية مازالت بحاجة إلى التحديث والتطوير، ومن التوصيات: اهتمام الدولة باللهجات من خلال حمايتها، وتشجيع البحث العلمي فيها، وإنشاء معهد وطني لحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية، وإصدار قوانين تنظم استعمال اللغة وتوظيفها في المجال العام. ودراسة (Suresh Majeed 2019) بعنوان: «دمج الأقليات في الهند: الإطار القانوني والسياسي» وقد قام الباحثان باستعراض الوضع السياسي في دولة الهند من التأسيس لحماية الحقوق اللغوية للأقليات وهويتها وثقافتها وتعزيزها على مر السنين، حيث مرت الهند بظروف غير طبيعية (الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية) وتوصلا إلى أن السياسة اللغوية للهند أعطت ثمارها، حيث تمكنت من خلق بيئة مميزة تحمي الأقليات وتعزز المساواة والتعددية اللغوية في الدستور، لكن التطبيق الفعلي والممارسة من قبل السلطات الفدرالية لم تكن عادلة كما قررها الدستور، ولذلك يرجى مراجعة السلطات لأخطائها لتنفيذ الحقوق التي شرعها الدستور والأنظمة

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

القانونية، لتحقيق الأمن والسلامة والمساواة بين المجموعات العرقية والتي يعبر عنها الدستور بحرية الدين والضمير والحقوق الثقافية والتعليمية المكفولة للأقليات، وإلا ستنقرض لغات الأقليات المهددة من اللغات الهندية. وهناك دراسة أخرى للوادعي، ٢٠١٨، بعنوان: «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في ألمانيا»، هدفت إلى التعرف على تجربة جمهورية ألمانيا الاتحادية في قضية السياسة والتخطيط اللغوي للاستفادة من التجارب العلمية في التخطيط اللغوي للغة العربية، استخدم الوادعي منهج الاستقراء التاريخي، وتوصل إلى نتائج، أهمها: أن ألمانيا واجهت صعوبات للانتقال من اللغة اللاتينية إلى اللغة الألمانية القومية، وأن هناك محاولات يائسة منذ القرن السادس عشر لجعل اللغة الألمانية لغة مكتوبة، وكلها باءت بالفشل بسبب الظروف الاقتصادية والاضطهاد العنصري إبان الحكم النازي وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز جهود الألمان في التخطيط اللغوي: أنهم وضعوا خطة لتعليمها في المدارس وأن لا يتحدث المواطن إلا باللغة الألمانية، كما اتخذوا خطوات عريضة وصارمة في السياسة اللغوية، وكان لهم مسار السياسة اللغوية الرسمية والتعليمية واللغوية العامة، ومسار للأجانب خارج ألمانيا وداخلها الذي يُعد من أولوياتهم في السياسة الخارجية. وعكفت دراسة أخرى لطجو، ٢٠١٦، بعنوان: «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في فرنسا: دراسة حالة»، لاستعراض الخطوات العريضة للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لفرنسا، بذكر أهم الأنظمة والقوانين ودور المؤسسات الفرنكوفونية وأثرها على الواقع اللغوي وتعليم اللغة الفرنسية والتتويج لها وللثقافة الفرنسية، مع بيان كيفية الإفادة منها؛ لخدمة اللغة العربية، وتقوم الدراسة على منهجية دراسة الحالة، واستخدام أدوات متنوعة لتحليل القوانين والمراسيم والقرارات والتقارير الفرنكوفونية واللجان المصطلحية والتقارير المقدمة للبرلمان... والاطلاع على أدبيات البحث والزيارات العلمية وتدوين الملاحظات، وتوصل طجو إلى نتائج، أهمها: معاناة فرنسا قبل الثورة من التفتت اللغوي، وقد ساهمت الثورة في فرض اللغة الفرنسية

من خلال تكوين إطار قانوني وسياسي ومؤسساتي، انطلاقًا من قرار «فيلر كوتريه» (١٥٣٥) إلى المادة الثانية من الدستور الفرنسي (١٩٩٢) وقانون (١٩٧٥) القائل بحق كل مواطن فرنسي في التعبير والحصول على المعلومات باللغة الفرنسية وغيرها من القوانين، وكذلك دور الحراك الأكاديمي الفرنسي وإنشاء مؤسسات ولجان مصطلحية، كجهاز إثراء اللغة الفرنسية، وإنشاء المنظمة الفرنكوفونية الدولية التي كان لها أهداف لغوية وجغرافية واقتصادية، ثم تطورت المنظمة إلى فاعل عسكري وهجومي في مجال الترويج للتنوع اللغوي والثقافي. ودراسة المحمود، ٢٠١٥، المعنونة بـ«التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة»، التي هدفت إلى استعراض الواقع وتقييم التجربة رغم التعدد اللغوي والثقافي والعرقي الكبير، وقد استخدم المحمود منهج دراسة الحالة مستعينًا بأدوات تحليل الوثائق الرسمية والحكومية ذات العلاقة ومقابلة المهتمين بالتخطيط اللغوي والملاحظة وتدوين الأفكار، وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها: أن لدولة أستراليا تجربة ناجحة في التخطيط اللغوي لمشاركة كل الأطراف المعنية في تنفيذها لوعيهم بأهداف التخطيط، والمتابعة، والتقييم المستمر، والبحث، والاطلاع على التجارب؛ لبناء سياسة لغوية قوية وناجحة. ودرس (بن رابح، ٢٠١٥) التخطيط اللغوي في الجزائر، فقام باستعراض وضع السياسة اللغوية للجزائر وتطرق إلى أنوع التخطيط اللغوي الثلاثة: (المكانة، والبيئة، والاكتساب)، وأهم مراحل التنمية الاقتصادية للجزائر، واستخدم المنهج التاريخي لجمع البيانات بأدوات تحليل الوثائق الرسمية والحكومية ذات العلاقة والملاحظة، وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها: أن الجزائر بلد متعدد اللغات وتقدر عدد لغاتها (١٨) لغة، أهمها: العربية (اللغة الرسمية)، والأمازيغية بأصناف متنوعة، مثل: تقبيليت وتشويت، وتمشاك... ومن أسباب عوامل التعدد في الجزائر: قسوة الاستعمار الفرنسي، فالناطق باللغة العربية يريد العربية وهي أشهر اللغات، والأمازيغ يرون لغتهم بأنها أشهر اللغات، والناطق بالفرنسية ضد العربية والأمازيغية، هذه

الانقسامات سببُ فشل السلطات في توحيد اللغة في البلاد لتحقيق السلام اللغوي.

ودراسة أخرى لأحمد غيندو [11] Guindou، 2015، تضمنت تعريف السياسة اللغوية والجانب التاريخي للسياسة اللغوية في مالي، والوضع الحالي للغات الوطنية، وتحليلها والتحديات التي واجهتها، كما تضمنت أيضًا رؤية الاتحاد الأفريقي حيالها، ومهام الأكاديمية الأفريقية للغات وأهدافها ومقرها في بماكو، ورؤية دولة مالي حيال اللغات الوطنية، وقد استخدم غيندو المنهج التاريخي الاستقرائي، واستعمل في جمع البيانات أدوات الملاحظة وتحليل الوثائق الرسمية الحكومية، وتوصل إلى نتائج، أهمها: أن مالي تتمتع بسياسة لغوية واضحة تستند إلى التعددية اللغوية الوظيفية وذلك مبدأ واضح يساهم في الترويج للغات الوطنية، واقترح الباحث توصيات لترويج السياسة اللغوية وتفعيلها في مالي، منها: التزام السلطات العليا بتنفيذ السياسة اللغوية الحالية والتقييم المستمر وتحديد بعض الوسائل البديلة لتسهيل تنفيذها. ودراسة جديدة، (Olubukola, & Moruwawon, 2015) تناولت «مشكلة التخطيط في غرب أفريقيا» وتضمنت حالة اللغات الداخلية والخارجية وتاريخها وكيفية إدارة اللغة في غرب أفريقيا، والآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية المترتبة على ذلك، ومعوقات تعزيز اللغات المحلية في أفريقيا، واتخذت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة، والتي اعتمدت أدوات الملاحظة وتحليل الوثائق، وتوصلت إلى أن مشكلة اللغة في دول غرب أفريقيا ترجع أصولها إلى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م، ومعاهدة فرساي في ١٩١٩م، التي نصت على تجزئة أفريقيا بين القوى الاستعمارية، وكل قوة تسعى على انتشار لغتها، والتي أثرت تأثيرًا مباشرًا على اللغات المحلية (لغات السكان الأصليين)، وأوصت الدراسة بأنه يجب تبني سياسة لغوية

١١ - أحمد سالف غيندو، باحث ومتخصص في علم اللغة الاجتماعي، ومحاضر في جامعة بماكو.

قادرة على تعزيز التفاعل المتبادل وإثراء أدبيات مكتبة اللغات الأفريقية الموروثة لتطوير التعليم وتعزيزه. ودراسة أخرى (Pakarinen 2009) بعنوان:«حالة اللغة الفرنسية في أفريقيا، السياسة اللغوية في مالي والسنغال» التي هدفت إلى معرفة السياسة اللغوية في بلدين يتميزان بالتعددية اللغوية، واللغة الرسمية هي لغة الاستعمار (الفرنسية)، ومعرفة ما إذا كانت اللغة الفرنسية لها تأثير على اللغات المحلية للبلدين، وتهديدها لهذه اللغات المحلية، كما تناولت تاريخ غرب أفريقيا، ومعنى اللغة كهوية وقومية، والدولة القومية، والأمة، والجماعات العرقية، وتناولت أيضًا أيديولوجية اللغات في أفريقيا والنظريات اللغوية ووسائل تعديل اللغة وتوحيدها، كما تناولت أيضًا السياسة اللغوية الفرنسية الفلندية والفرنكوفونية واللغات الأفريقية والمنظمات الأكاديمية الأفريقية للغات، وسياسة اللغة في مالي والسنغال (التعليم والإعلام) عند الاستقلال عام ١٩٦٠م، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستقبل اللغات المحلية في البلدين في تحسن من خلال المتطوعين والعاملين في تطويرها، والعمل على إنهاء الهيمنة الفرنسية، كما تواجه صعوبات كبيرة لأن صناع القرار لا يخططون، لتكون هذه اللغات يومًا ما لغة رسمية للبلد، لأن مالي والسنغال اعتمدا قرار المنظمة الفرنكوفونية، التي تلزمها للترويج لصالح اللغة الفرنسية على حساب كل اللغات المحلية والدولية، وعليه يكون استخدام اللغات الوطنية استخدامًا رمزيًّا بحتًا، وضرورة تحديث السياسة اللغوية وتطويرها في مالي والسنغال؛ حفاظًا على التنوع اللغوي وتطويرًا للغاتها الوطنية، مما يعطي فرصة للأجيال القادمة اعتماد لغاتها المحلية لغة رسمية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الهدف الذي يمثل الفجوة البحثية، وهي واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي، وتحليل وضع اللغات المحلية، وقد اتفقت

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام أدوات متنوعة ومتشابهة، وهي الوثائق الرسمية للدولة، والدراسات العلمية، وتحليل مضمونها، والوثائق التاريخية ذات العلاقة.

منهج الدراسة وأدواتها:

نظرًا لطبيعة الموضوع، اختار الباحث منهج دراسة الحالة، وهي من المناهج التي تستخدم لدراسة الظواهر الاجتماعية اللغوية غالبًا، يسعى الباحث إلى استكشاف الأدبيات المتعلقة بموضوع واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي وتفسيرها في جمهورية مالي. واستعان بأدوات، هي: الوثائق الرسمية للدولة (المراسيم الوزارية والسجلات). والملاحظة في الدراسات العلمية المتعلقة وتحليل مضمونها، والوثائق التاريخية ذات الصلة، والاتصال بمن له علاقة بالموضوع من الموظفين والباحثين وذوي الخبرة في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. ففي بداية الستينيات من القرن العشرين الميلادي، حاول الباحثون وضع أطر البحث ومناهجه في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، يرى «هولت جونسون» (٢٠١٥، ٢٠١٨) أن منهج التحليل التاريخي البنيوي، ظهر في التسعينيات من القرن العشرين كردة فعل ضد «المنهج الكلاسيكي الجديد» الذي ركز على السياسات اللغوية للدول القومية المتعددة اللغات، التي نالت استقلالها بغية دراسة مشكلات بشأن لغة التدريس، واختيار اللغة الرسمية للاندماج الاجتماعي الثقافي. وعليه، فالمنهج التاريخي البنيوي يهدف إلى دراسة وضع الاكتساب وكيفية استخدامه وتوزيعه في المجتمع، وتأثير القرارات المتعلقة بها من أياد خارجية، لذلك يركز على السلطة وسياستها في استخدام اللغات وتعلمها، استكشافًا للعوامل التاريخية والهيكلية التي تؤدي إلى سياسات وخطط تدعم نظم عدم المساواة واستدامتها ويمكن تقسيم الدراسات التاريخية البنيوية إلى مستويين:

- المستوى الكلي للبيانات والتحليل، وهي: الأيديولوجيات المباشرة وغير المباشرة من السياسات والخطط، وما يربط بين خطط تعليم اللغة والتنمية الاقتصادية ونشر مواردها، مثل: التقسيم اللغوي لأسواق العمل.
- المستوى الجزئي للتحليل والبيانات: يركز على الظواهر كاستخدام اللغة في الفصول الدراسية. ويرى أيضًا أن دراسة الحالة جزء من الدراسة التاريخية البنيوية التي تدور حول:
- تخطيط الوضع اللغوي الذي يتضمن تاريخ الاستعمار وسياسة التقسيم الطبقي الإثنولوجي في التعليم العالي وسوق العمل، ويركز على السياسات الحكومية الرسمية (المستوى الكلي)، والممارسات الخطابية التي تعني (المستوى الجزئي).
- وتخطيط الاكتساب من خلال اختبارات التدريس وممارسته، والمتضمِّن أيضًا توصيات للإصلاحات في السياسات والممارسات التي يمكن أن تقلل من نظام عدم المساواة.

ومناهج دراسة الحالة، هي: مناهج البحث الوصفي الاستكشافي التي يمكن الاستعانة بها في جمع البيانات وتحليلها، وتتميز بالعمق والتركيز والتفصيل وتعدد الأدوات، ليختار الباحث ما يناسب دراسته (الشويرخ، ٢٠١٠).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

١-استكشاف واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي:

أ-مبادئ (منطلقات) السياسة اللغوية في جمهورية مالي، وهي: عبارة عن الركائز المعمول بها من اللوائح الداخلية لوزارة التربية الوطنية، حددها مجموعة من الباحثين المتخصصين التابعين للوزارة، وردت تلك المبادئ في معظم البحوث والدراسات

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

والوثائق الرسمية للوزارة التي اطلع عليها الباحث، وتهدف إلى تقارب الهوية الثقافية وحماية تراث تاريخها العريق؛ لخلق جو يجمع اللغات الوطنية تحت علم واحد لمنع التمزق والتفريق بين المواطنين وفرض الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من خلال التعددية اللغوية، التي تحدد المصير المشترك وتستجيب لشعار الدولة (شعب واحد، هدف واحد، عقيدة واحدة)، ومن هذا المنطلق تستند السياسة اللغوية لجمهورية مالي على المبادئ السبعة الآتية:

المبدأ الأول: تمثل اللغات الوطنية الهوية والمرجع الأساسي للتعرف على التراث والقيم والثقافة المتنوعة الدولة.

المبدأ الثاني: احترام التنوع اللغوي لتعزيز الوحدة الوطنية التي عرفت الدولة بها في تاريخها قبل الاحتلال الاستعماري، ويجب ضمان بقاء ذلك؛ للتعايش السلمي والتنوع اللغوي لإثراء ثقافة الدولة.

المبدأ الثالث: لكل مواطن الحق في التحدث بلغته الأم وتعلمها، فالتعليم بلغة الأم حق أساسي من حقوق الإنسان، كما هو حق لكل طفل.

المبدأ الرابع: ضرورة تعزيز جميع اللغات الوطنية وتطويرها، مما يدعم سياسة الإدارة اللا مركزية في البلاد.

المبدأ الخامس: يجب أن يتعلم كل مواطن على الأقل لغة وطنية واحدة، ولغة أو لغتين أفريقيتين، ولغتين دوليتين، إضافة إلى لغة الأم.

المبدأ السادس: تفرض اللغات نفسها بموجب قانونها الديناميكي رقم: (٠٤٩-٩٦) ٢٣/ أغسطس/ ١٩٩٦ بشأن شروط وأحكام تعزيز اللغات الوطنية التي تنص في مادتها الأولى على أن اللغات الوطنية تتمتع بنفس الحقوق مع احترام التنوع الثقافي والوحدة الوطنية، وفي المادة الثانية تنص على: أن الدولة تسمح للمواطنين المشاركة في ترويج

اللغات الوطنية ثم استخدامها في مختلف المجالات، مثل: الإدارة، والتجارة، والمعاملات الاقتصادية، والتفاعلات الاجتماعية، والأنشطة الثقافية، والزراعة، وتربية الحيوانات.

المبدأ السابع: تستند السياسة اللغوية في مالي على «التعددية الوظيفية، سهلة الاستخدام»[١٢] وتسمى بـ:«اللا مركزية والتكامل الأفريقي»[١٣] (AMALAN، 2012)[١٤].

ب- أهم الأنظمة والقوانين المتعلقة باللغات الوطنية، هي:

سارعت السلطات العليا من الجمهورية الأولى فجر الاستقلال في اعتماد بعض اللغات الوطنية لأهميتها والعلم بأن الأمة لا تخرج من ظلمات الجهل ولن تتقدم إلا من خلال اعتماد لغاتها الوطنية، لذلك اتخذ الرئيس مُودِيبُو كَيْتَا في عام ١٩٦٢م قرارات سياسية صارمة لصالح اللغات الوطنية في مجال التربية والتعليم، وبعد أربع سنوات وفي ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ قرر بإنشاء أبجديات للكتابة واعتمادها بأربع لغات وطنية (البَمْبَارِيَّة، والفُلَّاية، والسّنْغَيْ، والطوارق) إلا أن انقلاب «موسى ترورى» الدكتاتوري، ساهم في تراجع المشروع الوطني للغات (سيبي، ٢٠٢٠). ولم تتوقف نشاطها لأن المؤسسات المعنية بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي قامت بمسؤوليتها وتنفيذ ما في وسعها، حيث اتُخِذت بعض المراسيم الداعمة لها، وإنشاء مؤسسات ساهمت في تنفيذ بعض أهداف السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. وتليها الجمهورية الثالثة ١٩٩٢م التي بدأت باتخاذ

١٢ - تعدد اللغات الوظيفية سهلة الاستخدام، هي: منهج إستراتيجي لإدارة التعددية اللغوية الأفريقية مع مراعاة مبدأ المساواة بين اللغات ومبدأ واقع الوظائف المختلفة التي تتولاها.

١٣- النهج اللا مركزية والتكامل الأفريقي، وهي: لغة ذات هواية بالإضافة إلى لغة الاتصال الدولي والتي تدعو إلى العيش المشترك بين اللغات دون تهميش لغة على أخرى، مما يحقق مبدأ المساواة بين المستويات المحلية، والإقليمية، والوطنية، والأفريقية.

١٤- (AMALAN) (أملان) أكاديمية لغوية تابعة للحكومة المالية، أُنشِئت في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢م بموجب المرسوم، نتيجة توصيات المنتدى الوطني للتعليم في ٢٠٠٨م، وهي مؤسسة علمية ثقافية تكنولوجية، تستهدف تنفيذ سياسة لغوية لترويج اللغات الوطنية المعتمدة وتطويرها في جميع مجالات الحياة السياسة والاقتصادية والإدارية والفنية.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

قرارات مماثلة للجمهورية الأولى، حيث نص الدستور على شرعية نشر اللغات الوطنية والترويج لها، وطباعتها رسميًّا. واعتُمِدت ثلاث عشرة لغة وطنية للدولة، وتعد من أكبر الإنجازات في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي.

١ – الدستور:

في ديباجية الدستور المالي: الدفاع عن حقوق المرأة والطفل وعن التنوع الثقافي واللغوي للجماعة الوطنية، وضمان تحسين نوعية الحياة وحماية البيئة والتراث الثقافي. في المادة الثانية من الدستور المالي: كل الماليين يولدون ويبقون أحرارًا ومتساوين في الحقوق والواجبات. كل تمييز مبني على أساس الأصل الاجتماعي واللون واللغة والعرق والجنس والدين والرأي السياسي فهو محظور. (قانون مالي ١٩٩٢). وانطلاقًا من الدستور، تستمد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في مالي؛ لتعزيز مبادئها اللغوية وحمايتها المتنوعة، وتحقيق الرؤية المصيرية التي تسعى للعيش معًا في إطار دولة شعارها شعب واحد، هدف واحد، عقيدة واحدة، متعددة اللغات، وخلق توازن مناسب بين اللغة الرسمية واللغات الوطنية، تعزيزًا للحقوق اللغوية.

٢– المراسيم:

– في ٢٦/ ٠٥/ ١٩٦٧م اتُّخِذ قرار مرسوم، رقم 85/ PG-RM بإنشاء الحروف لأبجدية اللغات[١٥] الأربع التالية. وتصميم كتب لمحو الأمية، وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ، واللغة الفولانية، واللغة السّنْغَيْ، ولغة تماشيق.

– من توصيات المؤتمر الوطني الثاني سنة ١٩٧٨م، إدخال اللغات الوطنية في نظام

١٥- هي: مجموعة من الرموز أو العلامات الرسومية، تهدف إلى تمثيل الأصوات بنظام متفق عليه في لغة من اللغات.

التعليم الرسمي. وفي سنة ١٩٧٩م، فُعِّلت التوصية بإدخال بعض اللغات الوطنية في التعليم الرسمي للتجربة (AMALAN، 2012).

- أُصدِر قرار مرسوم برقم PG-RM /159 في تاريخ ١٩/ ٠٧/ ١٩٨٢م، لتفعيل لغات أخرى وطنية لتصبح عشر لغات، مع كتابتها واستخدامها في مشاريع التنمية الريفية لمحو الأمية، وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ، واللغة الفولانية، واللغة السُّنْغَيْ، ولغة تَمَاشِيكْ، واللغة السونيكية، ولغة الدُّوجُونْ، ولغة مَامَارَا، ولغة بُومُو، ولغة سِينَارَا، ولغة البُوزُو.

- في ٢٣/ ٠٨/ ١٩٩٦م أصبحت ثلاث عشرة لغة وطنية بموجب مرسوم برقم: ٩٦-٠٤٩ وهي: اللغة البَمْبَارِيَّة، ولغة بوبو، ولغة بوزو، ولغة الدوجون، ولغة الفولانية، ولغة الحسانية، ولغة ماmارا، ولغة الماندنغ، ولغة السونينكية، ولغة السونغي، ولغة سينارا، ولغة تماشيق، ولغة قَسُونْكَا. أما الحسانية، فهي تمثل اللغة العربية رسميًّا في جمهورية مالي.

- في المادة العاشرة من قانون التوجيه في التعليم، العنوان: (١) من الفصل (٢) : ينص قانون رقم ٩٩-٠٤٠ بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٩م، أن التعليم يُوَفَّر باللغة الرسمية، ويشرح الوزراء والمسؤولون عن التعليم كيفية تطبيق اللغات الوطنية.

ت- المؤسسات والمنظمات التي تساهم في تطوير اللغات الوطنية ونشرها:

أُنشِئت هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لتعزيز تلك القوانين والمراسيم المتعلقة باللغة، كما سمحت للمنظمات الدولية المعنية بالإسهام في تطوير اللغات المحلية ونشرها. لترويجها وحمايتها والعمل على توحيد الجهود وتوجيهها؛ لتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومن أهم هذه المنظمات كما ورد في

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

(secrétariats généraux, 2014) ما يلي:

المركز الوطني لمحو الأمية الوظيفية	CNAF
مركز محو الأمية الوظيفية	CAF
البرنامج العالمي التجريبي لمحو الأمية	PEMA
المعهد الوطني لمحو الأمية الوظيفية واللغويات التطبيقية	INAFLA
عملية التنمية الريفية	ODR
المديرية الوطنية للتعليم غير النظامي واللغات	DNAFLA
برنامج تطوير التعليم العشري	PRODEC
المديرية الوطنية للتعليم الأساسي	DNEB
المركز الوطني لمصادر التعليم غير النظامي	CNR-ENF
معهد عبد الله باري للغات	ILAB
مركز التعليم التنموي	CED
المركز الوطني للتربية	CNE
الأكاديمية المالية للغات	AMALAN
الأكاديمية الأفريقية للغات	ACALAN
وكالة التعاون الثقافي والفني	ACCT
جمعية القروية	AV

مركز تعليم المرأة	Café
نادي أصدقاء اللغات الوطنية في مالي	CALAN-MALI
المركز المحلي لبحوث اللغويات التطبيقية	CELRELA
الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة	UNESCO
مركز اللغات	CL
وصف اللغات	DELAN
المديرية الوطنية للتعليم غير النظامي والوطني	DNENF-LN
المديرية الإقليمية لمحو الأمية الوظيفية	DRAF
ديناميات (استمرار نمو اللغة) اللغات	DYLAN
التعليم للجميع	EPT
الرسم اللغوي	ESLI
كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية	FLASH
الجمعية اللغوية الدولية	SIL
التعليم غير الرسمي	ENF
الاتحاد الأكاديمي الدولي	UAI

بالنظر إلى هذه المنظمات الكثيرة مع مشاريعها الضخمة خاصة المحلية منها، لم تتحقق شيئًا من أهدافها الكثيرة وحتى موقعها على الإنترنت غير مفعلة ولم تُحَدَّث، فيفترض أن تكون لها مجلة، أو تكون معلوماتها الأساسية –على الأقل– متوفرة على موقعها، فمن

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الصعب الرد على الرسائل، مع وجود وسائل لذلك، لأن الإنترنت في العاصمة متاح، فينبغي استحداث هذه المواقع وتفعيلها والتنسيق معًا لتوحيد الجهود؛ تحقيقًا للأهداف التي من أجلها أُسِّسَت.

٢- بحث السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي، وتأثيرها على اللغات الوطنية:

استخدم الاستعمار القوة المفرطة لنشر اللغة في إدارة الدول المستعمرة، وفرضت على هذه الدول نشر لغتها، بدليل أن مناطق «السودان الفرنسي» لما أرادت نيل استقلالها الذاتي، اشترط عليها «ديغول» الحاكم الفرنسي سنة ١٣٧٨هـ بين قبول الدستور، لتصبح الدولة عضوًا في مجموعة الشعوب الفرنسية وتضمن لها الدفاع والاقتصاد والشؤون الخارجية، أو رفض الدستور؛ مما يعني الاستقلال التام مع التهديدات والوعيد بقطع كل المعونات الفنية والإدارية. فقبلت معظم الدول الدستور المقترح والشروط (شاكر، بيلتو ١٩٨٦م). واستقلت «جمهورية مالي» بقبول الدستور الفرنسي المقترح، وأصبحت مالي من بين الدول الفرنكونية، دون النظر إلى مصلحة الدولة والمجتمع وطبيعتها. وهذا يثبت أن الاستعمار يستخدم اللغة الفرنسية والفرنكوفونية في خدمة مشاريعها السياسية الإستراتيجية (طجو، ٢٠١٦). حارب الاستعمار اللغة العربية بوسائل مختلفة، كما حارب اللغات الوطنية كلَّها، لفرض لغته على مناطق السودان الفرنسي، علمًا أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المكتوبة من بين تلك اللغات المحلية (الأفريقية)، فمن المنطق أن تكون هي اللغة المنافسة للغة الفرنسية، لأن المقاومة الشديدة التي واجهها الاستعمار كانت من المثقفين بالثقافة العربية الإسلامية؛ لذا حاولت التخلص من اللغة العربية والمنتمين إليها، فأُنشِئت المدارس الفرنسية، واشتُرِط على أولاد المسلمين المشاركة في التعليم لإضعافها (اللغة العربية)، والضغط على المدارس التقليدية (المراكز القرآنية والزوايا في المساجد والنوادي)

التي يتناقل بينها العلماء والفقهاء للتدارس. فأصدر «فهدرب» الحاكم الاستعماري في سنة ١٨٥٧م، قرارًا بإغلاقها، وامتنع عن افتتاح المدارس العربية إلا بشروط، فنهب التراث الديني والعلمي والثقافي للمنطقة، وقضوا على العلماء (كجيرا،٢٠١٣).

أ- أهم وسائل الاستعمار في التأثير على اللغات الوطنية:

١- منع التحدث باللغات الوطنية والمخاطبة بها:

مُنِع التحدث باللغات الوطنية خلال فترة الاستعمار، أو الكتابة بلغاتها في المدارس وفي الدوائر الحكومية (ميغا، ٢٠٠٦)، والغريب في الأمر، أن جل المثقفين (الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين، ورجال الأعمال) في المدن يتحدثون - حتى الآن- غالبًا باللغة الفرنسية أو الإنجليزية بدلًا من اللغة المحلية أو لغة الأم حتى بين أهاليهم.

٢- منع اللغات ذات المكانة في المجتمع من التمدد والانتشار:

من أهم وسائل الاستعمار في التأثير على اللغات، منع اللغات ذات المكانة في المجتمع من التمدد والانتشار، كتشجيع اللغات العامية على اللغة العربية، ويُعد هذا المنع من بين أخطر وسائل الاستعمار لمحاربة اللغات المنافسة له. ويرى سعودي (٢٠٠٢) أن الاستعمار شجع اللغات العامية للقضاء على اللغة العربية، مثل: دعمه للغة الأمازيغية في المغرب العربي، إذ أنشأ لها أكاديمية في فرنسا سنة١٩٦٧م، وكذلك في مصر وسوريا وبلاد المغرب العربي على يد مفكرين عرب. وأما في جمهورية مالي فيرى الباحث أن اتخاذ أكثر من أربع لغات وطنية أو رسمية هي عرقلة عن التطور اللغوي، فقد مُنِعت أي لغة من اللغات المحلية أن تتطور وتنتشر. وكان للمنظمات الحكومية والأهلية دور في نشر لغات محلية أخرى والترويج لها غير اللغات الوطنية الرسمية المعترف بها في الدولة، وهي

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

كثيرة أصلًا فقد اعترفت الدولة بثلاث عشرة لغة، وهذه اللغات ليست أكثر من غيرها استعمالًا، كما أن هناك لغات لم تدرج من اللغات الوطنية، علمًا أن استعمالها (أو الناطقين بها) أكثر بكثير، مثل لغة «مورو»، وبالنظر أيضًا إلى المكانة الاجتماعية للغات وقوتها؛ فاللغة العربية لم تدرج من بين اللغات الوطنية إدراجًا مباشرًا[16] وهي لغة محلية أدبية ثقافية ودينية وعرقية، ولها تاريخ في جمهورية مالي.

٣- إصدار القوانين للتشدد على المدارس العربية الإسلامية:

وهي خاصة باللغة العربية لأنها المنافس الحقيقي للغة الفرنسية، وبقية اللغات كلها شفهية. فالحاكم الاستعماري «فهدرب» أصدر قرارًا مفصلًا برقم (٩٦)، في ١٩٥٧م، يتعلق بالكتاتيب القرآنية والمراكز التعليمية الإسلامية؛ للرقابة عليها، ومنع افتتاح المدارس العربية الإسلامية إلا بإذن من الحاكم، واشترط مشاركة الأولاد الذين بلغوا من العمر(١٢) سنة في المدارس الاستعمارية، وتتابعت القوانين الصارمة من حكام الاستعمار؛ لعرقلة التعليم العربي والإسلامي (كجيرا، ٢٠١٣).

٤ – قطع الصلة بين اللغة العربية واللغات المحلية:

وضع الاستعمار خطة لتعليم اللغات المحلية في المدارس الحكومية من المرحلة الابتدائية، وفرض استخدام الحروف اللاتينية بدلًا من الحروف العربية التي كانت تُكتب بها من قبل، ودعمها لتكون الحروف اللاتينية بديلًا للحروف العربية (ميغا، ٢٠٠٦). وتحققت الخطة فعلًا وأصبحت اللغات الوطنية وبعض من المحليات تكتب بالحروف اللاتينية، وأُلِّفت كتب إسلامية وتفاسير مكتوبة بالحروف اللاتينية من قِبل المستعربين للأسف! وقد يرجع السبب في ذلك إلى وجود منظمات تدعم التأليف بالحروف اللاتينية وتشجعه.

١٦- يعني: اعتراف الحكومة باللغة العربية من خلال اللغة الحسانية.

٥- محاولة التأثير المباشر أو الإشراف على تعليم البلاد المستعمرة:

كانت المدارس التقليدية الإسلامية منتشرة في غرب أفريقيا قبل الاستعمار، لنشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية، ولما دخل الاستعمار هذه البلاد حارب اللغات الوطنية واللغة العربية بصفة خاصة، وحدَّ من انتشارها، وعمل على فرض السيطرة عليها بكل الوسائل، ثم بدأ في إنشاء مدارس عربية في المدن لنشر الثقافة الاستعمارية بسياسة المهادنة والاحتواء، فأُنشِئت أول مدرسة عربية في مدينة جِينِي سنة ١٩٠٦م، كما أُنشِئت مدرسة عربية أُخرى سنة ١٩١٠م في مدينة تُومْبُكْتُو على يد الحاكم الفرنسي أيضًا (كجيرا،٢٠١٣).

ب- تأسيس المنظمة الفرنكوفونية وتأثيرها على اللغات الوطنية في جمهورية مالي:

المنظمة الفرنكوفونية: عبارة عن مجموعة من الدول الناطقة باللغة الفرنسية، وهي من أهم المنظمات العالمية الإمبريالية الاستعمارية التي تهدف إلى نشر اللغة الفرنسية والثقافة العلمانية الغربية في مستعمرات فرنسا خاصة. أُسِّسَت سنة ١٩٦٠م، وتضم (٨٠) بلدًا و(٥٧) عضوًا و(٢٢) مراقبًا، غايتها حماية اللغة الفرنسية والتعزيز لها، ونشر قيمها، والترويج للتعدد اللغوي. وللمنظمة الفرنكوفونية أبعاد لغوية ثقافية وسياسية واقتصادية، ولها زراع في المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والجامعات، وفي الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والصحف والمجلات (طجو، ٢٠١٦). من خلال هذه المؤسسات، تلعب المنظمة دورها السياسي والعسكري والإعلامي، فتُرَوِّج لثقافتها العلمانية وشرعية تدخلها في شؤون الدول المستعمرة لها، وللمنظمة الفرنكوفونية فروع تابعة لها تعمل تحت إشرافها، ولذلك يُعد تأثير هذه المنظمة وأتباعها واضحًا.

٣- تحليل اللغات الوطنية، حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي:

أ- وضع اللغات الوطنية في جمهورية مالي:

يرى المحمود (٢٠١٥) أن قياس مدى نجاح التخطيط اللغوي، يعني تطبيق القوانين السياسية على أرض الواقع، لكن يمكن التفريق بين قياس نجاح التخطيط اللغوي، ووضع السياسة اللغوية. فقياس مدى نجاح التخطيط اللغوي يعني قياس مدى تطبيق القوانين السياسية على أرض الواقع، وأن هذه السياسة اللغوية يمكن اعتبارها الغاية المرجوة التي يسعى لتحقيقها في السياسة اللغوية. أما الشق الثاني (وضع السياسة اللغوية) فهو من مهام السلطات العليا في البلاد، وينبغي تشجيع الدول للقيام بها، وعند غياب هذا الجانب فلن يكون هناك سياسة ولا تخطيط. وبالنظر إلى السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي والتي أُطلِقت من خلال إصلاح التعليم العام منذ ١٩٦٢م واستَخدَمت اللغات الوطنية في المدارس وكذلك المبادرات السياسية والقانونية والمؤسسية، أدت هذه الإجراءات إلى تعزيز اللغات الوطنية التي كانت شفهية مع وجود لغة رسمية (الفرنسية) على حسابها، وتُستَخْدَم كلغة عمل في إدارة الدولة، والهيئة التشريعية والعدالة وإصدار القوانين وغيرها، مما تثبت قوة اللغة الفرنسية وهيمنتها على هذه اللغات، ومع ذلك تمكنت اللغات الوطنية من أن يكون لها حضور وأنشطة في مجالات كثيرة بفضل طبيعة المجتمع والسياسة اللغوية التي اتخذتها السلطات لدعمها ونموها، فقد تطورت في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، فهي لغات التواصل في الأسر والشوارع والمعامل وفي الإعلام والخطب السياسية والدينية، كما استُخْدِمت في برنامج محو الأمية الوظيفية وفي التدريب الفني والمهني والتعليم الرسمي والصحافة المكتوبة والوثائق

الدينية[١٧] (secrétariats généraux, 2015). تكون هذه وغيرها معدومة في الدول المستعمرة التي لم تكن لها سياسة لغوية، فبعض دول غرب أفريقيا – مثلًا– لها لغات محلية كثيرة، ولكن اللغة الفرنسية غلبت عليها، فانقرضت بعضها وتلاشت بعضها الآخر، وأصبحت تُسْتَخْدَم في ظروف ضيقة لعدم وجود سياسة لغوية داعمة لها.

ب– الالتزامات التي أدت إلى تطوير اللغات الوطنية:

هذه الالتزامات، هي: عبارة عن آليات وعوامل، ساهمت في تطوير اللغات الوطنية في جمهورية مالي.

١– **الالتزام السياسي**: تجسدت في الالتزام بتعزيز اللغات الوطنية من خلال الالتزام بالتوصيات العلمية للدراسات التي تعقب المؤتمرات المحلية والدولية التي تشارك فيها، وتطبيق توصيات الندوات والمنتديات الوطنية حول اللغة، انطلاقًا من إصلاح التعليم في ١٩٦٢م، مرورًا بمؤتمر وزراء التربية والتعليم في طهران سنة ١٩٦٥م وغيرها من المؤتمرات والمنتديات الداخلية والخارجية، وقدم المنتدى الوطني للتعليم في ٢٠٠٨م توصيات، أهمها: استخدام اللغات الوطنية في مختلف مستويات التعليم، وفي جميع مجالات الحياة العامة لضمان التنمية الذاتية للبلد، وإنشاء لجنة وطنية للمصطلحات لتنسيق اللغات وتوحيدها، وتعزيز بيئة التعلم وتدريب معلمي اللغات الوطنية.

٢– **الالتزام القانوني**: تُستمد من النصوص القانونية المتخذة من قبل السلطات منذ ١٩٦٢م إلى يومنا هذا (secrétariats généraux 2015).

١٧- الوثائق الدينية المذكورة هنا للتنصير غالبًا، فحركة التنصير في هذا المجال مستمرة منذ دخول الاستعمار، حيث عندهم كتيبات بلغات المتدينين بالمسيحية، كلغة الدوجون.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

ت- الإنجازات في مجال النهوض باللغات الوطنية:

أهم الإنجازات في مجال النهوض باللغات الوطنية -بتصرف- كما أشار إليه (secrétariats généraux 2015) استخدام اللغات الوطنية على نطاق واسع في مجالات مختلفة؛ في مجال التعليم والثقافة والزراعة والثروة الحيوانية وصيد السمك والصحة والحرف اليدوية وحماية البيئة وفي التجارة والتمويل (التمويل الصغير) والسياسة والصحافة الشفوية والمكتوبة، ومن هنا يظهر الامتداد المستمر لاستخدام اللغات الوطنية في مجالات الحياة اليومية، وتعزيز اللغات والترويج لها في المجتمع المالي الذي يساهم في وضع الخرائط اللغوية للبلديات والدوائر (المناطق) والأطلس اللغوي لجمهورية مالي، بل وتزيد السلطات المحلية فرصة اختيار لغة أو لغات العمل.

١. **في مجال البحث اللغوي**: كان هناك جهود جبارة في مجال البحث اللغوي، حيث أُنشِئت الحروف الهجائية ووُضِعت قواعد لنسخ اللغات الوطنية وكتابتها، وتطوير قواعدها، والمعاجم المتخصصة في التاريخ والوثائق المرجعية، وطرق محو الأمية الوظيفية، وتدريب الكبار، ومشاركة أكبر عدد من للمتعلمين الجدد في القرى، وإجراء دراسات على بعض اللغات الوطنية، مثل: «اللغة البَمْبَارِيَّةُ» وكتابة بعض القصص من التراث الشفهي في اللغات الوطنية، ودراسات حول دودة غينيا والملاريا ومرض الكلب، ودراسة في علم الحشرات ومشاريع من (ACCT) والوصف المنهجي للغات ومخطط اللغات، وبرنامج تنسيق الحروف الهجائية للغات الوطنية العابرة للحدود، مثل: أبجديات المَانْدِنْكَا والفُلاَّنِيَّة. ومن الأكاديمية الإفريقية للغات، وتطوير الوثائق المرجعية باللغات الوطنية في قواعد اللغة والمعاجم المتخصصة في التاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكمياء والعلوم الطبيعية من قبل معهد عبد الله باري للغات (ILAB)، ونسخ الوثائق الدينية والوثائق المرجعية (القواعد والمعاجم والقواميس...) باستخدام الحروف

اللاتينية من قبل البعثات والكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية، ودراسات لغوية أجرتها (SIL) على لغات: سِينَارَا وتمَارَا وصُنْغَايْ... وأجريت بحوث أيضًا من قبل (MAKDAS) للترجمة وعلوم الكمبيوتر باللغات الوطنية.

٢. **في مجال التربية**: أُدْخِلت اللغات الوطنية في التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتعمل المئات من مراكز محو الأمية الوظيفية، حيث أُدْرِجت اللغات الوطنية في مختلف مراحل التعليم إجباريًّا، فيجب على الطالب الجامعي في كلية اللغات وعلوم اللغة (جامعة بماكو) اختيار لغة من اللغات الوطنية كمادة أساسية، وكذلك في بعض التخصصات الأدبية من المرحلة الثانوية، والمعاهد اللغوية كلها بلا استثناء منذ عقود، فقد تخرج المئات ممن تعلموا هذه اللغات، وهناك مراكز، مثل: (Café) و(CAF) و(CED) لها دور بارز في التدريب والتعليم، وكلها تتعلق باللغات الوطنية في جميع المقاطعات، تنفيذًا للسياسة التعليمية المخطط لها. وعلى مستوى التعليم الرسمي؛ حقق التدريس باللغات الوطنية نجاحًا باهرًا من خلال إدخالها في المدارس تدرجيًّا (١٩٧٩-١٩٩٣) إلى تعميمها سنة ١٩٩٤م، حيث تُستخدَم إحدى عشرة لغة من أصل ثلاث عشرة لغة في المدارس، مما نتج عن ذلك: قدرات أعلى وأداء أفضل للمتعلمين، وتقليص كبير في وقت التعلم، يتناسب مع المواد التعليمية وواقع المناطق الاجتماعية المختلفة في البلاد.

٣. **في مجال الترجمة والإنتاج**: تُرجِمت العديد من أعمال الحكومة (النصوص الرسمية للدولة)، كترجمة الدستور وشهادة الميلاد وشهادة الزواج وبطاقة الهوية والنشيد الوطني وقانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية والميثاق الوطني وميثاق إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي وميثاق الاتحاد الأفريقي للنظام الأساسي واللوائح الداخلية للعديد من الجمعيات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما تُرجِمت وثائق دينية مختلفة وقانون الغابات والتوجه الزراعي ورمز الطرق وقانون

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الزواج والوصاية في مالي... شريط فكاهي عن الإيدز وحدة تدريبية للمدربين من أجل الوقاية من الأمراض المنقولة، فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في نظام التعليم، مذكرة عرض الميزانية الحكومية لسنة ٢٠٠٨م، ترجمة وثائق ثقافية، مثل ترجمة ميثاق كُورُوكَانْفُوغَا. كما أُجرِيت العديد من الترجمات الأخرى إلى اللغات الوطنية من قبل الخدمات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والخبراء والباحثين في مجالات الوثائق الفنية باللغات الوطنية في الزراعة والثروة الحيوانية وصيد السمك والحرف وتربية النحل والأعمال الثقافية والعلمية والتكنولوجية... (secrétariats généraux 2015).

٤. **في مجال الصحف**: تحتل الصحف باللغة الوطنية مكانة مهمة في الصحافة المكتوبة، منها لغة البَمْبَارِيَّةُ (KIBARU) والفُلاَّنِيَّة (Fulfulde) و(XIBAARE IN SONINKE) و(BAMANAKA) تصدر هذه الصحف شهريًّا عن الوزارة المسؤولة عن الاتصالات والمسؤولة عن الأرياف، وتسمى ثلاثية الصحف باللغات الوطنية. بالإضافة إلى المعلومات الزراعية والرعوية والبيئية التي تفضلها؛ لتمنح الصحافة الريفية باللغات الوطنية مكانًا كبيرًا للأخبار الوطنية والدولية والمعلومات ذات الطبيعة العامة، وللصحافة المكتوبة أيضًا متابعة مع منشورات جديدة أخرى في «البَمْبَارِيَّةُ» أنتجتها هياكل خاصة، وتشمل هذه الجريدة الشهرية: (NTULOMA) (KOLONKISE) (YIRIWABUION JEKABAARA) (DIBIFARA) التعاونية، (JAMANA) ساهمت هذه الصحافة المذكورة وغيرها من الوثائق والنصوص الرسمية المترجمة إلى اللغات الوطنية في تطوير بيئة القراءة والكتابة في مالي، إلى جانب الصحافة المكتوبة باللغات الوطنية والصحافة الشفوية عبر الإذاعة (secrétariats généraux 2015). تغطي الإذاعة الوطنية والمحطات الإذاعية الإقليمية والخاصة والمجتمعية برامجها

باللغات الوطنية المتعلقة بمختلف مجالات الحياة، مثل برنامج: (POY KAN POY)، حيث يسهل الوصول إليها حتى في القرى النائية من المزارعين والرعاة والصيادين عبر الراديو الذي يحملونه معهم أينما كانوا، وتغطي أكثر من (٢٠٠) محطة إذاعية محلية في جميع أنحاء البلاد، تنتج معظم برامجها الإذاعية باللغة الوطنية، وحتى الصحيفة الناطقة بالفرنسية تُتَناوَل باللغات الوطنية في الإذاعة والتلفزيون. وتحتل الإعلانات الدعائية والبيانات الصحفية باللغات الوطنية مكانًا مهمًّا في جدول البث الخاص بوسائل الإعلام، كما قام بعض المذيعين بالإبلاغ عن المباريات لكرة القدم باللغات الوطنية، وعرض برامج وأفلام وثائقية شعبية ودينية ... أنتجها المواطنون. واستخدام خمس لغات وطنية على الإنترنت؛ اللغة البَمْبَارِيَّةُ والسُّونِنْكِيّة والفُلاَّنِيَّة والسُّنْغَيْ ودغوسو. وإذاعة الأخبار والبرامج والأفلام الوثائقية المختلفة حول الموضوعات العلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية في التلفاز الوطني. (secrétariats généraux 2015)

٥. **في مجال الاتصال**: استخدام اللغات الوطنية في الهاتف المحمول من خلال الرسائل النصية والمكالمات التفصيلية.

٦. **في مجال الاقتصاد**: مجال التنمية الريفية: المزارعون، المتعلمون، الرعاة، والصيادون، والقرويون... حيث يستطيع كل من هؤلاء تنظيم أنفسهم وقدرتهم على استيعاب تقنيات الزراعة الحديثة وتطبيقها بفضل برنامج محو الأمية الوظيفية في برامج خدمات الدعم العامة والمنظمات غير الحكومية.

٧. **في مجال الصحة**: استعراض كيفية مكافحة الأمراض الوبائية المنتشرة في المناطق والدول الجوار ومقاومتها، مثل: الرسوم المتحركة حول الإيدز، واستخدام الكتيبات الصحية من قبل المستفيدين وعلاج الأمراض الشائعة في المنطقة.

٨. **في مجال العمل**: تعد الكفاءة في اللغات الوطنية ونسخها من بين المتطلبات الحالية في سوق العمل، خاصة في الأرياف والمنظمات غير الحكومية، إذ تفضل المتقنين لهذه للغات؛ يعني ما يتعلق بالأعمال والحقوق والواجبات على المواطن في المجتمع (secrétariats généraux 2015).

ث- التحديات التي تعرقل عملية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي:

بغض النظر عن الإنجازات التي أحرزتها هذه اللغات التي لم تعط حقها سياسيًّا وقانونيًّا واجتماعيًّا، فينبغي على المستوى السياسي أن تختار -على الأقل- لغة واحدة رسمية أو لغتين رسميتين بجانب لغة الاستعمار التي أعطي لها كل الصلاحيات على حساب اللغات الوطنية من سنة ١٩٦٠م إلى اليوم. ومع كل الأنظمة والقوانين المعززة للغات الوطنية؛ هل أصبحت هذه اللغات تهدد اللغة الفرنسية؟ وهل يمكن لها أن تحل محل لغة الاستعمار (الفرنسية)؟ وهل هي في مستوى أدبيات هذه اللغات وتطورها والدراسات المتعلقة بها في العلم والأدب، وانتشارها، ومستوى استخدامها في التواصل الإقليمي والدولي مثلما وجدت اللغات التي كانت تستخدم في نطاق ضيق وخُطِّط لها، فأصبحت أشهر اللغات، على سبيل المثال: اللغة العبرية التي كانت لها التجربة الفريدة، فبجهود التخطيط اللغوي أصبحت لغة حية ورسمية لدولة إسرائيل، واللغة الأم لمعظم المواطنين الإسرائيليين. (حسن، ٢٠١٦) وكذلك نشر اللغة ورفع عدد المتحدثين بها من خلال العديد من الهيئات والمؤسسات والمعاهد، مثل معهد المجلس البريطاني الذي يشير إلى أن عدد المستفيدين في ٢٠١٧م بلغ (١٣١) مليون مستفيد (المحمود، ٢٠١٨) وغيرهما من الأمثلة الحية في مجال التخطيط اللغوي. وعليه فالتحديات التي تعيق عملية التخطيط

اللغوي قائمة في مستويات مختلفة. ومن التحديات كما يرى (secrétariats généraux 2015) على الصعيد السياسي: عدم تطبيق الالتزامات التشريعية والقانونية للغات الوطنية، من حيث بناء القدرات، وعدم وجود خطة تدريبية ومهنية للمدربين باللغات الوطنية، وعدم وجود مقررات مدرسية خاصة باللغات الوطنية، وانعدام الموارد البشرية في علم اللغة التطبيقي من حيث البحث الإجرائي، وقلة البحوث اللغوية والتربوية في مجالها أو عدم وجودها أصلًا. ومن التحديات على مستوى التمويل والإدارة: عدم وجود ميزانية تُمَوِّل البحوث المتعلقة باللغات الوطنية، وعدم التنسيق بين المبادرات والمشاريع والبرامج المتعلقة باللغات الوطنية، وعدم توظيف اللغات الوطنية واستخدامها في الصحف والمجلات، وكتابتها من قبل الكتاب أو الترجمة منها وإليها... في ضوء ما ذكر، يستدعي الأمر استحداث سياسة لغوية، وبناءها بناء قويًّا يُعزِّز وضع اللغات الوطنية، ويساهم في نشرها وتلبية حاجات المجتمع، ويحقق أهداف السياسة اللغوية المخططة للدولة.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي، فالسلطات العليا في جمهورية مالي وضعت سياسة لغوية منذ الاستقلال للمحافظة على لغاتها المحلية، حيث تمكنت من خلق بيئة لغوية لبعض اللغات المحلية التي اعتمدت في الدستور، فأصبح تعليم اللغات الوطنية إجباريًّا في مختلف مراحل التعليم، حيث يجب أن يختار الجامعي في جامعة بماكو لغة من اللغات الوطنية كمادة أساسية. وأن تُدَرَّس اللغات الوطنية في المعاهد اللغوية، والتخصصات الأدبية واللغوية في المرحلة الثانوية ويكون ذلك إجباريًّا، لكن التطبيق الفعلي لتلك السياسة اللغوية التي طُرِحت لم تكن عادلة كما قررها الدستور، ويرجع ذلك إلى عدم وجود ميزانية خاصة لمشاريعها، ونقص الأدبيات اللازمة من كتب ومقررات ومدرسين ذي كفاءة للغات الوطنية.

التوصيات: توصل الباحث إلى توصيات، هي: اتخاذ أكثر من لغة رسمية ولغة عمل في جمهورية مالي، كالمعمول بها في الأمم المتحدة باعتبار أن لغة العمل هي لغة التواصل بين الموظفين في الدوائر الحكومية، وشرعنة إلقاء الخطابات الرسمية بها وترجمتها، مما يساهم في تعريب لغة العمل (اللغة الوطنية)، ومراجعة اللغات الوطنية من جديد، واختصارها على أربع لغات وطنية فقط، وتختار كلغة للعمل تدريجيًّا، وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ لأنها لغة يفهمها تقريبًا كل المناطق الجنوبية، واللغة الفُلاَّنِيَّة في وسط البلاد؛ لأن الدجون أغلبهم يسمعون الفُلاَّنِيَّة، والبوزو أيضًا يفهمون البَمْبَارِيَّةُ على الأقل، وعليه يمكن الاكتفاء بالفُلاَّنِيَّة فقط، وفي المناطق الشمالية اللغة السّنْغَيْ، حيث يفهمها كل ساكني المناطق الشمالية تقريبًا، والتَّمَاشَقْ لأنها لغة تشترك فيها الطوارق والعرب وغيرهما. اتخاذ اللغة

العربية لغة رسمية في جمهورية مالي بجانب اللغة الفرنسية لمكانة اللغة العربية اجتماعيًّا وتاريخيًّا. افتتاح مراكز تدريب المعلمين للغات الوطنية الأربع، وهي: البَمْبَارِيَّةُ والسّنْغَيْ والفُلاَّنِيَّة والسُّونِينْكِيّة لهذه اللغات، لقلة عدد المدرسين، وتكثيف التدريب دوريًّا. توحيد أبجديات اللغات الوطنية، لأن معظم هذه اللغات مكتوبة بالحروف العربية والحروف اللاتينية معًا. طباعة الكتب (المقررات الدراسية) للغات الوطنية التي أُشِير إليها، حيث يعتمد المدرسون -في الغالب- على وريقات عند التدريس. أن تخصص الدولة للغات الوطنية ميزانية خاصة بدلًا من إطلاق المشاريع، وطلب تنفيذها في الخارج لتطويرها ونشرها، ودعم البحوث والدراسات في مجالها. تنظيم دورات تكوينية دورية مجانية؛ تشجيعًا لطلاب المرحلة الثانوية والجامعية على المشاركة. تنظيم مسابقات ثقافية وأدبية لنشر اللغات الوطنية الأربع والترويج لها في المرحلة الأساسية والمتوسطة. استخدام اللغات الوطنية في الإشارات المرورية وترجمة أسماء المحلات والأماكن العامة للدولة من المحاكم والوزارات... التشجيع على استخدام اللغات الوطنية في التواصل الاجتماعي وفي التواصل العادي وبين المثقفين من خلال الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية. اتخاذ السلطات العليا قرارًا حاسمًا في تطوير اللغات الوطنية الأربع، كأن يفرض على طلاب الدراسات العليا والباحثين أن تتضمن رسائلهم وبحوثهم الأكاديمية في اللغويات كمية معينة من ترجمة المصطلحات العلمية للغات الوطنية أو تطوير جزء منها. إنشاء مواقع إلكترونية محلية لاستخدام اللغات الوطنية فيها، تكون ملتقى للشباب المثقفين للتعبير عن آرائهم. إنشاء مجلات علمية محكمة يكون شرط النشر فيها تقديم الدراسات اللغوية والأدبية باللغات الوطنية، وأن تكون شرطًا لترقية أساتذة الجامعة أيضًا.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

المراجع

المراجع العربية:

- سلامة، إبراهيم السيد محمد، ٢٠١٦ التخطيط اللغوية نحو اللغة الصينية، في المحمود، محمود بن عبد الله (تحرير) الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، ٢٥٥-٣٠٠، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

- طجو، محمد أحمد، (٢٠١٦) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في فرنسا: دراسة حالة، في المحمود، محمود بن عبد الله (تحرير) الاستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، ١٣٣-٢٢١، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

- لمحمود، محمود (٢٠١٥) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا، دراسة حالة، مجلة الدراسات اللغوية، ١٧، ١٦٩-٢١٨.

- دستور مالي ١٢/ ١/ ١٩٩٢م بمرسوم p-CTSP1 /073.92

- محمد، نفين فارق فؤاد، ٢٠١١، اللغة مرآة الفكر دراسة حول نشأة اللغة الطبيعية وتطورها: دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع١٢، ج٢ ٤٧٧-٥٠١.

- بو زياني، خالد (٢٠١٢ مارس، ١٩-٢٣) العربية لغة عالمية مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة (بحث مقدم) المؤتمر الدولي للغة العربية، بيروت.

- (آذار، ٢٠١٧) الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية. المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بقضايا الأقليات في جنيف. استُرْجِع من الرابط بتاريخ ١٦/ ٠١/ ٢٠٢٣.

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Minorities/SR/LanguageRightsLinguisticMinorities_AR.pdf.

◆ المقبل، هاني. (٢٠٢٣). التعددية اللغوية والثقافية في المنظمات الدولية، في الغميز، بندر بن عبد العزيز، (تحرير) تاريخ اللغة العربية في منظمة الأمم المتحدة، ٥٥-٩٣، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

◆ حسين عبد الله عبد العزيز أبكر، (٢٠١٩، يناير، ٩-١١) واقع التعليم الإسلامي في جمهورية مالي الحلول والمشكلات، ندوة التعليم الإسلامي في أفريقيا٢، السودان.

◆ بوكيلي، حسان، ٢٠١٦ التخطيط اللغوي: الأسس والامتدادات أعمال الندوة الدولية: تخطيط متن اللغة العربية -الواقع والآفاق، الجديدة: جامعة شعيب الدكالي -كلية الآداب والعلوم الإنسانية -مختبر البحث في البلاغة واللسانيات، ٢١ -٣٨ .

◆ الراشد، أمل عبد الله عبد الرحمن ٢٠٢١، تعدد اللغة في استعمال المملكة العربية السعودية: المظاهر والمؤثرات، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، ع١٠، ١٩٥-١٧١ .

◆ سعودي، محمد عبد الغني، ٢٠٠٢، التحديات التي توجه اللغة العربية في أفريقيا منافسة اللغات الأوربية، مجلة الجامعة الإسلامية ع ٣٦، ٣٧١.

◆ سيبي، عبد الرحمن (سبتمبر ٢٠٢٠) السياسة التعليمية في مالي عهد الرئيس موديبو كيتا، جريدة طلابية ثقافية اجتماعية نصف سنوي تصدر عن اتحاد طلاب مال بالسودان العدد ١٥.

◆ بالدي، محمد تفسير، ٢٠١٨، البحوث الجامعية باللغات الأفريقية: رصد ومتابعة قراءات أفريقية، ع ٣٥، ٨٦-٩٥.

◆ كالفي، لويس جان، ٢٠٠٨، حرب اللغات والسياسة اللغوية، حسن حمزة، ترجمة ط١، المنظمة العربية للترجمة ٢٠٠٥.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

- دوكورى، يعقوب، ١٩٩١، جغرافية مالي، ط١، دار الرشاد الحسنية الدار البيضاء.
- مليح، يونس والعسيلي، حسان ٢٠٢٠ المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي مجلة المنارة الدراسات القانونية والإدارية ع ٢٩، ص ٦٤-٣٦.
- الوادعي، مالك محمد عباد، ٢٠١٨، السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في ألمانيا، مجلة التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية ع٧، ٨٣ -١٠٢.
- راضي، سحر سويلم، ٢٠٢٠، تخطيط الوظائف اللغوية للغة العربية إطار عام لرؤية إستراتيجية، في صالح، محمود إسماعيل، (تحرير) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ١٠-٦١ الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- ابن رابح، محمد، ٢٠١٥، التخطيط اللغوي في الجزائر، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية تجارب من الدول العربية الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ٢٩٣-٣٣٢.
- ناجح، عبد الرحيم، ٢٠٢٠، الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية ٢٠١١، في صالح، محمود إسماعيل، (تحرير) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ٦٢-٨٧ الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- صالح كاتب، سعود (٢٠٢٣). التعددية اللغوية والثقافية في المنظمات الدولية، في الغميز، بندر بن عبد العزيز، (تحرير) تاريخ اللغة العربية في منظمة الأمم المتحدة، ٩٧-١٤٢، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- حسين، محمد أحمد صالح، (٢٠١٦) اللغة العبرية في الكيان الصهيوني البدايات والوقائع والتحديات، في المحمود، محمود بن عبد الله (تحرير) الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، ٣٥٧-٤١٨، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

- المحمود، محمود بن عبد الله (٢٠١٨) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، في صالح، محمود إسماعيل، (تحرير) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ٠٦-٤٧ الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- هولت، جونسون، ٢٠١٥، «طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي دليل عملي» محمود، المحمود، ترجمة؛ دار جامعة الملك سعود للنشر ٢٠١٨.

المراجع الأجنبية:

- Guindou، Paul، 2015، Presentation De La Politique Linguistique Du Mali Retreview: https://archives.au.int/handle/123456789/1543 a la date 20/01/2023
- Département science du language)l'AMALAN(Retreview: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000222676. a la date 22/01/2023.
- Olubukola, A. & Moruwawon, S. (2015). Le problem d Amenagement Linguistque en Afrique de louest: le Cas des Langues Exogenes et Endogenes. International journal of humaniies and cultural studies. V1, Issue 4, p388-400 Retrieve: https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr 2021. A la date: 23 /01/2023.
- Leveratto Jean-Marc 2021 Politique linguistique et Politique Culturelle de la France en Afrique Subsaharienne La politique linguis-

tique de la France dans le monde May 2019 Wuhan Chine hal-03201788. https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr. 2021. a la date: 23 /01/2023.

- Pakarinen Anu « Le statut Français en Afrique La politique Linguistique au mali et au Sénégal » Mémoire de maitrise Langue Françaises Institut des études de langues et de traduction Université de Tampre printemps 2009 Retriever : https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr. 2021. A la date: 23 /01/2023

- Suresh KumarK Majeed Akhtar. 2019 "The inclusion of Minorities in INDIA the Legal and Political Framework Retrieve: https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr 2021. A la date: 23 /01/2023.

- Sharma Girraj Sharan, 2022, Les Groupes Ethniques du Mali: Dans Les Contextes De La Culture et De La Langue. Département d'Anglais Et de Langues européennes, moderne Université de Lucknow, Lucknow Uttar praesh INDIA. Retrieve: http://s3-ap-southeast-1.amazonaws.com/ijmer/pdf/volume11/volume11-issue1(5)/10.pdf a la date :23 /01/2023.

- Remane, Katja, 12/10/2010, Bamako, swissinfo.ch, Retrieve: https://www.swissinfo.ch/fre/le-mali--le-pays-le-moins-francophone-d-afrique/28515390, A la date: 26 /01/2023.

- Retrieve:https://information.tv5monde.com/afrique/mali-dans-un-pays-aux-70-langues-pourquoi-n-en-n-avoir-qu-une-seule-officielle-478813, Une interview du professeur pour la chaîne T25. A la date: 26 /01/2023.

- Secrétariats généraux. (2014) D’un employé du ministère de l’Éducation nationale par Omar Traore, oumarmadyt@gmail.com
- Secrétariats généraux. (2019)
- Secrétariats généraux. (20112) Par le responsable des affaires des langues nationales via IBrahim Coulibaly au ministère de l’Éducation nationale. (0022376466863)
- Sidibe Abdoulaye, (2021) Le français l’arabe et les langues locales en Afrique subsaharienne (le cas du mali). Université jean Moulin Lyon 3 mémoire de master2.
- Remane Katja 2010, Bamako, swissinfo.ch Retrieve: https://www.swissinfo.ch/fre/le-mali--le-pays-le-moins-francophone-d-afrique/28515390 A la date: 23 /02/2023.

عرض كتاب:
«اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي»[1]

د. محمد بن مفلح الشهراني[2]

أصدر مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية هذا الكتاب (اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي) الذي يُعد ضمن حزمة من البرامج اللغوية والمبادرات المتصلة بتعزيز دور اللغة العربية؛ لتتبوأ مكانة تليق بها في المنظمات الدولية. وقد شارك في هذا الكتاب عدد من الباحثين والمتخصصين الذين حاولوا استكشاف جهود منظمة التعاون الإسلامي في خدمة اللغة العربية من خلال رصد حضورها واستعمالها في المنظمة.

تُعدُّ منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية، كما تُعد اللغة العربية فيها إحدى اللغات الرسمية، ولأجل ذلك يأتي كتاب «اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي»؛ ليرصد واقع استعمالها في المنظمة بمختلف هيئاتها وأجهزتها، ودور كلٍّ منها في دعم حضور هذه اللغة الشريفة من خلال وضع برامج ومشاريع ومبادرات ...؛ لخدمة اللغة العربية ونشرها.

١- بيانات الكتاب: عنوانه: "اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي»، المحرر: الأستاذ الدكتور صالح بن حمد السحيباني، المحرر المساعد: الدكتور محمد بن مفلح الشهراني. شارك فيه عدد من الباحثين. عدد صفحات الكتاب: (٢٨٣). الناشر: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

٢- وزارة التعليم.

محتوى الكتاب:

جاء أول أبحاث هذا الكتاب تحت عنوان: «اللغة العربية في المنظمات الدولية: منظمة التعاون الإسلامي أنموذجًا؛ الواقع والآفاق»، حاول فيه الأستاذ الدكتور صالح بن حمد السحيباني إبراز واقع اللغة العربية، واستكشاف استعمالها، ورصدها في منظمة التعاون الإسلامي؛ وذلك سعيًا نحو الوقوف عند هذا الواقع، واستقراء آفاقها المستقبلية، علمًا أن الأستاذ الدكتور صالح أكَّد بأن هذا المستقبل مرهون بمدى التزام المجموعة العربية في الحديث بلغتها العربية والاعتزاز بها في إطار المنظمة وأجهزتها المتعددة، وكذلك كتابة مذكراتها وخطاباتها بهذه اللغة، وتبنِّي مبادرات نوعية لتعزيز حضورها، ويكون ذلك بالتنسيق والتكامل والتعاون بين دول هذه المجموعة، وكذلك بعض هذه الجهات والمؤسسات الإقليمية العربية المعنية بهذا المجال. وقد احتوى البحث ثلاثة محاور، جاء المحور الأول بعنوان «نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي (التأريخ والنشأة)، وناقش المحور الثاني مظاهر استخدام اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي، وأشار المحور الثالث إلى التحديات والآفاق المستقبلية، وانتهى البحث بتقديم التوصيات والمقترحات التي تخدم ميدان استعمال اللغة العربية في هذه المنظمة العريقة.

أما ثاني المشاركات، فكانت بعنوان: «اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي» للدكتور هشام خوجلي الذي بدأ بحثه بالحديث عن أهمية اللغة العربية، ومن ثم مكانتها في المنظمات الدولية سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة التعاون الإسلامي، وضرورة التمييز بين اللغة الرسمية ولغة العمل في مصطلحات المنظمات الدولية. وحاول الباحث الوقوف على وضع اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي، وتتبع مواضع استخدام هذه اللغة من خلال وثائق المنظمة الداخلية والخارجية، وكلمات الأمين العام، ومحتوى المواقع الإلكترونية، والمداولات خلال الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات. أشار

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

كذلك الدكتور هشام إلى دور جامعات المنظمة في نشر اللغة العربية في الأقاليم التي تخدمها، وضرورة التعاون مع عدد من المؤسسات الدولية التي تعمل على دعم اللغة العربية ونشرها، مثل: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، والإيسيسكو، كما أشار الباحث أيضًا إلى أهمية الإدارات المعنية باللغة العربية داخل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وتحديدًا إدارة المؤتمرات التي تتألف من أربع شعب، هي: الترجمة الفورية، والتحريرية، والوثائق، وشعبة تنسيق المؤتمرات، علمًا أن العناية التي تُقدَّم في اثنتين من هذه الشعب محصورة على شعبة الترجمة الفورية والتحريرية، كما تفتقر هذه الإدارة إلى كثير من العناصر التي يمكن أن تخدم اللغة العربية. وعمل الباحث أيضًا مقارنة بين الخدمات التي تتوفر في شعبة التخطيط المركزي والتنسيق في الأمم المتحدة ولا تتوفر في إدارة المؤتمرات في منظمة التعاون الإسلامي وما تفتقر إليه هذه الإدارة، كما بيَّن الفارق بين المنظمتين في التعامل مع خدمات اللغات. وقد خُتِم البحث بتوصيات من أجل دعم اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي دائرة رصد حضور اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي، شارك الأستاذ الدكتور مجدي حاج إبراهيم ببحث موسوم بـ «حضور اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي للتربية والثقافة – إيسيسكو» من خلال أربعة محاور رئيسة، فقام أولًا بالتعريف بمنظمة التعاون الإسلامي للتربية والثقافة (الإيسيسكو)، وأشار إلى الأهداف التي تعمل الإيسيسكو على تحقيقها. تطرَّق المحور الثاني إلى حضور اللغة العربية في قطاعات الإيسيسكو ومراكزها، وما وضعته من إستراتيجيات، مع آليات تنفيذها في إطار التخطيط الإستراتيجي للنهضة التربوية والعلمية والثقافية والاتصالية للعالم الإسلامي، فقد تولى قطاع التربية – في إطار تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها – معظم البرامج وإقامة العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية في مجال تعليم اللغة العربية،

وإصدار الكتب والمجلات العلمية والترجمات العربية. من جهة أخرى نفَّذ قطاع الثقافة «مشروع كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف القرآني» من خلال إنشاء العديد من الكراسي الجامعية. وناقش المحور الثالث حضور اللغة العربية في برامج الإيسيسكو وأنشطتها، ومن أهم هذه البرامج: حضور اللغة العربية في ورش العمل والدورات التدريبية، وحضورها في المؤتمرات والندوات، وحضورها أيضًا في برامج إيفاد المدرسين إلى الدول الأعضاء، وفي إصدارات الإيسيسكو، وفي المراكز التربوية الوطنية المتخصصة، وحضورها أيضًا في جوائز الإيسيسكو. واختتم الأستاذ الدكتور مجدي مشاركته بمحور رابع، تناول فيه أبرز التوصيات والمقترحات والآفاق المستقبلية؛ لتعزيز حضور اللغة العربية في المنظمات الدولية.

وتحت عنوان «ورقة موجزة عن اللغة العربية في البنك الإسلامي» أعدَّت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هذه الورقة الموجزة؛ للتعرف على الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية في النهوض باللغة العربية في بلدانه الأعضاء وفي المجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء، ومن هذه الجهود: ما يقوم به البنك من دعم للغة العربية في العالم من خلال وضع برامج ومشاريع ومبادرات لتمكين اللغة العربية، ودعم إنشاء مدارس للتعليم الأساسي والمهني، ومعاهد لإعداد معلمي اللغة العربية في المجتمعات المسلمة في إفريقيا؛ ودعم التعليم الثنائي اللغة (العربية، والفرنسية) في البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية، وهو برنامج رُصِد له أكثر من (٣٠٠) مليون دولار، وينتفع منه أكثر من (٥٧) مليون طالب وطالبة في مراحل التعليم الأساسي؛ ومن هذه الجهود أيضًا تخصيص منح، ومساعدات فنية؛ لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ... كما تناولت هذه الورقة استعمال اللغة العربية في البنك، علمًا أن اللغة الرسمية للبنك هي العربية، وأن اللغتين الإنجليزية والفرنسية لغتا عمل؛ ولذلك سعى البنك إلى ترجمة أهم الوثائق إلى العربية

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

حتى يتمكن القارئ العربي من الاطلاع عليها بلغته الأم، مثل: التقارير السنوية، والقوائم المالية، والوثائق التي تُعرض على مجلس المديرين التنفيذيين، كما تناولت الورقة بعض التحديات التي تواجههم عند الترجمة، ومعالجة بعض من هذه التحديات، ومنها السعي إلى توحيد المصطلحات العربية داخل البنك.

وخامس هذه المشاركات، بحث قدَّمه الأستاذ الدكتور محمد حمد العسبلي بعنوان: «اللجنة الإسلامية للهلال الدولي واللغات الرسمية المستخدمة» اشتملت هذه الورقة على ثلاثة محاور؛ تناول المحور الأول مراحل تأسيس اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، إذ أشار الباحث في هذا المحور إلى مرور اللجنة بعدة مراحل من خلال مؤتمرات لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي، واجتماع ممثلي جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات المماثلة ووزارات الصحة، وصدور قرار إنشاء منظمة دولية إسلامية للهلال الأحمر، تُسمى «الهلال الأحمر الإسلامي». أما المحور الثاني فتناول المبادئ والوظائف والتنظيم، وتطرَّق الباحث في هذا المحور إلى المبادئ الأساسية الإنسانية المستمدة من القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، كما تناول تحديد وظائف اللجنة، وتناول أيضًا تحديد تكوين وشروط عضوية اللجنة، كما تناول أيضًا الأسس التي تقوم عليها مبادرات عملية السلام الاجتماعي. وتناول المحور الثالث مظاهر اللغات المستخدمة في اللجنة الإسلامية للهلال الدولي والأجهزة التابعة لها، وهي: العربية والإنجليزية والفرنسية.

شارك الأستاذ محمد بن عبد ربه اليامي بدراسة عنوانها: «اللغة العربية في اتحاد يونا والوكالات الأعضاء: رصد وتحليل»، تسعى هذه الدراسة إلى استعراض واقع اللغة العربية واستخداماتها في اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا) ووكالاته الأعضاء، مع التركيز على الوكالات خارج المجموعة العربية، وتستقصي هذه

الدراسة مظاهر استخدام العربية في الوكالات التي تتيح نسخًا عربية على منصاتها، من حيث مصادر المحتوى، وتحديات إعداده، والوسائط المستخدمة في عرضه، إضافة إلى القضايا اللغوية المتعلقة بالتحرير والترجمة، كما تبحث أيضًا العوامل وراء عدم استخدام بعض الوكالات للعربية في منصاتها، وتطمح الدراسة إلى تقديم تصور شامل عن واقع اللغة العربية في وكالات الأنباء بالدول الإسلامية؛ لمساعدة صانعي السياسات في الدول الأعضاء على اتخاذ أفضل القرارات في هذا الصدد، تناول المحور الأول اللغة العربية في اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي، كما تناول المحور الثاني اللغة العربية في وكالات الأنباء الاعضاء، حيث ناقش هذا المحور واقع اللغة العربية في دول الوكالات ذات المحتوى العربي، ودواعي استعمال العربية، ومصادر المحتوى العربي، وتحديات إعداد المحتوى العربي، كما أجريت دراسة تحليلية للمحتوى العربي في وكالات الدول غير العربية التي تقدم نسخًا عربية، وناقش المحور الثاني أيضًا الوكالات بدون محتوى عربي، حيث تناول في هذا الجزء عوامل غياب النسخة العربية، واتجاهات الوكالات بدون محتوى عربي تجاه إنشاء نسخ عربية في المستقبل، وانتهت الدراسة بخاتمة تضمَّنت عددًا من النتائج والتوصيات.

أما الورقة التي قدَّمها الدكتور عمرو الليثي بعنوان: «ورقة موجزة عن اللغة العربية في اتحاد إذاعات وتلفزيونات دول منظمة التعاون الإسلامي»، فتناولت جهود اتحاد إذاعات وتلفزيونات الدول العربية لدعوة اللغة العربية بين بلدانها، وما تلاقيه من تحديات تواجهها في هذا المضمار، كما أشار إلى المبادرات التي يتبناها الاتحاد؛ للحفاظ على اللغة العربية في الإعلام، ويكون ذلك من خلال النسيق والتعاون مع بعض الجامعات، كما تطرَّق إلى اللغة الإعلامية ودور العولمة في انفتاح اللغات على بعضها البعض، ثم أشار بعد ذلك إلى دور الصحافة في الحفاظ على اللغة.

قام الأستاذ إبراهيم بن عبد الله الخزيم بالمشاركة في هذا الكتاب بدراسة وُسِمت بـ «دور صندوق التضامن الإسلامي بمنظمة التعاون الإسلامي في نشر قواعد اللغة العربية وترسيخها»، وقد تطرَّقت هذه الدراسة إلى أهمية اللغة العربية في نشاط صندوق التضامن الإسلامي بمنظمة التعاون الإسلامي وذلك من خلال الوثائق والمستندات والمخاطبات، وأهمية تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها، إذ تُعدُّ من البرامج المهمة في نشاط صندوق التضامن الإسلامي، وكذلك من خلال إحلال اللغة العربية محل لغات أخرى غير العربية، وإنشاء كليات اللغة العربية في بعض الجامعات، والمراكز والجمعيات الإسلامية، ودعم نشاط المؤسسات ذات الصلة بنشر اللغة العربية وتعليمها، كدعم نشاط الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولي، وانتهت الدراسة ببيان موجز للمساعدات المادية التي قدَّمها صندوق التضامن الإسلامي بمنظمة التعاون الإسلامي.

ويأتي البحث التاسع بعنوان: «حضور اللغة العربية في أعمال مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك): الواقع والتحديات والآفاق» لـ الأستاذ نبيل دبور والأستاذ فادى فراسين، وقد بدأ البحث بمقدمة أشير فيها إلى ما تتميز به لغتنا العربية من امتداد تاريخي وثقافي وجغرافي واسع، وما تتميز به أيضًا من غزارة في مفرداتها واشتقاقاتها مما تجعلها قادرة على تجديد نفسها ومواكبة العصر، ويأتي هذا البحث ليسلِّط الضوء على واقع حضور اللغة العربية في إحدى مؤسسات المنظمات الدولية المسمى بـ (سيسرك) وهو أحد الأجهزة المتفرعة عن منظمة التعاون الإسلامي. فقد قام الباحثان بتقديم نبذة عن مركز سيسرك والمهام المنوطة به والبرامج والفعاليات التي يقوم بها، ومن ثم الحديث عن واقع حضور اللغة العربية في هذه البرامج والفعاليات، والانتقال بعد ذلك لذكر التحديات التي تواجه اللغة العربية واستخدامها في مركز سيسرك، وانتهت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى الدفع

باللغة العربية؛ لتتبوأ مكانها اللائق في المنظمات الدولية.

وشارك الأستاذ الدكتور فاضل بيات بورقة عنوانها: «حضور اللغة العربية ومكانتها في أعمال ونشاطات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)»، بدأت هذه الورقة بتمهيد عرَّف فيها الباحث هذا المركز والمعروف اختصارًا بـ (إرسيكا) ودوره في منظمة التعاون الإسلامي، وكيفية تحقيق أهدافه من خلال إقامة المعارض والمسابقات، وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية، وكل ما يستهدف دعم الأنشطة الثقافية والفنية، والهدف من ذلك كله؛ التعريف بصورة أفضل بالحضارة الإسلامية وزيادة التقارب بين دول المنظمة من ناحية، وبينها وبين دول العالم من ناحية أخرى، ودعم الحوار بين الحضارات، كما تطرَّق الاستاذ الدكتور فاضل إلى اهتمام المركز باللغة العربية، وفي خدمة القرآن الكريم بل وفي المصاحف القديمة تحديدًا، والاهتمام بالتراث الإسلامي والمخطوطات، وبالأوقاف الإسلامية ودورها في خدمة المجتمعات الإسلامية، وترجمة وثائق الإرشيف العثماني إلى اللغة العربية ونشرها، ومن جهود المركز أيضًا تطوير فن الخط العربي من خلال تنظيم المسابقات الدولية وإقامة المعارض، والتعريف بالتراث المعماري الإسلامي بالصور التاريخية، واختُتِمت هذه الورقة بتوصيات، ومقترحات، وآفاق مستقبلية، تجعل اللغة العربية تحظى بمكانة خاصة تعطيها الأولوية بين اللغات لدى منظمة التعاون الإسلامي.

أما الدراسة الحادية عشرة، فَوُسِمَت بـ «حضور اللغة العربية في الاتحاد العالمي للكشاف المسلم» قدَّمها الدكتور زهير حسين غنيم الذي بدأ دراسته هذه بالإشارة إلى أهمية اللغة العربية وما تتميز به من أهمية، ومن ثم الإشارة إلى الفكرة التي من خلالها أُنشِئ الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، وبعد ذلك عرَّف الباحث هذا الاتحاد، ثم تناول

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

واقع حضور اللغة العربية في الاتحاد العالمي للكشاف المسلم، وأرفق عددًا من الصور لورش العمل التي قام الاتحاد بتنفيذها، ثم اختتم دراسته بتوصيات ومقترحات، من أبرزها: التزام جميع المنظمات المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي باستخدام اللغة العربية، والتعاون بين الاتحاد العالمي للكشاف المسلم ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) لعمل دورات في اللغة العربية للناطقين بغيرها، والتعاون مع بعض الجامعات السعودية المتخصصة؛ لفتح مراكز لتعليم العربية للناطقين بغيرها.

أما آخر بحوث هذا الكتاب، فإنه بعنوان: «منظمة التعاون الإسلامي: الجامعة الإسلامية في أوغندا» للدكتور مبارك خميس ويسوا والدكتور مبارك صالح لوبانغا، اللذين تناولا فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية في أوغندا؛ وذلك بهدف تعزيز الثقافة الإسلامية وحمايتها في القارة الإفريقية، وإشارتهما إلى أن مهمة الجامعة الإسلامية في أوغندا تتمثَّل في تخريج كوادر إفريقية مسلمة مؤهلة ثقافيًّا وفكريًّا وعقائديًّا تمكنهم من المشاركة الإيجابية في مسيرة العملية التنموية في المجتمعات الإفريقية، وذلك من خلال إنشاء الكليات والبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، كما أشار الباحثان إلى فروع الجامعة وأهدافها وكلياتها وأقسام كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية، كما تناولا برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وإلى الدول التي ينتمي إليها الطلاب، كما أشارا إلى بعض المشاكل التي تواجهها الجامعة، من بينها: مشكلة التمويل ودور المملكة العربية السعودية في الدعم من خلال إنشاء وقف يكون ريعه لصالح الجامعة وذلك في إطار التعاون بين البلدين بما يخدم تعزيز التضامن الإسلامي، والإشارة إلى ما تحظى به من اهتمام من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، وأشارا أيضًا إلى دور الجامعة في تنظيم وإقامة دورات تدريبية للمعلم في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وإقامة نادي اللغة العربية

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

وغيرها من الأقسام والمراكز الصحية ومراكز التدريب المهني، وانتهى البحث بإشارة الباحثَين أصالة عن نفسيهما ونيابة عن أسرة الجامعة الإسلامية في أوغندا إلى شكر المملكة العربية السعودية شعبًا وحكومة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز؛ للدعم السخي المتواصل في مختلف المجالات وتحديدًا في مجال نشر اللغة العربية، والشكر موصول إلى أسرة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية؛ لاهتمامهم بالجامعة الإسلامية في أوغندا.

نرى مما سبق؛ أن الكتاب يحمل من خلال بعض أبحاثه رؤية توفيقية بين الواقع والمأمول، فهو يعترف بواقع حال انتشار اللغة الإنجليزية باعتبارها إحدى اللغات الرسمية في منظمة التعاون الإسلامي؛ يقول الدكتور هشام خوجلي (أحد المشاركين في هذا الكتاب): «لاحظت بما لا يدع مجالًا للشك أن اللغة العربية لا تحظى بالمكانة التي تحظى بها اللغة الإنجليزية في الوثائق...» (ص:٦٢)، إلا أن المنظمة بأجهزتها وهيئاتها تسعى لتعزيز حضور اللغة العربية في أروقتها، وذلك من خلال تنظيم دورات لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وتحديدًا للموظفين داخل المنظمة، وتعزيز التعاون بين الوكالات في الدول الإسلامية، وتكثيف البرامج اللغوية، والعمل على إنشاء أقسام عربية في وكالات الدول الأعضاء خارج المجموعة العربية... .

كما يستلهم بعض الباحثين نتائج مشاركاتهم وتوصياتها من واقع الاطلاع على الميدان، ومعايشتهم للواقع الملموس؛ مما يؤكد مصداقية هذه التوصيات ونجاعتها، ولذلك من المهم الأخذ بها وتوظيفها توظيفًا جيدًا، مما يعزز حضور اللغة العربية في المنظمة، بل ويضمن لها مستقبلًا واعدًا - بإذن الله تعالى - وهذا ما يعطي الكتاب أهمية كبرى. إضافة إلى جهود الباحثين من خلال عرض التوصيات، والمقترحات، ومحاولة إيجاد الحلول،

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

والآفاق المستقبلية لتعزيز حضورها ليس في منظمة التعاون الإسلامي فقط، بل وفي المنظمات الدولية الأخرى. إن هذا الكتاب يُعد الأول من نوعه من حيث المشاركات التي تناولت ورصدت واقع اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي؛ ليكون بذلك جامعًا لجهود المنظمة بأجهزتها وهيئاتها في خدمة اللغة العربية.

في الختام، ينبغي أن نؤكد على أهمية كتاب «اللغة العربية في منظمة التعاون الإسلامي»، لأنه يعطي تصورًا واضحًا عن واقع اللغة العربية وحضورها في منظمة التعاون الإسلامي بأجهزتها وهيئاتها، وجهود كل منها في خدمة اللغة العربية، وبالتالي يجب الاستفادة بل والأخذ بالتوصيات والمقترحات التي أشار إليها المشاركون في هذا الكتاب؛ للنهوض باللغة العربية في جميع المحافل الرسمية والمنظمات الدولية.

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

التخطيط والسياسة اللغوية

يسعدنا في هذا العدد أن نقدم ثلاث دراسات تعالج قضايا في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، ومالي، إضافة إلى مراجعة لكتاب مهم في هذين المجالين.

نكرر نداءنا للباحثين لمزيد من الدراسات في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي الذي لا زال يعاني من شح فيها على الرغم من أهمية هذين المجالين القصوى في التطور اللغوي، بل والسياسي والاقتصادي في الدول المختلفة عامة وفي البلدان العربية خاصة.

ردمد (ISSN) : ١٦٥٨ - ٧٤١٣

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
ص.ب. ٨٨٨٢٢ الرياض ١١٦٧٢
mtsl@ksaa.gov.sa
http://ksaa.gov.sa